اللامع العزيزي
شرح ديوان المتنبي

أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعرّي
(٣٦٣ - ٤٤٩هـ)

حقّقه

محمد سعيد المولوي

الجزء الأول

تحقيق التراث {١٤}

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٢٩هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

المولوي، محمد سعيد
اللامع العزيزي لأبي العلاء المعري/ تحقيق محمد سعيد المولوي
.- الرياض، ١٤٢٩هـ.
٦٧٨ ص؛ ١٩×٢٧ سم
ردمك: ٢-٨٥-٨٩٠-٩٩٦٠-٩٧٨
١ - الشعر العربي - العصر العباسي الثاني أ - العنوان
ديوي ٨١١,٥٠٠٩ ١٦٧/ ١٤٢٩

رقم الإيداع: ١٦٧ / ١٤٢٩
ردمك: ٢-٨٥-٨٩٠-٩٩٦٠-٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ فاكس ٤٦٥٩٩٩٣

بسم اللّٰه الرَّحمن الرَّحيم

﴿رَبَّنَا لا تُؤاخِذْنَا إنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾

صدق الله العظيم

الإهـــداء

إلى زوجتي التي صبرت عَلَيَّ
تسع سنين وأنا رهن المعري
وإلى أولئك العلماء الصامدين حماة اللغة
العربية الفصحى لغة القرآن الكريم الذين
أدركوا أن الطريق إلى القرآن رهن
بسلامة هذه اللغة وانتشارها

مقدِّمة التَّحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل أول التكليف «اقرأ» وأنزل الكتاب على عبده ولم يجعل له عوجا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب البيان العظيم، والفصاحة الكبرى، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فهذا كتاب جمع بين عَلَمَيْن عظيمين من أعلام الأدب واللغة، وشاعرين كبيرين من أشهر شعراء العصر العباسي، أحدهما قيل فيه: مالئ الدنيا وشاغل الناس» والثاني قيل فيه «شاعر الفلاسفة وفيلسوف الشعراء» وربط بينهما سحر اللغة العربية وروعة نتاجها الشعرى، فقامت الصلة بينهما وما كان أحدهما معاصراً للآخر ولكنه جمال الصياغة الشعرية، وحسن الأداء، وجاذبية التعبير، والارتفاع في سماء الشعر كل ذلك ربط بين الشاعرين العظيمين: أبي الطيب المتنبي وأبي العلاء المعري.

لقد كان لعبقرية شاعرية المتنبي وعبقرية شاعرية المعري الدور الأوفى في الربط بين هذين الشاعرين، فقد نظم المتنبي درر الشعر في أسلاك أبياته، وأحس روعتها وجمالها المعري برهافه حسه ودقة ذوقه وعظيم خبرته، فأهوى إلى تلك الدرر يفسر معانيها، ويجلو غوامضها، ويبين جمالها ومحاسنها ويفخر بذلك وبأنه ابن بجدتها وفارس حلبتها، وترجمان بلاغتها، فهو الأعمى الثاقب البصر الذي يرى بذوقه وهو العبقري الذي يسمع حداء الجَمَال وغناء البيان، فيقول كأني أنا الذي عناه أبو الطيب المتنبي بقوله:

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي وأسمعت كلماتي من به صمم

إن الكتاب الذي بين أيدينا والمسمى باللامع العزيزي هو بعض شعر أبي الطيب المتنبي بشرح وتفسير ونقد وتحليل أبي العلاء المعري، ومن المفروض قبل أن نتحدث عن هذا الكتاب وخصائصه وميزاته أن نتطرق إلى الحديث عن حياة كل من هذين الشاعرين العظيمين، ولكن من شدا شيئاً من العلم يعلم أنه ما من شاعرين أو أديبين في اللغة العربية كتب عنهما مثل ما كتب عن المتنبي والمعري. ولو دخلنا هذا الميدان لرأينا أنه قد ذرعه مئات الفرسان فلم يتركوا فيه جانباً إلا وطرقوه، ولا حديثا إلا كتبوه ورووه، فما لنا نعيد مكررا مقولا، فنأخذ من وقت القارئ ما لا نستطيع أن نقدم فيه جديداً، ولا سيما أن

اهتمامنا مرهون بكتاب اللامع نفسه فهو الجوهرة التي تحتاج إلى كشف غطائها، والدرة التي يجب فتح صدفتها، لذا رأينا أن الحديث عن حياة الشاعرين العظيمين المتنبي والمعري هو من باب تحصيل الحاصل، وإعادة المعلوم، وملء الصفحات، وتسويد الأوراق. وما من امرئ فاضل يهتم بهذا الكتاب إلا وله من العلم والمعرفة والدراية والخبرة بجوانب حياة هذين الشاعرين ما يغنيه عن قراءة ما يكتب عن حياتهما. لذا آثرنا أن نورد حديثاً موجزاً مختصراً عن حياة هذين الشاعرين يكون شمعة على الدرب، وتذكره لمن له لب ... ولقد كُتب في حياة هذين الشاعرين الكثير من الكتب، والعديد العديد من البحوث والمقالات، فمن أراد سعة وتفصيلاً، وتوضيحا وتحليلاً فعليه ببعض ما كتب هو أن كان يفي تذكر بعض ما غاب عنه فله فيما سنورد مندوحة(١).

أبو الطيب المتنبي: هو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكندي الكوفي، وقيل: بل هو أحمد بن الحسين بن مرة بن عبد الجبار. ولد سنة ثلاث وثلاثمائة في الكوفة في محلة تسمى كندة فنسب إليها، وليست نسبته إلى قبيلة كندة، بل هو من قبيلة جعفي بن سعد العشيرة ابن مذحج، واسم سعد هذا مالك بن أدد بن زيد ابن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان، فالمتنبي عربي صحيح النسب، وقد أورثه إعجابه بنسبه اعتداداً بنفسه وافتخاراً بها. ورحل المتنبي إلى الشام وهو شاب فجال في أطرافه وشدا ما استطاع من اللغة والأدب والشعر ومهر فيها، وأتقن اللغة ومفرداتها واطلع على مأنوسها وغريبها، وحفظ الكثير من الأشعار فتفتقت شاعريته، وتفجرت موهبته، يعضده ما حفظ من المفردات والنصوص والأشعار حتى أتقن اللغة وبرع فيها وشهد له بذلك أبو علي الفارسي، وخرج إلى بادية السماوة واختلط بالأعراب، وقيل إنه ادعى بينهم النبوة مستغلاً سبك شعره ومتانته وحسنه، فلقب بالمتنبي وقيل بل لقب بالمتنبي نسبة إلى النبوة وهو

(١) تكاد الكتب والبحوث التي ألفت عن المتنبي وشعره تعسر على الحصر والوصف، ولكن ذكر بعض هذه الكتب قد ينقع غلة، ففي القديم عنيت كتب اليتيمة وخزانة الأدب والوساطة والعمدة بالحديث عنه وعن شعره، وكذا الأمر في كتاب الصبح المنبي، ورسالة الصاحب ابن عباد، ورسالة الموضحة للحاتمي، وفي العصر الحديث كتب طه حسين كتابه مع المتنبي، والدكتور عبدالوهاب عزام ذكرى أبي الطيب، ولعل من أفضل المؤلفات الحديثة كتاب المتنبي للأستاذ محمود شاكر، فهو وكتاب أسمار وأباطيل من أفضل ما كَتَبَ في التأريخ والنقد الأدبي.

المكان العالي؛ ونسب ابن جني إليه تعليل تلقيبه بالمتنبي لقوله بيتين من الشعر وهما:

أنا من أمة تداركها الله غريب كصالح في ثمود

ما مقامي بأرض نخلة إلا كمقام المسيح بين اليهود

وسواء أصح خبر إدعائه النبوه أم لا فإنه من الثابت مما نقل عنه أنه كان طموحاً متشوقاً إلى الزعامة والمجد، وكان وجوده في بلاد الشام وباديتها ما شحذ همته وتطلعه إلى مستقبل مشرق، ولا سيما بعد وفاة والده. ولكن أمير حمص شتت أحلامه وقضى على أوهامه فقيده وأودعه السجن، فوجد نفسه حبيساً ولم ير لنفسه مخرجاً سوى أن يرفع القصائد إلى الأمير يستعطفه، ويبين ما آلت إليه حاله من ضعف وبؤس ويرقق قلبه لعله يطلق سراحه فيقول:

دعوتك عند انقطاع الرجا ء والموت مني كحبل الوريد

دعوتك لما براني البلى وأوهن رِجْلَيَّ ثقل الحديد

فلما بلغ المراد في النجاة من ثقل الأصفاد رأى أنه لا مقام في أرض تهدده بالاعتقال وكان قد نظم الأشعار وتحدث عن حروبه وغزواته ونهبه أرواح خصومه، فيمم وجهه شطر سيف الدولة ابن حمدان سنة سبع وثلاثين وثلاثمائه فابتسمت له الدنيا، وأشرقت جوانبها وهبت عليه رياح الرفعة وعواطف العطاء والثروة، ونال من المكانة فوق ما كان يأمل، حتى صار شاعر سيف الدولة الأول، ولسان مدحه المفضل، بعد أن تعاورته أيدي العديد من الممدوحين والذين كانوا درجات في سلم رقي المتنبي إلى سيف الدولة.

لقد عاش المتنبي في رحاب سيف الدولة في رفعة وعزة وسعادة وهناء، ولكن كيد الحاسدين لم يكن ليتركه يتلذذ طعم الحياة الجديدة، فكثرت المكائد ضده، وشحذ الوشاة ألسنتهم، ونقبوا عن معائب المتنبي يذيعونها ويفشونها بل وصل الأمر ببعضهم إلى محاولة اغتياله، ولكنه نجا ووقف لحاسديه وكائديه كالطود.. واستطاع حاسدوه أن يغيروا فؤاد سيف الدولة عليه، مستغلين تشوف المتنبي بنفسه وإنشاده شعره جالساً. واضطر المتنبي إلى عتاب سيف الدولة، وكان العتاب في البدء تلميحاً ولما لم يُجْد صار تصريحاً، وجاءت الوشاة تضخم الأمر وتستغل الواقع، ووجد المتنبي نفسه أمام قاض يتخذ منه موقف الخصم، فتثور نفسه وكرامته وينشده بيتاً من أجمل الأبيات سار على لسان الأيام وصار مثلاً يستشهد به فيقول:

يا أعدل الناس إلا في مخاصمتي　　فيك الخصام وأنت الخصم والحكم

ومن يقف عند هذا البيت يحس روعته، فقد جمع فيه المتنبي العدل والظلم والقضية والخصم والحكم، وألف بين هذه الأمور جميعاً فجعلها في كفة موازنة له.

وجاءت القشة التي قصمت ظهر البعير حين اختلف ابن خالويه النحوي مع المتنبي في مجلس سيف الدولة، فرماه ابن خالويه بمفتاح شج رأسه، وانتظر المتنبي أن ينتصر له سيف الدولة وما كان لهذا أن يتصدى لاستاذه ابن خالويه، فضلاً عن أن سيف الدولة رأى في عمل ابن خالويه فرصة لصد بعض جماح أبي الطيب، وتخفيفاً من غلواء اعتداده بشعره ونفسه.

وابتدأ المتنبي مرحلة جديدة من حياته أرادها في كنف جديد، وقرر الرحيل إلى مصر وحاكمها كافور الاخشيدي، يأمل أن يجد لديه حظوة عظيمة ومكانة كبيرة وترحيباً وافراً، بل وربما ولاية ترضي طموح المتنبي من جهة وتبين لسيف الدولة أنه قد فرط بجوهرة عظيمة كانت في يده لم يقدرها حق قدرها، وأنها وجدت الخبير الذي يضعها في مكانتها التي تستحقها.

ولقي المتنبي في طريقه إلى مصر الكثير ممن رحبوا به وأكرموه، وحبوه من الهبات ما لا يقوم مقام ما حباهم من شعر ومديح.

وأجد نفسي مسوقة أن أسأل: هل كان المتنبي مقتنعاً حقاً بكافور الاخشيدي حاكم مصر، وهل كان على ثقة بأن كافوراً سوف يعوضه ما خسره وضيّعه عند سيف الدولة؟!

إن جميع المعطيات والظروف تدفع إلى الأعتقاد وبثقة إلى أن المتنبي كان في قرارة نفسه يعلم أن وفوده على كافور رياء في رياء ... فالمتنبي عربي النسب، معجب بعروبته ومعتز بها، يرى نفسه بنسبه هذا فوق الموالي والعبيد والأعاجم. وسيف الدولة كان عربياً صرفاً نقي النسب ومع ذلك فإن المتنبي كان يفخر بنفسه ويضعها أحياناً في منزلة سيف الدولة، إن لم يفضلها عليه، فكيف من كانت هذه حاله أن يقبل بأن يرفع كافوراً الاخشيدي فوقه، وأن يجعله فوق رتبته، وكافور عبد رقيق مجهول النسب والأصل، ثم إن العرب آنذاك كانت تفتخر بنفسها على من غيرها من الأمم، ولا سيما من كانوا رقيقاً سوداً تعاورتهم أيدي النخاسين من بائع إلى شارٍ أو كانوا خصياناً غير فحول:

من علم الأسود المخصي مكرمة آباؤه البيض أم أجداده الصيد

أم أذنه في يد النخاس دامية أم قدره وهو بالفلسين مردود

لقد كان المتنبي يعلم أنه سيخوض معركة من المداورة والملاعبة والمجادلة مع كافور، فقد كان كافور شديد الذكاء داهية ماكراً، وما وصل إلى رتبته هذه من حكم مصر إلا بذكائه ومكره، وما حافظ على منصبه إلا بصفاته هذه، فما هو بالرجل السهل ولا الطريق الممهدة، ولا السبيل المسلوكة الميسرة.

وهكذا كان وجود المتنبي لدى كافور .. مديح في غير اقتناع، وتزلف من غير جدوى تذكر، وطلب من غير منال، وسقوط بعد ارتفاع، وانحدار بعد علو، وخيبة أمل من بعد طمع، .. وضيق يملأ النفس، ويؤسي القلب، وحيرة وحزن يصاحبهما حقد كبير يدفع إلى التصميم على الرحيل عن مصر والانتقام بهجاء كافور وكانت القصيدة الرائعة:

عيد بأية حال عدت ياعيد بما مضى أم لأمر فيك تجديد

وكان القصد بغداد...

ونجا المتنبي من شباك كافور بعدما هتك ستره وحط من قيمته، ودمغه بقصيدة لا تزال تتناقلها الأجيال زمناً بعد زمن.

لقد كان طبيعياً ألا يعود المتنبي إلى سيف الدولة، فلا يزال جرح كرامته يثغب دماً، وبغداد آنذاك عاصمة الدنيا. وسر الوزير المهلبي بمقدم المتنبي، وطمع أن يمدحه وأن يرفعه إلى مرتبة الملوك والعظماء، ولكن المتنبي ترفع عن مديح المهلبي ذهاباً بنفسه عن مدح من لا يراه أهلا لمدحه. فشق ذلك على الوزير المهلبي وأغرى به شعراء بغداد حتى نالوا من عرضه، وتباروا في هجائه، وكان فيهم ابن الحجاج وابن سكرة والحاتمي ويصفهم الثعالبي في اليتيمة فيقول «وأسمعوه ما يكره وتماجنوا به وتناوروا عليه فلم يجبهم ولم يفكر فيهم وقيل له في ذلك فقال: إني فرغت من إجابتهم بقولي لمن هم أرفع طبقة منهم:

أرى المتشاعرين غروا بذمي ومن ذا يحمل الداء العضالا

ومن يك ذا فم مر مريض يجد مراً به الماء الزلالا

وقولي:

وإذا أتتك مذمتي من ناقص　　　فهي الشهادة لي بأني فاضل

وورد أرجان وطمع الصاحب بن عباد أن يزوره المتنبي وأغراه بالوعود، وبذل الأموال وضمن له مشاطرته ماله كما يقول صاحب اليتيمة، وتمنى لو تحظى به أصبهان، ولكن المتنبي لم يلتفت إليه، ولا سيما أن الصاحب لم يكن قد استوزر بعد، ويمم وجهه شطر شيراز قاصداً عضد الدولة مما أحفظ الصاحب ابن عباد فكتب رسالته في استقصاء عثرات المتنبي.

ووصل المتنبي إلى شيراز، وحل في رحاب عضد الدولة، وأسفرت سفرته عن بلوغ الأمنية، فألقى عصا الترحال، وأشرقت له شموس السعد، وضحكت له الدنيا. لكنه كان يحس أن مقامه ليس في شيراز وإنما هو في بغداد أو الكوفة حيث نشأ..

وخرج من فارس في شعبان وعرض له في طريقه فاتك بن أبي الجهل الأسدي في جماعة من أصحابه بسبب هجاء المتنبي ضبة وأمه، وكان مع المتنبي رفقة له، وحصلت معركة بين الفريقين، وقتل المتنبي وولده محسّد وغلامه مفلح بالقرب من النعمانية في موضع يقال له: الصافية، أو قريباً منها من الجانب الغربي من سواد بغداد عند دير العاقول. وقد ذكر ابن رشيق في العمدة أن المتنبي لما رأى الغلبة لفاتك وصحبه فر؛ فذكره غلامه ببيته المشهور:

فالخيل والليل والبيداء تعرفني

والسيف والرمح (وقيل: والحرب والضرب) والقرطاس والقلم

فكر راجعا وقاتل حتى قتل، واختلف في يوم مقتله فقيل: إن قتله كان يوم الأربعاء لست بقين وقيل: لثلاث بقين، وقيل لليلتين بقيتا من شهر رمضان من سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، وقيل: إن قتله كان يوم الاثنين لثمان بقين من شهر رمضان، وقيل بل لخمس بقين من السنة المذكورة.

وهكذا أطفئت شمعة منيرة من شموع الشعر العربي، ولكن أشعتها لا تزال تمتد عبر السنين والأيام تضيئ سجل المتنبي في عداد العظماء.

أبو العلاء المعري:

هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان بن أحمد بن سليمان بن داود بن المطهر بن زياد بن ربيعة بن الحارث بن ربيعة بن أنور بن أسحم بن أرقم

ابن النعمان بن عدي بن غطفان بن عمرو بن يريح بن جذيمة بن تيم الله بن أسد بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة التنوخي قبيلة المعري موطناً اللغوي الشاعر.

ولد المعري في مدينة معرة النعمان يوم الجمعة مغيب شمس ثلاث بقين من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وستين وثلاثمائة في بيت علم وأدب. وحين بلغ الرابعة من عمره أصيب بالجدري فذهب ببصره كله، وندرت إحدى عينيه وغارت الأخرى، وتشوه وجهه بندوب الجدري(١).

عاش المعري في كنف أبيه الذي رعاه وتلقى عنه أوائل تعليمه، وقد ذكر القدماء المعرفون بأبي العلاء «أنه قرأ القرآن بكثير من الروايات على شيوخ يشار إليهم في القراءات، وأنه قرأ النحو واللغة بالمعرة على أبيه، وعلى جماعة من أهل بلده ممن كان من أصحاب ابن خالويه». ومما لا شك فيه للناظر في ثقافة أبي العلاء وسعتها وعمقها وتنوعها أن مثل هذه الثقافة ما كانت لتتأتى إلا بالأخذ عن العلماء والاستفادة من الكتب والمؤلفات ولا سيما أن المعري يروي عن نفسه أنه ما استفاد من رجل كلمة بعد ما بلغ العشرين.

وهذا يدفعنا إلى الاعتقاد بأن المعرة كانت في زمنه حافلة بالأدباء والعلماء، ومنهم القراء والفقهاء والمحدثون واللغويون والنحاة والمؤرخون.. الخ، وقد برز من العلماء في المعرة آنذاك ممن يغلب على الظن أن أبا العلاء اتصل بهم فاستفاد منهم أو استفادوا منه: جعفر بن علي ابن المهذب الذي رثاه المعري بقصيدة دالية، وأبو حمزة الحسن بن عبدالله بن محمد التنوخي، وأبو الحسن ميسر بن هبة الله بن محمد بن مسعر المعري، وأبو زكريا يحي بن مسعر التنوخي المعري، وقد روى عنه أبو العلاء وغيره وأبو الحسن سليمان بن محمد جد أبي العلاء.

وقد عاصر المعري في المعرة تسعة وعشرون شاعراً، مما يدل على أن أهل المعرة في زمن

---

(١) لم يحظ أديب في العربية بالعناية بترجمته والكتابة عنه وعن فكره وآرائه وأدبه ومؤلفاته كما حظي المعري قديماً وحديثاً. وقد جمع ما كتب عنه قديماً في مجلد ضخم كبير صدر عن دار الكتب المصرية في الأربعينيات من القرن الماضي تحت عنوان «تعريف القدماء بأبي العلاء» بينما حفلت المكتبة العربية حديثاً بالعديد من الكتب منها: ما كتبه المستشرق مرجليوث، وطه حسين في كتابيه: ذكرى أبي العلاء، ومع أبي العلاء في سجنه، لكن أفضل ما كتب عنه حديثاً كتب: «أبو العلاء وما إليه» لعبدالعزيز الميمني الراجكوتي، و«الجامع في أخبار أبي العلاء» لسليم الجندي، ويقع في ثلاثة مجلدات كبار، إلى جانب الكثير الكثير من البحوث والدراسات التي كتبت عن المعري ولاسيما مقدمات كتبه المحققة المطبوعة.

أبي العلاء قد ضربوا بسهم وافر في العلم والمعرفة واللغة والأدب، ونبغ فيهم شعراء وعلماء وعباقرة أفذاء في العلم والشعر، وقد ألف بعضهم الكتب العظيمة في الفنون المختلفة. ويكفى لتصور الجو الذي عاش فيه المعري أن نتذكر أن ثمانين شاعراً رثوه على قبره، ويغلب على الظن أن أكثرهم من المعرة ومن قبيلة تنوخ إن لم يكونوا جميعاً.

وقد أخذ وروى عن المعري رجال كثير منهم: ابن أخيه أبو الحسن علي بن محمد الذي سمع من أبي العلاء جميع أماليه وتولى قضاء المعرة وحماة. ومنهم أبو الحسين علي بن محمد بن عبد اللطيف.. ابن زريق المعري، ومنهم أبو الحسن علي بن عبد الله بن أبي هاشم الذي كَتَبَ كُتُبَ أبي العلاء بأسرها، والفضل ابن أبي الحسين بن محمد المعري أحد من روى الحديث عن أبي العلاء وأبوالفتح محمد بن علي .... بن أبي هاشم، وكان يكتب لأبي العلاء.

ولكن أكثر من ذكرنا لم يرو لنا من ترجموا لهم أو ذكروهم إلا القليل من أخبارهم، فما عرفنا أسماء مؤلفاتهم ولا الكثير من آثارهم.

والذي يذهب إليه العقل مما سبق أن أبا العلاء تعلم في المعرة عن الشيوخ الذين لقيهم، وعن الكتب التي تليت عليه، وعن محمد بن عبدالله بن سعد راوية أبي الطيب حين دخل حلب صبياً، وأنه أنس من نفسه القدرة على التعلم مما يتلى عليه فترك الشيوخ لتلامذتها وسعى نحو الكتب والمكتبات، وهو ما حدثنا عنه في سبب رحيله إلى بغداد، لكن أباه كان المصدر الأول لعلمه.

ولقد حدثنا بعض من ترجم له (القفطي) أنه ذهب إلى طرابلس واللاذقية، وتلقى العلم عن راهب فيها حيث زرع الراهب في نفس المعري الشكوك والشبه. ولكنا نجد المحققين من العلماء كالأستاذ الجندي والاستاذ محمود شاكر يفندون هذا الخبر ويبينون زيفه وبطلانه، ولسنا بحاجة إلى أن نعيد القول، ويمكن الرجوع إلى مصادره لمن يرغب في هذا تفصيلا. كما نجد أن ابن العديم ذكر أن من أسباب رحلة المعري إلى بغداد كان تلقي العلم عن على بن عيسى الربعي، ولكن سرد الخبر يظهر أن حصر السبب في التلقي عن الربعي وغضب المعري من قول الربعي وانسحابه يدلان على خطأ ما أورد ابن العديم. وكذا ما زعمه من أن المعري أخذ عن عبد السلام البصري المعروف بالواجكا وأبي علي عبد الكريم بن الحسن ين حكيم

السكري النحوي اللغوي. فهو أمر قد تفرد به ابن العديم، وقد تبعه في ذلك السيوطي ناقلاً عنه، وكان الأصل فاسداً وجاء اللاحق فاسدا. وقد نص القول الفصل ابن الشحنة في (روض المناظر) بأنه لم يتلمذ لأحد أصلا.

وإذا رجعنا إلى ما ذكره المعري عن نفسه بأنه ما استفاد من عالم بعد العشرين شيئاً إذ قال: «وقد فارقت العشرين من العمر ما حدثت نفسي باجتداء علم من عراقي ولا شام» كان لنا تأكيد في أنه لم يرحل للقاء عالم، ولا الأخذ عن أديب أو شاعر، وما ذكر عنه في هذا الميدان إنما كان مجرد أوهام.

ومن المفارقات في الأخبار المنقولة عن أبي العلاء ما أورده البديعي في «الصبح المنبي» عن الأمير أسامة بن منقذ في قصة خلاصتها أنَه كانت بأنطاكية خزانة كتب وأن أبا العلاء كان دون البلوغ، وأنه قصد أنطاكية للاطلاع على ما في خزانة الكتب، وقد قدم قيم الخزانة أبا العلاء إلى الأمير أسامة مبدياً دهشتة من حافظته الشديدة، وقد نقل هذه الحكاية البديعي أيضا في «أوج التحري» وذكرها ابن العديم عن كتاب وضعه الشريف أبو علي المظفر بن الفضل بن يحيى العلوي، وقد سفه ابن العديم هذه الرواية وحكم ببطلانها، وعقد فصلاً لذلك، وتابعه على بطلان هذه الرواية الأستاذ سليم الجندي بعد أن أورد حجج ابن العديم وقال: ومحصلها أن الرحلة إلى أنطاكية لم تثبت لأن البلد كانت في أيدي الروم، ويستبعد أن تكون بها خزانة كتب يقصدها المسلمون البصراء البالغون، فما بالك بضرير دون البلوغ...؟! وذلك بعد أن قدم العديد من الحجج والبراهين التي أوصلته إلى هذه النتيجة.

وقد أدلى الميمني الراجكوتي بدلوه في هذا الأمر فشكك في صحة رواية ابن العديم وقال إنه جمع فيها بين الضب والنون.

والملاحظ أن الأستاذ الجندي أَجْمَلَ الحديثَ عن الرحلة إلى طرابلس واللاذقية وأنطاكية بقوله: «إن رحلة أبي العلاء إلى أنطاكية واللاذقية وطرابلس وقصة حفظه ما يملى عليه ... وتعلمه من الراهب ... وأخذه من مكتبة طرابلس لا تطمئن النفس إلى شيء منها وليس هناك ما يوجب القطع بصحتها، وإنما سداها الوهم ولحمتها الباطل وإن قول ابن العديم في مكتبتي أنطاكية وطرابلس أقرب إلى الصواب والواقع».

أما ما ذكره الإمام ابن حجر في كتابه لسان الميزان وفي ترجمة أبي العلاء: بأنه مكث

بصنعاء سنة لا يأكل اللحم فقد بين الأستاذ الجندي أن النص أصابه التحريف وأن كلمة بصنعاء محرفة عن كلمة «بضعاً» وأنه قد سقطت كلمة أربعين من النص الأصلي، وأنه لا معنى لوجود كلمة صنعاء، وأنه لم تكن هناك أية رحلة إلى صنعاء في اليمن أو في ظاهر دمشق .. وأن ما ذكره الإمام ابن حجر فرد لم يذكره أحد من المؤرخين أو المترجمين، وأن الغلط قد يعرض لابن حجر ولغيره. ولم يبق بعد بين أيدينا إلا رحلته إلى بغداد، فقد كانت الحاسمة في حياته.

رحلة أبي العلاء إلى بغداد:

«كانت بغداد في زمن المعري عاصمة الخلافة الإسلامية، ومقر الأشراف، وملتقى الأمم من عرب وعجم، ومجمع العلماء والأدباء والرواة والمترجمين والمعربين، ومبعث النور إلى القاصية والدانية، وكعبة القاصدين، وزهرة الدنيا في حضارتها ونضرتها، وفيها من مجالس العلم والأدب والمناظرة والوعظ ما ليس في غيرها، وكان كل إنسان يهوى أن يلم بها التماساً للعلم أو الرزق أو الشهرة، أو تقرباً من الخلافة، أو ما شاكل ذلك من الأسباب والأماني، وإذا كان حبل السياسة مضطرباً فيها في ذلك العهد فإن النهضة العلمية فيه كانت على خير ما كانت عليه في عصر من العصور».

بهذه الأسطر السالفة وصف الأستاذ الجندي بغداد وحالها فجمع وأوعى، ثم ذكر أنه كان فيها مكتبتان عامتان إحداهما بيت الحكمة التي أسسها الرشيد وهي خزانة الخلفاء، وبها من الكتب ما لا يوصف، والثانية مكتبة سابور بن أردشير وزير بهاء الدولة في الكرخ في محلة ما بين السورين، وقد كان فيها أكثر من عشرة آلاف مجلد إلى جانب مائة نسخة من المصاحف، وكان إلى جانب هاتين المكتبتين مكاتب كثيرة خاصة.

وحين دهم التتار بغداد بقيادة ملكهم هولاكو وقُتِلَ المستعصم آخر خلفاء العباسيين، ذهبت خزانة بيت الحكمة وضاعت محتوياتها ومعالمها، وذهبت آثارها، وبادر نصير الطوسي يتلقف ما وصلت إليه يداه من هذه المكتبة واتخذ لنفسه مكتبة اجتمع له فيها أربعمائة ألف مجلد. أما مكتبة سابور فقد احترقت فيما احترق من محلة الكرخ عندما دخل السلاجقة بغداد بقيادة طغرل بك سنة ٤٤٧.

ولما كان المعري قد عقد العزم على ألا يتلقى العلم عن أحد من الأحياء بعد أن أحس

وقد بلغ العشرين من عمره أنه لم يستفد شيئاً جديداً من عراقي أو شامي، فقد كان من البدهي أن ينصرف المعري إلى مطالعة الكتب، والاستفادة منها، ولا سيما أنه كان شديد الحافظة وأن الأخبار تواترت عنه بأنه إذا سمع نصاً حفظه للمرة الأولى، وأغرت شهرة مكاتب بغداد المعري وجذبته إليها جذب العاشق إلى معشوقته، فيمم وجهه شطر بغداد متخذاً طريق البر بدءاً، معتمداً على سفين النهر انتهاء. وبدأ رحلته آخر سنة ٣٩٨ ودخل بغداد سنة ٣٩٩ وأقام بها سنة وسبعة أشهر. وقد حصر المعري أسباب رحلته بالاطلاع على دار الكتب، ففي رسالته إلى خاله «والذي أقدمني تلك البلاد مكان دار الكتب بها» وقد جاءت تسمية المكتبة مرة بدار الكتب وأخرى بدار العلم ونجد ذلك في بعض أشعاره حيث يقول:

أخازن دار العلم كم من تنوفة أتت دوننا فيها العوازف واللُّغطُ

ولا يخفى أنه كانت هناك مكاتب أخرى خاصة فيها كتب قيمة كمكتبة ابن حاجب النعمان، وخزانة حكمة للفتح بن خاقان وخزانة أبي حسان الحسن بن عثمان الزبادي.

دخل أبو العلاء بغداد وزار مكاتبها والتقى علماءها لقاء الند للند والنظير للنظير، ومع شدة تواضعه فإنه فيما صاغَ من أشعار أو كتَبَ من رسائل كان يترفع عن القول بأنه جاء للتلقي عن علماء بغداد؛ لأنه كان يرى نفسه في سويتهم. ولكن هذه الثقة بالنفس والاعتداد بالمعرفة لم تمنعه من أن يتخذ من بعض علماء بغداد صديقا وصاحباً كالقاضي أبي الطيب الطبري وأبي حامد الأسفرائيني الذي مدحه بقصيدة جميلة ذكر فيها أنه لا يمدح لمال ولا لجاه وإنما هو الود فيقول:

اسمع أبا حامد فتيا قصدت بها من زائر لجميل الود مبتاع

وذاله أني اعطي الوسق منتحياً من المودة معطي الود بالصاع

ولا أثقل في جاه ولا نشب ولو غدوت أخا عدم وارقاع

وكان من أصدقائه أبو أحمد عبدالسلام بن الحسين المعروف بالواجكا البصري الذي كان من علماء اللغة والأدب والقرآن، وكان يتولى ببغداد النظر في دار الكتب وإليه حفظها والإشراف عليها، وكان من الطبيعي أن تنشأ بينهما علاقة صداقة ومودة، وقد ظلت الوشيجة بينه وبين الواجكا فكان يكاتبه من المعرة بعد أن رجع إليها.

كما كان ممن عرفهم وتوثقت صلته بهم في بغداد القاضي أبو القاسم علي بن الحسن التنوخي، وقد ذكر العلماء أنه قرأ على أبي العلاء شعره.

ولقد تهيأ للمعري أن يتعرف كلاً من الشريفين الرضي والمرتضى وكان قد رثى أباهما الشريف الطاهر أبا أحمد الحسين بن موسى العلوي، وكان للشريف المرتضى مجلس علم وإملاء، وقد حضره المعري مرتين كانت ثانيتها أحد أسباب رجوعه إلى المعرة؛ فقد كان المعري معجباً بالمتنبي إعجاباً شديداً وكان المرتضى يكره المتنبي وينال منه، وقد انتصر المعري للمتنبي بطريقة ذكية حين قال للشريف لو لم يكن له إلا قصيدته:

لك يا منازل في القلوب منازل

لكفته فخراً وغضب المرتضى وأمر بإخراج المعري من مجلسه فقد فهم أن المعري كان يقصد قول المتنبي:

وإذا أتتك مذمتي من ناقص ... فهي الشهادة لي بأني كامل

أما ما ذكره بعض من ترجم للمعري أنه دخل على الشريف مرة ثالثة وألقى عليه أسئلة في الفلسفة والوجود، وأن الشريف المرتضى أجابه بالرمز كما سأل، فإنا نشك في هذه الزيارة لأنه لا يعقل لمن أخرج من مجلس الشريف المرتضى مسحوباً من رجله، وهو يرى نفسه فوق الشريف علماً ومعرفة أن يعود فيدخل عليه.

وممن لقي المعري في بغداد أيضاً محمد بن حمد بن محمد بن عبدالله بن محمود بن فورجة، وقيل حمد بن محمد على أصح الأقوال في لقائه، وقد قرأ على المعري بعض شعر أبي الطيب المتنبي.

العودة إلى المعرة:

تداخلت عوامل عديدة في رجوع المعري إلى وطنه:

١ – حنينه إلى أهله وقومه الذي كان يبثهم مشاعره والذين كانوا محل عواطفه وموطن التعلق بهم.

٢- حنينه إلى أمه التي كانت تتعهده وتمنحه من حنانها ما ينير له ظلمة عينيه وليس في الدنيا أعز من الوالدين ولا أحب من الأم. والمرء لا يزال يحن إلى أبويه ويذكرهما ما داما حيين وبعد مماتهما؛ لأنه فرع من أصل، وما كان للفرع أن ينهض بنفسه لولا حدب الأصل.

٣ـ إن المعري كان يتمتع بنفس شماء وشموخ وأنفة، والمسافر له من المصروفات فوق ما يكون للمقيم، ودخل المعري في المعرة ضئيل قليل يناصفه إياه من يقوم بخدمته. لذا كان المعري يعيش في ضنك وضيق في بغداد وما كانت نفس المعري لتقبل أي مساعدة مادية. فلم يكن له إلا أن يعود لبلده وما بقي له من غاية في المقام بعدما زار المكاتب واطلع على ما يريد، وهو لا يرغب في منصب ولا جاه ولا دنيا.

٤ـ كان لحادثة إهانة الشريف المرتضى للمعري الأثر الكبير في نفسه، فقد أورثه ذلك نفوراً من بغداد والحياة فيها، ويكفي أن يتصور المعري أن الناس يتهامسون إذا رأوه وأن يقولوا: هذا الذي طرده الشريف المرتضى.

إذا جَنَّ ليلي جُنَّ لبي وزائدٌ خفوق فؤادي كلما خفق الآل

وماء بلادي كان أنجع مشربا وأن ماء الكرخ صهباء جريال

ولقد ذكر المعري أن أهل بغداد قد بالغو في إكرامه: «فلقد أفردوني بحسن المعاملة، وأثنوا علي في الغيبة، وأكرموني دون النظراء والطبقة، ولما آنسوا تشميري للرحيل، وأحسوا بتأهبي للظعن، أظهروا كسوف بال» ولا يخفى أن كل الحفاوة لا يمكن أن تمحو من نفس المعري أثر إساءة الشريف المرتضى، ومع ذلك فقد شكر المعري من أحسنوا إليه وذكرهم أحسن ذكر ووصفهم بأجمل نعت، فالرجل صاحب خلق، وحسن المعاملة عنده أعظم من المال الجم أو العطايا الكثيرة؛ لذا كان كثير التواضع مع إدراكه لعظيم مكانته وعلمه، كثير الاعتراف بالجميل، كثير الشكر لأية يد أسديت إليه، مع أنه تمنع عن المال وعرض عليه فأبى.

وخرج عن بغداد لست بقين من شهر رمضان ووصل المعرة سنة ٣٩٨ وقد شارفت السنة على الانتهاء بعد أن مكث في بغداد سنة وتسعة أشهر، وقيل إنه أقام فيها سنة وسبعة أشهر، ووصل المعرة بداية سنة ٣٩٩ ليجد أمه قد توفيت وهو في الطريق، وأقام قريباً من سنة في المعرة. ثم قرر أن يلزم داره وأن يحبس نفسه فيها فكانت ثاني محبس له.

عزلة المعري

وصل المعري المعرة ليجد أمه قد ماتت قبل وصوله ولا ريب أن وفاتها قد حزت في نفسه وتركت فيها جرحاً لا يندمل وألماً لا يزول فهي أمه وهي التي كانت ترعاه وتقوم بشؤونه.

فإذا أضفنا إلى ذلك عوامله النفسية التي كانت قد رسخت فيه، وطبعت سلوكه والتي أوردها الأستاذ الجندي فقد «كان منذ حداثة سنه سيء الظن بالناس، لا ينظر إليهم نظر الرضى والطمأنينة»، وكان كما قال: وحشي الغريزة أنسي الولادة، فزين ذلك كله له الانقباض عن الناس وحب العزلة.

وقد زاد من حب العزلة إليه ما لقي من أصناف الناس في بغداد واختباره إياهم، ومفارقته لهم في الأخلاق والصفات، وكان لطرده من مجلس الشريف المرتضى بلاريب أثر أكبر في نفوره من الناس وحبه الابتعاد عنهم، ولعله حين عاد إلى المعرة وفي ظروفه النفسية هذه، وما كان يعانيه من قلة في الدخل والمال، مع ترفع عن الناس وما عندهم وتعفف عما في أيديهم، ومن فقد ناظريه، مع كثرة للحاسدين، قد قرر أن يعتزل الناس وأن يصفو إلى نفسه ويفرغ لها. ولعل فكرة الاعتزال كانت خطرات ومنذ القديم البعيد وقبل سفره إلى بغداد، يدل على ذلك ما كتبه إلى أهل المعرة حيث جاء فيه «وهو أمر أسري عليه بليل ... ليس بنتيج الساعة، ولا ربيب الشهر والسنة، ولكنه غَذِيُّ الحقب المتقادمة، وسليل الفكر الطويل» والذي نميل إليه هو أن قرار العزلة جاء في أواخر إقامته ببغداد، وقرر تنفيذه حين يعود إلى المعرة، فلما وصلها نفذ ما كان قد قرر، وطلب من أهل بلده ألا يزوروه فكتب إليهم يقول: «فوجدت أوفق ما أصنعه في أيام الحياة عزلة تجعلني من الناس كبارح الأروى من سانح النعام» «فأجمعت على ذلك واستخرت الله فيه، بعد جلائه على نفر يوثق بخصائلهم، فكلهم رآه حزما، وعده إذا تم رشداً...».

ونحن نرى الأستاذ الجندى يقرر أن فكرة العزلة كانت تدور في خلده قبل أن يسافر إلى بغداد، وأنه عزم على إخراجها إلى حيز الوجود في بغداد ثم في المعرة، ولسنا نرى ذلك فإن المعري سافر إلى بغداد متفتح النفس رغداً يأمل زيارة المكتبات ولقاء العلماء، وقد لقي في بغداد من الحفاوة ما أثلج صدره، ولكن طرده من مجلس الشريف المرتضى بتلك الطريقة المستهجنة هو في نظري ما أثار في نفسه فكرة العزلة متأخرة. ونحن نراه بعد أن عاد من بغداد يتشوق إليها وإلى أهلها، وما كان لمن كانت هذه مشاعره أن يفكر بالاعتزال وهو في بغداد، بل هو حري آنذاك أن يهجوها ويهجو أهلها، وما فعل الرجل ذلك.

بقي المعري فترة تقارب السنة قبل أن يجعل نفسه رهين المحبسين: محبس العمى

ومحبس البيت، ثم أضاف إلى سجني العمى والبيت سجناً ثالثاً وهو حبس روحه في جسده وقال في ذلك:

أراني في الثلاثة من سجوني فلا تسأل عن الخبر النبيث

لفقدي ناظري ولزوم بيتي وكون الروح في الجسد الخبيث

وبقي المعري زمناً معتزلاً للناس، ولكنهم لم يتركوه، فراحوا يتوسلون لزيارته، ويظهر أن أبا العلاء ضاق صدره من العزلة، ووجد نفسه كالميت فكتب في كتابه رسالة الملائكة: «فأما أنا فحلس البيت إن لا أكن الميت فشبيه الميت»، واستجاب المعري ففتح بابه لزائريه وطلاب علمه، وممتري معرفته. ونحن لا نجد ممن ترجم له من يذكر أن المعري قد خرج من المعرة بعد ما حبس نفسه إلا خروجاً واحداً، كان سببه أن صاحب ماخور نصراني في المعرة حاول أن يعتدي على امرأة مسلمة فجاءت المسجد واستنجدت بالمصلين، فهبوا إلى الماخور ونهبوا خشبه وخربوه وذلك سنة ٤١٧، فاتجه الأمير أسد الدولة صالح بن مرداس الكلابي إلى المعرة بمشورة من وزيره النصراني تادرس الذي حذر أسد الدولة بأن التهاون في هذا الأمر يكسر هيبة الدولة، فاعتقل سبعين رجلاً من أهلها، وقيل أنه نزل خارجها وحاصرها، وثقل الأمر على أهل المدينة فطلبوا من المعري أن يشفع لهم لدى صالح؛ فخرج المعري إلى صالح وهو بظاهر المعرة وخاطبه بقوله: مولانا السيد الأجل أسد الدولة ومقدمها وناصحها كالنهار الماتع اشتد هجيره وطاب أبراده وكالسيف القاطع لان صفحه وخشن حداه، خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين. فقال صالح: قد وهبتهم لك أيها الشيخ. وقد ذكر المعري هذه الحادثة في اللزوميات بقصيدة رائية طويلة.

صفات وأخلاق المعري:

إن الحديث عن صفات وأخلاق المعري أمر يطول، ولو أرخينا فيه العنان لانطلق الأدهم في حلبة الفضائل سابقاً. وسنورد من حديثنا مختصراً، ولعل أهم صفة من صفات المعري قوة ذاكرته فهو أعمى في الشرق وابن سيده أعمى في الغرب وبحافظتهما حفظت اللغة ومفرداتها، فقد تواترت الأخبار أن المعري كان إذا سمع شيئاً حفظه منذ المرة الأولى ولو كان بغير لسان العربية، أو بلسان لا يعرفه، وهذه الحافظة ليست مستغربة فقد كانت فاشية فيمن سبقه من العرب حيث رويت لنا الأشعار والأمثال والخطب والحكم من غير كتاب ولا

تدوين، ومن يرجع إلى كتاب الكامل للمبرد ويقرأ القصة الطريفة التي وقعت لنافع بن الأزرق مع عبد الله ين عباس فإنه سيرى عجباً. فقد استوقف نافع ابن عباس يستفتيه ويستعلمه أموراً من الدين، وطلع عليهما عمر بن أبي ربيعة فالتفت إليه ابن عباس يسأله ماذا أحدث من شعر فأنشده قصيدته: أمن آل نعم، وابن الأزرق واقف يستمع وحين انتهى ابن ربيعة قال ابن الأزرق لابن عباس: سبحان الله نضرب إليك آباط الإبل لنسألك مسائل في الدين وتتلهى عنا بقول هذا الرقيع ألم تر أنه قال:

رأت رجلاً أما إذا الشمس عارضت　　فيخزى وأما بالعشي فيخسر

فرد عليه ابن عباس تحريفه للبيت وأورده بالرواية الصحيحة: فيضحى .. فيخصر. وقال ابن الأزرق أوتحفظ ما يقول وقال ابن عباس والله ماسمعتها إلا الآن وإن أردت أن أردها عليك لرددتها، ثم ردها عليه فقال له ابن الأزرق: ما رأيت أحفظ منك يابن عباس، فقال: بل قل ما رأيت أحفظ من علي.

لقد حفل تاريخنا الأدبي بأسماء الكثير الكثير من الرواة والشعراء والخطباء والمحدثين واللغويين الذين اشتهروا بقوة الحافظة. ولكن المعري علم متفرد بين هؤلاء لا يشاكله ولا يشابهه إلا ابن سيده.

ومن صفات المعري عفته وأنفته فإنه كان محدود الدخل، إذ لا يكاد يزيد على عشرين ديناراً يناصفه من يقوم بخدمته إياه، وكان ينزل به الضيوف فيكرمهم، ويحل في فنائه الطلاب فيقوم بأودهم وينفق عليهم، وكانت تمر عليه أيام عسر دفعته أن يصرح به في أكثر من مرة، ولكن أنفته وعفته منعتاه من أن يمدح عظيماً من أجل مال أو جائزة، وفي أكثر من مرة قدمت له الأموال فرفضها، وقد طلب منه ملوك دمشق وحلب وأمراؤها أن يضع لهم الكتب والمؤلفات ففعل، ولكنه لم يأخذ أصفر أو أبيض، وحين أراد خليفة مصر أن يعطيه ما في بيت مال المعرة أبى، وكم من مرة كان ينزل به الأضياف فيعجز عن القيام بأمرهم، ويبادر أهله وأقاربه فيسدون الخلل.

وكان الرجل كريماً فقد نزل به الخطيب التبريزي ودفع إليه صرة من ذهب سأله أن يدفعها لمن يقوم بحاجته من القوت وغيره. فركنها المعري وأنفق على الخطيب من ماله، فلما أراد الخطيب الرحيل دفع إليه الصرة وأبى أن يأخذها. وكانت إقامة الخطيب الطويلة ونفقته من

كرم أبي العلاء وقد بين المعري سبب ضيقه من قلة المال وذكر أن رغبته في القيام بحق ضيوفه وعجزه عن ذلك سبب هذا الضيق، وأنه لا يتأخر عن الانفاق عليهم:

صدقتك صاحبي لا مال عندي وقد كثر الضيافن والضيوف

وفي أبيات أخرى تنم عن كرمه:

إذا ورد الفقير على احتياجي أغثت لهيفه بالمستدَفٍّ

ولو كان الكثيرُ لقَلَّ عندي وأَهْونْ بالطفيفِ المستطف

وكان من أخلاقه الصبر فقد صبر على العمى وهو ـ نسأل الله العافية ـ من أشد العلل، وصبر على فقره، وقنع من دنياه بحلس يجلس عليه، ورضي من الطعام العدس والتين والدبس، وتشوقت يوماً نفسه إلى بطيخ حلب وقد ذكر له طيب طعمه فاستحضر منه حِمْلا، ولكن نفسه التي تعودت الشدائد منعته أن يذوقه حتى فسد وتلف.

كما صبر على أذى الناس وخصومه الذين كانوا يتسقطون هفواته، ويستغلون عدم أكله اللحم وعدم شرب اللبن، وكم نظموا من الأشعار التي فيها خلاف للاسلام ونسبوها إليه وهو صابر، ومع ذلك فقد كان لطيفاً مع خصومه وأعدائه.

ولقد كانت عائلته تحتل مناصب الإفتاء والقضاء في المعرة وغيرها، ولكن نفسه لم تتطلع إلى شيء من ذلك، ولقد نصح بعض من له صلة به من أن يجانب تولي العمل للدولة من خطابة أو أمامة مسجد أو حسبة أو إمارة. والذي يبدو من أشعاره أنه كان معرضاً عن الدنيا، فلم تكن تستهويه بمال أو جاه أو منصب، وهو لا يزال يصف نفسه بالضعف والجهل زيادة في تواضعه. وهذا الإعراض أورثه زهداً في الدنيا وفي المنصب وفي الملذات وفي الحرام وفي مباهج الحياة وفي الترف والمال والرياش والمنصب والجاه ولقاء الناس وفي الفحش والطعام والشراب.

وقد جره زهده إلى هجوم الناس عليه، فنُعِتَ بأنه على دين البراهمة لأنه زهد في ذبح الحيوان. ولما كان المعري موقنا بالوفاة وأن الحياة إلى نهاية وهي إلى زوال فإنه أصبح غير مبالٍ بالحياة إن استمرت وبالمنية إن حضرت. فهو يقول:

وكيف أقضي ساعة بمسرة وأعلم أن الموت من غرمائي

وقد اتسم المعري بالجرأة ولا سيما في ميدان قول الحق وما كان يرى في ذلك غضاضة، وقد جرت عليه جرأته الأذى فاستغل أعداؤه أشعاره وأقواله ففسروها بما يروق لهم وهاجموه من أجلها. ولا ننسى في حديثنا عن جرأته موقفه من الشريف المرتضى حين ذم المتنبي، فقد دافع عنه متحملاً الأذى وحين داس في مجلس المرتضى على قدم أحدهم فقال مخاطباً المعري: من هذا الكلب: كان جواب المعري الكلب من لا يعرف للكلب سبعين اسماً. ومثال آخر على جرأته خروجه لمقابلة صالح بن مرداس واستشفاعه لأهل المعرة.

ومن مظاهر جرأته تعرضه للمتصوفة والأمراء والشعراء ولمن يستغلون الدين لمصالحهم الخاصة، وربما كانت مواقف الجراءة منه نابعة من حبه للصدق والتزامه به وكراهيته للكذب، فإن الرجل الصدوق يلقى الخطأ بكشف عواره ولا يصانع ولا ينافق؛ لأنه يرى في النفاق كذبا.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن المعري كان عارفاً قدر نفسه حق المعرفة؛ لذلك لم يتورع عن الفخر بها، فهو يشير إلى أنه لم يستفد من أحد علماً بعد أن بلغ العشرين، ويرى أنه قد بلغ من العلم ما لم يبلغه غيره. وقد يظن القارئ أن هناك تناقضاً بين الحديث عن فخره وتواضعه، وليس الأمر كذلك فإن الإنسان في المواطن التي يمدح فيها يخجل ويتواضع، ولكنه حين يجد نفسه في موقف التحدي والمفاخرة، فإنه يثور ويفخر لأنه يرى في الحط من قدره انتقاصاً وظلماً، والنفوس بطبائعها تكره الظلم وإن كانت تتجرأ على ممارسته.

ومن الصفات التي اتصف بها المعري الرأفة والعطف على بني الإنسان وعلى الحيوان، وقد بالغ المعري في الشفقة والرحمة فجعل نفسه مقصداً لسهام منتقديه، وذلك حين ترك أكل لحم الحيوان رأفة به، وقد ضل السبيل في ذلك فإن الله أدرى بعباده وقد سخر لهم ما في السموات والأرض، وما كان للمعري أن يكون أرحم من الله، والله نظم الكون وجعله علاقات ووشائج لخدمة الإنسان لأنه هو المكلف، وحتى تقوم عليه الحجة، وهو يعلم أن الإسلام ما أباح أن يفجع طير بفراخه ولا حيوان بأولاده. ولقد أمر الرسول عليه الصلاة والسلام من أخذ فرخ الحمامة أن يرده إليها. وأكبر ظني أن مبالغة المعري في التفكير والتمحيص جعلت سهمه ينفذ من الرمية، فجاءت أفكاره عجيبة حتى أنه جعل تسريح البرغوث أبر من درهم يعطى لمحتاج إليه.

وإن كان المعري قد أخطأ السبيل في المبالغة بالرأفة بالحيوان، فربما يشفع له عطفه على الانسان ورقته، والنظر في مصلحته والحض على مساعدته والإحسان إليه ومعاملة الرقيق باللطف.

وقد عم عطفه المرأة فعلى الرغم من حنقه عليها لأنها تحمل وتلد فتزيد من البشر الذين يدنسون الأرض؛ فإنه قد نظر إليها على أنها إنسان ضعيف يقع عليه ظلم الأهل، فأوصى بالأم خيراً وفضلها على الأب. ومع شديد عطفه على المرأة فإنه لم يتزوج مع أنه كان في حاجة لمن يقوم بشؤونه، ولا سيما بعد وفاة أمه، وقد علل الأستاذ الجندي امتناعه عن الزواج بأن الزواج يحتاج إلى إنفاق لا يملكه. ولست أرى ذلك، بل لعل المعري امتنع عن الزواج خشية أن يرزق بالولد فيكون قد جنى على ولده كما جنى أبوه عليه.

والحديث عن صفاته وأخلاقه يطول، ولنكتف بذكر عنوانات لذلك فقد كان المعري يكره النفاق، ويخلص في تعامله مع الآخرين، ويخلص لله عبادته فما عرف عنه أنه ترك صلاة، وكان يصوم الدهر ويجاهر ويفخر بذلك، وكان يحيا بين رياح الخوف من الله وسكن الرجاء بعفوه، تغمره التقوى في حياته وَصِلاتِهِ مع الناس مع بعد عن الرياء والنفاق، وتلبس بالزهد في المطعم والمشرب والمسكن.

اعتقاده وتكفيره:

قد كنت أوثر ألا أخوض في هذا الموضوع ذلك أننا اليوم نعجز عن الحكم على الكثير من الناس ونحن نرى أعمالهم ونسمع أقوالهم فنحار في الصفة التي نريد أن ننعتهم بها، والجماعة التي نجعلهم منها، فالقول نسمعه ثم يروى لنا فنجده محرفا، والأمر نراه بأعيننا ثم ينقل إلينا مبدلاً مغيراً، والأهواء تلعب في الحكم على الناس، ففلان من الناس ترى بعضهم يصفه بأنه رأس الأولياء الصالحين المتعبدين، وبعضهم يجعله رأس الكفرة والملحدين.

وحين ترجع إلى ما وصف به المعري تجد أخباراً غريبة عجيبة لا يلتقي أحدها بالآخر فقد نُعِتَ بالمزدكية والكفر والسحر والقرمطة والزندقة والدرزية، ومنهم من قال إنه مسلم مؤمن تقي عابد مصل صائم عازف عن الدنيا زاهد فيها.

وفي كل من الصورتين المتناقضتين أخبار قد لفق بعضها وصح بعضها الآخر، ونرى وراء هذه الأخبار الحسد والبغض والكراهية، أو الحب والتقدير والاحترام.

ولست أرى كبير فائدة في تتبع ما قيل في عقيدته ودينه فقد أوسع الأمر شرحاً وتحليلاً وقبولاً ورداً، لكنني أقول بما رأيت في كتابه اللامع العزيزي، فقد كان فيه مثال المسلم الملتزم الذي يورد الآيات باحترام، ويذكر الرسول بالصلاة والسلام، ويرد على المتنبي رداً يصل إلى حد التأنيب كلما قرأ له شيئاً لا ينسجم مع الإسلام أو لا يحق لمسلم أن يقوله، ويطالبه بالتوبة والاستغفار، وسنتطرق لذلك بالتفصيل في حديثنا عن خصائص كتاب اللامع ومنهج المعري فيه إن شاء.

قد يقول قائل إن كثيراً من العلماء وممن ترجم للمعري كابن الجوزي، والباخرزي، والذهبي، وياقوت قد قدح في عقيدة المعري ودينه. وترجع الى ما نقل فترى الشك يحيط به والتحريف والتغيير. ونحن نقول لقد ذهب الرجل إلى ربه وليس لنا عليه حساب، وإن ما أثبته في أخريات كتبه يدل على أنه كان على سواء السبيل في آخر حياته.

مرضه ووفاته:

سار المعري في درب الحياة وطوته السنون، وتحقق فيه قول الله عز وجل ﴿ومنكم من يرد إلى أرذل العمر﴾، واستبدل بالشباب شيخوخة وبالقوة ضعفاً، وبالنهوض قعوداً حتى بلغ به الأمر حد الاقعاد فلم يعد يستطيع القيام والقعود بنفسه ودون مساعدة، ولكنه مع ضعف جسده ظل متحليا بصحة العقل وقوة الحافظة ونشاط الذاكرة، وداهمته الأمراض، وتعاورته الأوصاب، فأضحى طريح الفراش ثلاثة أيام، فلما كان اليوم الثالث أحب أن يملي بعض ما يريد على أبناء عمه فاختلط عليه الأمر وأملى غير الصواب، فتوقع الحضور موته فلما كان الغد أسلم الروح، واختلف في يوم وفاته فقيل هو ليلة الجمعة وقيل يوم الجمعة الثاني من شهر ربيع الأول سنة ٤٤٩، وقيل في ثالث شهر ربيع الأول، وقيل في الثاني عشر منه وقيل: بل في الثالث عشر. وكانت سنه آنذاك قرابة ٨٦ سنة، وقد أوصى بألا تندبه نادبة ولا تبكيه باكية. ودفن المعري في غرفة ملحقة بمسجد المعرة ووقف على قبره ثمانون شاعراً يرثونه.

مؤلفاته:

اختلفت عدة مؤلفات أبي العلاء في مصادر ترجمته، والذي أورده كتاب تعريف القدماء فيما حواه من جمع ما كتبه مترجمو المعري كالقفطي وابن خلكان، والذهبي، وياقوت وآخرين أن عدة كتب ورسائل المعري تبلغ سبعين كتاباً عند ياقوت في إرشاد

الأديب (معجم الأدباء)، بينما أورد سبط ابن الجوزي أسماء عشرة من مؤلفات المعري وعقب عليها بكلمة وغير ذلك، مع أنه قد ذكر أنه كان للمعري وذلك نقلاً عن التبريزي عشرة من الكُتَّابِ يُمْلي على كل واحد فنوناً غير ما يملي للآخر، وهم يكتبون، ونقل الذهبي عن القفطي أسماء العديد من كتبه ومؤلفاته التي بلغت حسب ما عَدَدْتهُ خمسين كتاباً ورسالة، مع أن الذهبي ذكر أن عدتها خمسة وخمسون كتاباً، أما الصلاح الصفدي فقد أورد له في الوافي بالوفيات واحداً وستين مؤلفاً.

وحاول ابن العديم أن يستقصي مؤلفات المعري معرفاً بكل مؤلف ولكنه توقف عند كثير من المؤلفات فقد ذكرها بالاسم ولم يستطع التعريف بها، وعقب على كل من هذه الكتب بقوله: «لا أعلم مقداره» وقد بلغت عدة مؤلفات المعري عنده سبعة وستين مصنفاً.

ولابد أن نشير إلى أن الناظر في تعريف هذه المؤلفات يرى تفاوتاً كبيراً في حجم هذه الكتب فبينما لا يتعدى بعضها خمس كراريس ككتاب «الحقير النافع» في النحو. بلغ كتاب «لزوم ما لا يلزم» مائة وعشرين كراسة، لكننا نلاحظ أن بعض توصيفه ليس دقيقاً كما فعل في حديثه عن كتاب في معاني شعر المتنبي والذي جعله ست كراريس.

اللامع العزيزي

١ـ تسميته وسبب إنشائه:

سمي كتاب اللامع العزيزي بهذا الاسم نسبة إلى الأمير عزيز الدولة أبي الدوام ثابت ابن ثمال بن صالح بن مرداس بن ادريس بن نصر الكلابي حيث يبين المعري في سبب إنشائه الكتاب ما نصه:

«سألني بعض الناس أن أنشئ مختصرا في تفسير شعر أبي الطيب فكرهت ذلك وسألته الاعفاء، فأجاب.

ثم تكرر السؤال فأصبحت معه في انقياد وأنا كما قيل: [مكره أخوك لا بطل، وكم حَلْي فَضَلَهُ العَطَل] وأمليت شيئاً منه، ثم علمت أني من الأخسرين أعمالا، لا أكتسب في العاجلة ولا الآجلة جمالاً، لأن القريض له أزمان. ومن بلغ سني فماله من الحتف أمان.

وذكر لي المجتهد في خدمة الأمير عزيز الدولة وغرسها أبي الدوام ثابت ابن تاج الأمراء

فخر الملك، عمدة الإمامة، وعدة الدولة ومعزها ومجدها ذي الفخرين، أطال الله بقاءه، وأدام أيامه: أبوالقاسم علي بن أحمد المقرئ أن الأمير أبا الدوام أمره أن يلتمس لدي شيئاً من هذا الفن، فنهضت نهضة كسير لا يقدر على المسير، وأنشأت معه شيئاً على مقداري لا مقدار الآمر، ولست في المناصحة بالمخامر، وتقاضاني بالمراد مخلص فيما كُلِفَ مبر، على أني بالمعجزة مقر، فكان كما قال القائل:

إذا ما تقاضى المرء يوم وليلة تقاضاه شيء لا يمل التقاضيا

وأتممت ما كنت بدأت فيه، والله المستعان وبه التوفيق».

وقد أُطْلق على الكتاب اسم: الثابت العزيزي، أيضاً، لكن التسمية الموجودة على المخطوطة والمشتهرة على أقلام من ترجم للمعري هي: اللامع العزيزي».

والملاحظ أن المعري لم ينشئ الكتاب من نفسه ورغبتُهُ في تأليفه ليست نابعة من إرادته وإنما كان إنشاؤه استجابة لطلب ممن يلوذ به أو يعرفه، وله في مثل هذا النهج العديد من الكتب التي طلب منه انشاؤها أو إصلاحها، فمن الكتب التي أنشأها استجابة لطلب طالبه كتاب «سيف الخطبة» الذي وضعه لأحد المتدينين وكتاب «الحلى والجلى» الذي وضعه لأبي الفتح عبدالله بن إسماعيل وكتاب «ديوان الأدب» للفارابي الذي أتم لصاحبه ما ضاع من أوله وأملاه عليه، وأكمل النسخة، وكتاب «شرح خطبة أدب الكاتب» الذي عمله لأبي الرضى سالم بن الحسن بن علي الحلبي ..».

وهكذا فإن المعري كان يؤلف لنفسه كالفصول والغابات، ويؤلف استجابة لطلب قدم إليه كما أسلفنا، ويؤلف رداً على من نال منه أو انتقده كزجر النابح، ونجر الزجر، ويؤلف إظهاراً لأفكاره ورداً على أمور وردت عليه كما فعل في رسالة الغفران رداً على رسالة ابن القارح ويؤلف تصحيحاً واصلاحاً كما فعل في عبث الوليد، ويؤلف استدراكاً على غيره من المؤلفين كما في الرياشي المصطنعي.

تحقيق نسبة اللامع العزيزي إلى المعري

نكاد نقول إن غالب الذين ترجموا للمعري وذكروا كتبه أشاروا إلى أن للمعري كتاباً اسمه اللامع العزيزي في شرح شعر المتنبي. ولكن بعضاً من هؤلاء ذكر كتاباً آخر في شرح

شعر المتنبي وسماه معجز أحمد، وبعضاً جعل اللامع العزيزي ومعجز أحمد كتاباً واحداً، وبعضاً قلب خصائص كل من الكتابين فجعلها للآخر.

فالقفطي يجعل اللامع العزيزي شرحاً لشعر المتنبي مطلقاً دون أن يحدد أية صفات للكتاب فيقول: «ولما صنف أبو العلاء كتاب اللامع العزيزي في شرح شعر المتنبي وقرئ عليه أخذ الجماعة في وصفه، فقال أبو العلاء: رحم الله المتنبي كأنما نظر إلي بلحظ الغيب حيث يقول:

كأنما نظر الأعمى إلى أدبي وأسمعت كلماتي من به صمم»(١).

ويقول القفطي أيضا حين يعدد مؤلفات المعري: «كتاب يعرف «باللامع العزيزي» في شرح غريب شعر أبي الطيب أحمد بن الحسين المتنبي عمل للأمير عزيز الدولة أبي الدوام ثابت ابن الأمير تاج الأمراء معز الدولة أبي العلوان ثمال بن نصر بن صالح بن مرداس مقداره مائة وعشرون كراسة»(٢).

ثم ذكر القفطي أسماء ما رآه من كتبه وذكره وعدد كتب المعري ومنها «اللامع العزيزي» وجاءت التسمية مجردة دون أي شرح أو وصف.

ونرى ياقوتا الحموي في كتابه إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب يحصي مؤلفات المعري ويصل بعدتها إلى سبعين مؤلفاً ويذكر فيما ذكره قوله: «وكتاب اللامع العزيزي في تفسير شعر المتنبي» عمل للأمير عزيز الدولة وغرسها ابن تاج الأمراء أبي الدوام ثابت بن ثمال بن صالح بن مرداس بن ادريس بن نصر بن حميد بن شداد بن عبد قيس بن ربيعة بن كعب بن عبدالله بن أبي بكر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، ويقال له أيضا «الثابتي العزيزي» مقداره مائة وعشرون كراسة(٣).

هذا ما وجدناه وأثبتناه عن جماعة من أصحاب أبي العلاء»(٤).

ويشارك سبط ابن الجوزي في عرض أسماء بعض مؤلفات المعري فيذكر له من المصنفات

(١) تعريف القدماء بأبي العلاء، ص ٣٦.

(٢) تعريف القدماء، ص ٤٧.

(٣) تعريف القدماء، ص ٥٠.

(٤) تعريف القدماء، ص ١١١-١١٢.

الحسان « واللامع العزيزي » في شرح المتنبي(١).

أما ابن خلكان فيقدم لنا سرداً لبعض كتب المعري فيه ما نهتم به فيقول: « ولما فرغ من تصنيف كتاب « اللامع العزيزي » في شرح شعر المتنبي وقرئ عليه أخذ الجماعة في وصفه فقال أبو العلاء: كأنما نظر المتنبي إليّ بلحظ الغيب حيث يقول:

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي	وأسمعت كلماتي من به صمم

واختصر ديوان أبي تمام وشرحه وسماه « ذكرى حبيب » وديوان البحتري وسماه « عبث الوليد » وديوان المتنبي وسماه « معجز أحمد » وتكلم على غريب أشعارهم ومعانيها، ومآخذهم من غيرهم وما أخذ عليهم، وتولى الانتصار لهم، والنقد في بعض المواضع عليهم، والتوجيه في أماكن لخطئهم »(٢).

وقدم لنا الحافظ الذهبي كشفاً بأسماء مؤلفات أبي العلاء وذكر كتاب « اللامع العزيزي » في شرح شعر المتنبي، نحو مائة وعشرين كراسة »(٣).

أما ابن الوردي في كتابه « تتمة المختصر في أخبار البشر » فقد وافق ما أورده ابن خلكان حرفياً(٤).

ويفهرس الصفدي في الوافي بالوفيات كتب المعري ويذكر لنا [« ذكرى حبيب » شرح شعر أبي تمام، « معجز أحمد » شرح شعر أبي الطيب، « قاضي الحق »، « الحقير النافع » في النحو، « المختصر الفتحي »، « اللامع العزيزي » في شرح شعر المتنبي] »(٥).

وقال اليافعي في مرآة الجنان « وشرح ديوان المتنبي وسماه كتاب « اللامع العزيزي » في شرح ديوان المتنبي ... واختصر ديوان أبي تمام وشرحه وكذلك ديوان البحتري، وتولى الانتصار لهم وتنقد عليهم في مواضع »(٦).

(١) تعريف القدماء، ص ١٥٤.

(٢) تعريف القدماء، ص ١٨٣.

(٣) تعريف القدماء، ص ٢٠٣.

(٤) تعريف القدماء، ص ٢٠٧.

(٥) تعريف القدماء، ص ٢٧٥.

(٦) تعريف القدماء، ص ٢٩٨.

وكتب السيوطي في بغية الوعاة «وله من التصانيف« شرح شعر المتنبي »، « شرح شعر البحتري »، شرح شعر أبي تمام « ذكرى حبيب »(١).

ويقدم ابن العماد في شذرات الذهب جزءاً مقتطعاً مما أورده ابن خلكان فيقول: « وكان يقول كأنما نظر المتنبي إليّ بلحظ الغيب حيث يقول:

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي وأسمعت كلماتي من به صمم

وشرح ديوان أبي تمام وسماه « ذكرى حبيب » وديوان البحتري وسماه « عبث الوليد » وديوان المتنبي وسماه « معجز أحمد » وتكلم على غريب أشعارهم ومعانيها ومآخذهم من غيرهم وما أخذ عليهم وتولى الانتصار لهم »(٢).

ونجد أن العباس المكي في نزهة الجليس لا يعدو بعض ما أورده ابن خلكان: « قيل: إنه لما فرغ من شرح ديوان المتنبي المسمى باللامع العزيزي ... وله ديوان فريد محتو على در نضيد سماه « سقط الزند » وشرحه شرحاً مفيداً أسماه « ضوء السقط » وسمى أيضاً شرح ديوان أبي الطيب « معجز أحمد » وله مختصر ديوان أبي تمام وسماه « ذكرى حبيب » وله أيضا شرح ديوان البحتري وسماه « عبث الوليد »(٣).

ويقدم ابن العديم في الإنصاف والتحرى ثبتاً بمؤلفات المعري يقول فيه: « وكتاب « اللامع العزيزي » في تفسير شعر المتنبي ويقال: « الثابتي العزيزي » عمله للأمير عزيز الدولة أبي الدوام ثابت بن ثمال بن صالح بن مرداس بن ادريس بن نصر بن حميد الكلابي، وبعض الناس يغلط ويقول: إنه وضعه لعزيز الدولة أبي شجاع فاتك العزيزي وليس الأمر كذلك، ومقداره مائه وعشرون كراسة وكتاب في معاني شعر المتنبي، ومقداره ست كراريس »(٤).

ومن الرجوع إلى ما سبق نجد أن مقدمة الشرح التي تتحدث عن سبب تأليفه تنص أن المرفوع إليه الشرح هو عزيز الدولة أبو الدوام ثابت ابن الأمير تاج الأمراء معز الدولة...الخ فالتسمية واردة ومعقولة. وقد وردت في غلاف الكتاب. والوجود ينفي العدم والإقرار حجة

(١) تعريف القدماء، ص ٣٣٤.

(٢) تعريف القدماء، ص ٣٤٧.

(٣) تعريف القدماء، ص ٣٥٢.

(٤) تعريف القدماء، ص ٥٤٠.

قاصرة كما نجد أن أكثر من ترجم للمعري ذكر أن له كتاباً في شرح شعر المتنبي يسمى: اللامع العزيزي، وهذه شهادة لا ترد بمجرد الوهم أو الشك. لكن معترضاً قد يقول: قد ورد في بعض هذه الترجمات تسميتان لشرح شعر المعري احداهما اللامع العزيزي والثانية معجز أحمد وقد سوى بعضهم بينهما وجعلهما لكتاب واحد كما صنع العباس المكي في نزهة الجليس(١)، وتبعه على ذلك من المحدثين الاستاذ العلامة عبدالعزيز الميمني في كتابه: أبو العلاء وما إليه فقال: «وصنع أبو العلاء لحفيده وسماه الأمير عزيز الدولة وغرسها ابن تاج الأمراء أبي الدوام ثابت بن ثمال.. .الخ كتابه اللامع العزيزي في تفسير شعر المتنبي ويسمى معجز أحمد أيضاً»(٢) وسنبين بعد قليل أن هذا غلط.

ونرى فيما أحصيناه سابقاً أن بعض المؤلفين قد أهمل تسمية شرح المتنبي باللامع أو بالمعجز، واكتفى بأن ذكر أن للمعري شرحاً لشعر المتنبي وهو السيوطي فقال في بغية الوعاة: [«وله من التصانيف «شرح شعر المتنبي»، «شرح شعر البحتري»، «شرح شعر أبي تمام»، «ذكرى حبيب..»] وأحب هنا أن نتنبه إلى أنه قرن هذا الشرح بشرح شعر البحتري وشرح شعر أبي تمام فإن لذلك دلالة سنشير إليها في مكانها بإذن الله.

ونرى مما سبق أن بعض المترجمين للمعري اكتفى بذكر كتاب معجر أحمد وجعله شرحاً لشعر المتنبي كما فعل ابن العماد إذ قال: «وكان يقول: كأنما نظر المتنبي إلي بلحظ الغيب حيث يقول:

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي وأسمعت كلماتي من به صمم

وشرح ديوان أبي تمام وسماه «ذكرى حبيب» وديوان البحتري وسماه «عبث الوليد»، وديوان المتنبي وسماه «معجز أحمد»، وتكلم على غريب أشعارهم ومعانيها ومآخذهم من غيرهم وما أخذ عليهم وتولى الانتصار لهم»(٣).

ونلاحظ هنا أمرين: أولهما قرن ابن العماد شرحي أبي تمام والبحتري بشرح المتنبي وثانيهما أنه لم يذكر كلمة اللامع العزيزي مطلقاً.

(١) تعريف القدماء، ص ٣٥٢.

(٢) أبو العلاء وما إليه، ص ٢٣٤.

(٣) تعريف القدماء، ص ٣٤٧.

وعلى العكس مما فعل ابن العماد فإن القفطي يسمي شرح ديوان المتنبي بـ «اللامع العزيزي»(١)، ويورد النص الذي استشهد به ببيت المتنبي، ويعود مرة أخرى حين يعدد مؤلفات المعري فيذكر كتاباً يعرف «باللامع العزيزي» في شرح غريب شعر أبي الطيب»(٢)، وفي مكان آخر يعدد أسماء ما رآه من كتبه وعدد كتب المعري ومنها «اللامع العزيزي»(٣).

ونرى ياقوتا الحموي في كتابه إرشاد الأريب يقول: «وكتاب اللامع العزيزي في تفسير شعر المتنبي عمل للأمير عزيز الدولة... إلخ»(٤)، ومن الإشارة إلى شرح آخر لشعر المتنبي.

ويشارك سبط ابن الجوزي ياقوتاً بحصر التسمية باللامع العزيزي فيقول: «واللامع العزيزي في شرح المتنبي»(٥)، واقتصر الحافظ الذهبي وهو يقدم كشفاً بأسماء مؤلفات أبي العلاء على ذكر كتاب «اللامع العزيزي» في شرح شعر المتنبي نحو مائة وعشرين كراسة»(٦).

ولم يقتصر على تسمية اللامع العزيزي ابن العديم إذ يقول: «وكتاب اللامع العزيزي في تفسير شعر المتنبي وقال «الثابتي العزيزي» عمله للأمير عزيز الدولة أبي الدوام... إلخ»(٧). وأضاف شرحاً آخر فقال «وكتاب في معاني شعر المتنبي ومقداره ست كراريس» فهو قدم شرحين لشعر المتنبي منفصلين، لكنه لم يسم الشرح الآخر.

وأحب أن نلاحظ أن اليافعي قد اقتصر على شرح واحد سماه اللامع العزيزي ولكنه قرن به الحديث عن مختصري: ذكرى حبيب، وعبث الوليد(٨).

وبقي لدينا طائفة من الذين ترجموا للمعري جعلوا له شرحين منفردين سموا أحدهما اللامع العزيزي والآخر معجز أحمد. ومن هؤلاء ابن خلكان الذي يقول: «ولما فرغ من

(١) تعريف القدماء، ص ٣٦.

(٢) تعريف القدماء، ص ٤٧.

(٣) تعريف القدماء، ص ٥٠.

(٤) تعريف القدماء، ص ١١١-١١٢.

(٥) تعريف القدماء، ص ١٥٤.

(٦) تعريف القدماء، ص ٥٠٣.

(٧) تعريف القدماء، ص ٥٤٠.

(٨) تعريف القدماء، ص ٢٩٨.

تصنيفَ كتاب اللامع العزيزي في شرح شعر المتنبي وقُرِئَ عليه... إلخ» حتى يقول: «واختصر ديوان أبي تمام وشرحه وسماه ذكرى حبيب وديوان البحتري وسماه عبث الوليد وديوان المتنبي وسماه معجز أحمد وتكلم على غريب أشعارهم»(١).

ويفهرس الصلاح الصفدي كتب المعري فيقدم شرحين: «معجز أحمد» شرح شعر أبي الطيب... «اللامع العزيزي» في شرح شعر المتنبي.

أما ابن الوردي في كتابه «تتمة المختصر في أخبار البشر» فقد سار على نهج التفريق بين شرحين للمتنبي سمى أحدهما اللامع العزيزي والآخر معجز أحمد. والملاحظ التطابق التام بين ما أورده والذي أورده ابن خلكان(٢).

وهكذا نجد أنفسنا أمام فوضى عظيمة واضطراب كبير يجعل الباحث في ظلماء لا يكاد يجد فيها نوراً وصحراء قاحلة لا ماء فيها، فالمعلومات متداخلة أو معكوسة أو منقلبة، ونرى أنفسنا مدفوعين لتصحيح ما اعوج وإصلاح ما فسد.

أما الذين قالوا إن للمعري شرحاً لديوان المتنبي دون تسمية له كالسيوطي، فإنهم قد فروا من الغلط والشك والوهم، مكتفين بإثبات شرح للديوان. ومع هذا فإن قرانهم بين شرح المتنبي وذكرى حبيب وعبث الوليد يوحي أن الشروح الثلاثة تسير على نمط واحد ونهج متساوٍ.

وأما الذي ذكر أن للمعري شرحاً لشعر المتنبي اسمه معجز أحمد فإنه أي ابن العماد لم يغادر الحقيقة فإن للمعري هذا الكتاب، وإن بعض الأفاضل حاول أن يشكك في صحة نسبته إلى المعري في مقالتين كتبهما، ونحن لسنا معنيين هنا بإثبات صحة معجز أحمد وإنما ههنا للحديث عن اللامع العزيزي.

وإذا كتب الله لنا إخراج معجز أحمد بصورة لائقة على غير ما صنع غيرنا فسيكون لنا إن شاء الله حديث عن صحة نسبة معجز أحمد.

بقيت بين أيدينا عدة مواقف لابد من التطرق إليها:

أولها: ما فعله ابن العماد من تحريف قد لا يكون مقصوداً وإنما هو نابع من عدم اطلاعه

(١) تعريف القدماء، ص ١٨٣.

(٢) تعريف القدماء، ص ٢٧٥.

على شرحي المتنبي للمعري إذ عمد ابن العماد إلى ما أورده ابن خلكان من قراءة كتاب اللامع العزيزي على المعري وسروره بما صنع، وذكره أن له شرحاً للديوان سماه معجز أحمد، فاقتطع من النص من مشهد إعجاب المعري بكتابه اللامع، فابتدأ بقوله: «وكان يقول كأنما نظر المتنبي إلي بظهر الغيب[1]... إلخ. إلى آخر النص الذي أورده وقصر الشرح على مسمى معجز أحمد.

إن عمل ابن العماد هذا قد أسقط وجود كتاب اللامع العزيزي مع أنه ناقل عن ابن خلكان، وابن خلكان متقدم على ابن العماد حيث توفي ابن خلكان سنة ٦٠٨هـ بينما توفي ابن العماد سنة ١٠٨٩هـ وكان المقتضى أن يشير ابن العماد إلى ما ذكره ابن خلكان وأن يصرح بأنه اقتطع من النص لعدم قناعته به.

على أن ابن العماد قرن بين كتب ذكرى حبيب وعبث الوليد ومعجز أحمد وقال: «إن المعري تكلم على غريب أشعارهم ومعانيها، ومآخذهم من غيرهم، وما أخذ عليهم وتولى الانتصار لهم» وهو في عمله هذا حاطب ليل جمع الأفعى إلى العود فلو كان اطلع على كتب ذكرى حبيب وعبث الوليد ومعجز أحمد لرأى بوناً شاسعاً بين الكتابين الأولين والثالث، فهما قائمان على الاختيار، فالمعري لم يشرح ديوان أبي تمام جميعه ولا ديوان البحتري بأكمله وإنما اختار أبياتاً فشرحها وتكلم على غريبها ومعانيها... إلخ.

أما معجز أحمد فهو شرح لمعاني ديوان المتنبي وأبياته كاملة دونما اختيار، والمعري يعتني فيه بالمعاني لا بالغريب والنحو والصرف والعروض. ولو اطلع ابن العماد على اللامع العزيزي وهو في خصائصه كذكرى حبيب. وعبث الوليد قائم على الاختيار والعناية بالغريب واللغة... إلخ لجمع بينه وبين ذكرى حبيب وعبث الوليد، وأخر كلمة معجز أحمد.

أما ما صنعه صاحب نزهة الجليس العباس المكي والميمني الراجكوتي من جعل الكتابين كتاباً واحداً واطلاق الاسمين على مسمى واحد فهو خطأ وقع فيه صاحباه من عدم الاطلاع على الكتابين وهو الموقف الثاني.

أما الموقف الثالث فهو فيما قدمه كل من الحافظ الذهبي واليافعي بجعله شرح شعر المتنبي أو ديوانه يسمى «اللامع العزيزي»، والذهبي هنا وفق في أمر واحد حين قرن بين

(١) تعريف القدماء، ص ٣٤٧.

ذكرى حبيب وعبث الوليد واللامع العزيزي؛ لأن خصائص هذه الكتب مشتركة وجمعها إلى بعضها أمر منطقي ومعقول. والمستغرب ألا يتحدث عن معجز أحمد وقد ذكره كل من ابن خلكان وابن الوردي، وابن خلكان متقدم على الحافظ إذ وفاته سنة ٦٨١هـ بينما وفاة الحافظ سنة ٧٤٨هـ وابن الوردي معاصر للذهبي ووفاته سنة ٧٤٩هـ. ويعسر علينا أن نجد تعليلاً لموقف الحافظ الذهبي سوى أنه قد اطلع على ما كتبه ابن خلكان والقفطي من الإشادة بكتاب اللامع العزيزي، وإيراد تسمية اللامع العزيزي مرتين عند القفطي في ذكر أسماء مؤلفات المعري، ونجد أن ياقوتاً الحموي أشار فقط إلى تسمية اللامع العزيزي وياقوت متقدم على الذهبي حيث توفي سنة ٦٣٦هـ. ونجد أن ابن العديم المتوفى سنة ٦٦٠هـ قد ذكر معجز أحمد وجعله في ست كراريس بينما جعل اللامع العزيزي في مائة وعشرين كراسة؛ فلم ير لمعجز أحمد كبير أهمية، فاقتصر على الاهتمام بما اهتم به المعري نفسه وذكر اللامع العزيزي.

والذي نستفيده في الموقف الثالث هو إقرار كل من الذهبي واليافعي بوجود شرح لشعر المتنبي اسمه اللامع العزيزي وكل منهما قد أهمل ذكر معجز أحمد لعدم الاكتراث به كما ذكرنا.

أما الموقف الرابع فهو موقف ابن العديم المتوفى سنة ٦٦٠هـ وابن خلكان سنة ٦٨١هـ وابن الوردي سنة ٧٤٩هـ وقد تمثل في الاعتراف بشرحين لديوان المتنبي مع تسميتهما. فابن خلكان وابن الوردي يبديان اهتماماً باللامع العزيزي لثبوت الرواية بنسبته إلى المعري وإعجابه به، دون معرفة لحقيقة الكتاب أو أوصافه أو التعريف به لأنهما لم يرياه، وأخطآ في قران معجز أحمد مع ذكرى حبيب وعبث الوليد للسبب نفسه.

أما ابن العديم فقد أخطأ في جعل معجز أحمد في ست كراريس لأنه يقع في قرابة مائة كراسة كما سنذكر، لكن الذي نستفيد من روايتهم إثبات لكتاب اللامع العزيزي للمعري.

والذي نرى أنه كان أشدهم ذكراً للامع هو القفطي المتوفى سنة ٦٤٦هـ فقد أورد ذكر اللامع ثلاث مرات ففي المرة الأولى يورد الرواية المنقولة عن إعجاب المعري بشرحه، والثانية حين يعدد مؤلفات المعري فيقول: «كتاب يعرف باللامع العزيزي في شرح غريب شعر أبي الطيب» وفي المرة الثالثة حيث يذكر أسماء ما رآه من كتبه ويعددها ويقول: ومنها «اللامع العزيزي».

وهكذا نرى أن كل من ترجم للمعري ومؤلفاته اعترف باللامع العزيزي ونسبته أو معجز أحمد ونسبته أو بالكتابين كليهما، أو اكتفى بذكر شرح شعر المتنبي من غير تسمية.

على أنه يبقى أمر لابد من الوقوف عنده بعد أن حللنا الروايات السابقة وهو أن جميع من ترجم للمعري لم ير كل كتب المعري بل رأى بعضها واكتفى بالرواية ولم تسنح له الفرصة أن يرى شرحي المعري. ولكن لماذا؟ والجواب هو ما نقله القفطي في كتابه: إنباه الرواة على أنباء النحاة» إذ يقول(١): [وأكثر كتب أبي العلاء هذه عدمت، وإنما يوجد منها ما خرج منها عن المعرة قبل هجم الكفار عليها، وقتل من قتل من أهلها، ونهب ما وجد لهم.

فأما الكتب الكبار التي لم تخرج عن المعرة فعدمت وإن وجد شيء منها فإنما يوجد البعض من كل كتاب. فمن ذلك «الأيك والغصون»(٢)، ولم أجد أحداً يقول رأيته أو رأيت شيئاً منه إلى أن نظرت في فهرست وقف نظام الملك الحسن بن إسحق الطوسي الذي وقفه ببغداد فرأيت فيه من كتاب الأيك والغصون ثلاثة وستين مجلداً(٣). وأما «إسعاف الصديق» و«قاضي الحق» فإنني رأيت أجزاء من «الإسعاف» من تجزئة أرانيها أحدُ الحلبيين، ومن «قاضي الحق» من تجزئة سبعة مجلدات، أرانيها المذكور، ثم سألت عنها بعد مدة فذكر أنها أحرقت في مقام إبراهيم عندما احترق، فذهبت، ولم أر بعدها من الكتابين سواها.

فأما الذي رأيته أنا من كتبه فهو ما أنا ذاكره: لزوم ما لا يلزم، وزجر النابح، وملقى السبيل... لسان الصاهل والشاهج ذاكرني به ولد أبي هاشم خطيب حلب وذكر أنه عنده... اللامع العزيزي..].

فهذا نص واضح على أن قسماً كبيراً من كتب المعري قد أحرق أو أتلف، ولما كان الفرنجة قد دخلوا المعرة سنة ٤٩٢ وكان أبو العلاء قد توفي ٤٤٩ فإن الزمان بين الوفاة ودخول الفرنجة لا يبلغ خمسين سنة، وهذا الزمن ليس كفيلاً بانتشار كتب المعري بما يحفظ لها

(١) تعريف القدماء، ص ٤٩-٥٠.

(٢) والذي وردت فيه الرواية أنه جاوز مائة مجلد، وذكر الصفدي أنه ألف ومائة كراس (تعريف القدماء ص ٢٧٤)، ونقل ابن خلكان (تعريف القدماء ١٨٣) فقال: وبلغني أن له كتاباً سماه الأيك والغصون وهو المعروف بالهمزة والردف يقارب المائة جزء في الأدب أيضاً وحكى لي من وقف على المجلد الأول بعد المائة من كتاب الهمزة والردف وقال: لا أعلم ما كان يعوزه بعد هذا المجلد. وذكر ياقوت (تعريف القدماء ١٠٣) أنه اثنان وتسعون جزءاً.

وجودها، فضلاً عن الجو السياسي المضطرب الذي كان سائداً في المنطقة؛ وقد كان من الطبعي أن يُفقد العديد من مؤلفات المعري، وليس أدل على ذلك من تعداد كتبه إذ نراها عند ياقوت الحموي (٥٧٤-٦٣٦هـ) سبعين كتاباً وهي عند ابن العديم (٥٨٨-٦٦٠هـ) وكان معاصراً لياقوت سبعة وستون مصنفاً، أما القفطي (٥٦٨-٦٤٦هـ) والذي كان أيضاً معاصراً لياقوت وابن العديم فقد أحصى للمعري خمسين مؤلفاً رآها وسبقه القلم فقال إنها خمسة وخمسون وليست كذلك، وقد تبعه في ذلك الذهبي ٦٧٣-٧٤٨هـ.

ولا ريب أن فقدان بعض كتب المعري في تلك الظروف السياسية المضطربة قد دفع بعض المترجمين للمعري الذين لم تتهيأ لهم الفرصة أن يروا مؤلفات المعري أن يدخلوا دائرة الوهم، فأهمل بعضهم ذكر أحد شرحي المتنبي، وخلط آخر بين اللامع العزيزي ومعجز أحمد، فأضفى صفات الأول على الثاني.

لكن ما نقلناه عن القفطي يؤكد نسبة اللامع العزيزي للمعري وأنه كان شرحاً لغريب المتنبي بقي لدينا إثبات لا يمكن دحضه فإني كنت قد عنيت بتحقيق معجز أحمد، واستحصلت على إحدى عشرة نسخة منه صورتها عن المكتبة الوطنية بباريز والمتحف البريطاني ومعهد الدراسات الشرقية في لينغراد (بطرس برغ) والمكتبة السليمانية في تركيا ودار الكتب في مصر، وسافرت إلى كل من بريطانيا وفرنسا وتركيا للحصول على صور هذا الكتاب وحصلت على صورة له من ألمانيا وتشرفت بالمقام في المدينة المنورة فصورت نسخة مكتبة عارف حكمت بيدي واستحصلت على صورة منها بجهدي يوم لم يكن في المدينة المنورة تصوير. وقابلت بين النسخ مقابلة علمية دقيقة ولكني وأثناء العمل اضطررت إلى تأجيله والالتفات إلى نسخة اللامع العزيزي فأوليتها العناية خشية أن تمتد يد لا تحسن التحقيق إليها فتمسخها كما مسخ كتاب معجز أحمد على يد أحدهم.

ومن الطبيعي أن نسخة اللامع العزيزي التي حققناها والتي نقدمها اليوم للقارئ تثبت وجودها بذاتها وأنها كتاب مختلف ومغاير لكتاب معجز أحمد.

ولا يخفى أننا قد قارنا بين نسخ معجز أحمد ونسخة اللامع العزيزي ووجدنا أنهما كتابان مختلفان في الشكل والمنهج والطريقة والمادة، وأهم ما فيهما أن معجز أحمد شرح لشعر المتنبي كامل يعتمد على شرح معاني الأبيات، وأن اللامع العزيزي شرح لأبيات

مختارة من قصائد المتنبي يعتني فيه أحياناً بالمعنى، ولكن جل اهتمامه مصبوب على اللغة والنحو والصرف والعروض وإيراد المسائل النحوية مروية عن العلماء وقبولها أو الرد عليها.

وأخيراً فإن بين أيدينا كتاباً يدفع كل شك وريبة وهو كتاب «المآخذ على شراح ديوان المتنبي»(١) لأبي عباس أحمد بن علي بن معقل الأزدي المهلبي المتوفى سنة ٥٢٧-٦٤٤هـ والذي استدرك فيه نقاطاً على كل من ابن جني والمعري والتبريزي والكندي والواحدي، فإن استدراكه كان على كتاب اللامع العزيزي.

ونحن إذا رجعنا إلى بعض ما أورد الأزدي من نصوص نقلها عن اللامع وقابلناها على ما هو في الكتاب المخطوط المحقق من قبلنا ووجدنا فيها طباقاً وكان النصان واحداً بلا ريب، فإن هذا يقدم بما لا يترك شكاً على الإطلاق منهج المعري في اللامع العزيزي من حيث الاختيار والعناية بالغريب واللغة لأن نسخة الأزدي، الذي عاش في فترة زمنية لا تبعد كثيراً عن زمن وفاة المعري، هي نسخة جيدة موثقة عليها سماعات(٢) تبعد عنها الشك ولا يضيرها نقص بعض أوراقها(٣) في منتصفها إذ عليها(٤) سماعات في آخرها، وسنعرض فيما يلي بعض نماذج تطابق ما ورد عند المعري، وما نقله الأزدي عن اللامع العزيزي للمعري.

ففي شرح البيت:

أنساعها محفوطة وخفافها منكوحة وطريقها عذراء

يقول المعري في اللامع(٥): «جعل الطريق عذراء، والعذراء هي التي جرت العادة بأن تنكح وهي هاهنا ناكحة لأنها التي أدمت الخفاف».

ونجد القول بحروفه في كتاب «المآخذ»(٦) دون أي تغيير.

(١) حققه الأستاذ الفاضل الدكتور عبدالعزيز المانع وطبعه مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م الطبعة الأولى.

(٢) يمكن الرجوع إلى مقدمة كتاب المآخذ للاستفادة مما فيه في هذا الميدان.

(٣) راجع مقدمة المآخذ ص ٤٦-٤٩.

(٤) المآخذ ج١/ ٣٢-٣٤.

(٥) الورقة ٢/ب من مخطوط اللامع.

(٦) المآخذ ج١/ ٧٠.

وفي شرح البيت:

فتى الخيل قد بل النجيع نحورها تطاعن في ضنك المقام عصيب(١)

قوله: فتى الخيل كلام فيه حذف، وإنما يريد فتى الخيل الذي يفضل الفتيان كما تقول: فلان رجل بني فلان، أي هو أفضل رجل فيهم، وقد يجوز أن يكون فيهم جماعة يقع عليهم هذا الاسم ومنه قول الهذلي:

لعمر أبي الطير المربة بالضحى على خالد أن قد وقعن على لحم

أي لحم رجل عظيم الشأن. ومنه حديث يروى عن رجل من اليهود رأى علياً عليه السلام يشتري جهازا لامرأة فقال له: بمن تزوجت؟ فقال: بفاطمة بنة محمد صلى الله عليهما فقال اليهودي: لقد تزوجت بامرأة، أي ذات شَرَفٍ عظيم، وقد علم أن هذا الاسم يقع على جميع النساء».

والقول السابق أورده الأزدي(٢) بتغيير طفيف فقد كتب بدلاً من بفاطمة ابنة محمد صلى الله عليهما جملة بفاطمة بنت محمد عليهما السلام ثم أتبع اعتراضه بعد أن أتم النص كما هو عند المعري فقال: وأقول إذا قيل: زيد فتى الخيل فالمراد فتى فرسان الخيل... إلخ.

ومثال ثالث نورده ففي اللامع العزيزي الورقة ٣٤/ب:

فدتك الخيل وهي مسومات وبيض الهند وهي مجردات

مسومات إذا وصفت به الخيل احتمل وجهين: أحدهما أن عليها سيمة والسيمة العلامة، والآخر وهو المراد في هذا الموضع أنها المرسلات في الغارة من قولك: خلّه وسومه أي ذهابه حيث شاء» والأزدي ينقل نص المعري أعلاه ويغير كلمة سيمة بسمة وقولك بكلمة بقولهم، ثم يورد اعتراضه فيقول: المسومة من السوم لا من السمة وهي العلامة.. إلخ.

على أن الأمانة العلمية تقتضي منا أن نذكر أن الأزدي كان يسقط بعض الكلمات أو بعض الأبيات ولعل ذلك راجع إلى كون مسودة كتابه قد دخلت في الكتاب كما ذكر الأستاذ المحقق لكتاب المآخذ، ولكن هذا التغيير لا يشكل أي اعتراض على أن ما أورده

(١) اللامع العزيزي ورقة ٧/ب.

(٢) المآخذ ج٢/٢٤-٢٥. واعتراض الأزدي هنا ضعيف ومختلق لا يخرج عما أورد المعري.

الأزدي هو ما ذكره المعري في اللامع وأن بعض التغييرات تافهة لا تغير نصاً ولا معنى.

ونكتفي بأمثلتنا الثلاثة(١) لنقول إن كتاب اللامع العزيزي هو شرح اختيارات من شعر المتنبي مبني على العناية بالمفردات والغريب والنحو واللغة والعروض، وأن نسختنا هذه نسخة حقيقية من صنع المعري لا يتطرق إليها الشك أو الريب بأي شكل من الأشكال.

وصف النسخة المخطوطة:

تعد مخطوطة اللامع العزيزي المعتمدة في تحقيقنا هذا من أنفس المخطوطات لدقة ضبطها ولمقابلتها على نسخة الأصل ولقرب عهدها بوفاة المعري حيث لا يتجاوز زمنها وفاة المعري بربع قرن، ولقلة الأخطاء والهفوات فيها من الناسخ التي لا تكاد مع ضخامة الكتاب تبلغ عدد أصابع اليدين.

وهذه النسخة موجودة في مكتبة الحميدية في استانبول تحت رقم (١١٤٨) وتتألف من (٢٤٨) ورقة ونصف ورقة. وهي نسخة من الحجم الكبير حيث يبلغ طول الورقة فيها قرابة (٢٦) سنتيمتراً وعرضها قرابة (٢٠) عشرين سنتيمتراً. وهي مما وقفه السلطان عبدالحميد على مكتبته وعليها ختم مفتش أوقاف الحرمين بهجت علي، وتضم كل صفحة من المخطوطة وسطياً خمسة وثلاثين سطراً، ومتوسط الكلمات في السطر الواحد (١٧) سبع عشرة كلمة.

وقد افتتحت النسخة بما يلي:

[بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعترته المنتجبين. قال أبو العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان التنوخي من أهل معرة النعمان: سألني بعض الناس أن أنشئ مختصراً في تفسير شعر أبي الطيب، فكرهت ذلك وسألته الإعفاء، فأجاب، ثم تكرر السؤال فأصبحت معه في انقياد، وأنا كما قيل: مكره أخوك لا بطل، وكم حلي فضله العطل.

(١) نجد نقولاً مشابهة عن المعري في كتاب أمالي ابن الشجري في المجلد ٣/٢١٦، وفي شرح البيت:

لا تكثر الأموات كثرة قلة   إلا إذا شقيت بك الأحياء

وفي المجلد الثالث ٣/٢١٨، وفي شرح البيت:

لم تسم يا هارون إلا بعدما   اقترعت ونازعت اسمك الأسماء

وفي المجلد الثالث ٣/٢١٩ وفي شرح البيت:

عزيز أسامن داؤه الحدق النجل   عياء به مات المحبون من قبل

وأمليت شيئاً منه ثم علمت أني من الأخسرين أعمالا، لا أكتسب في العاجلة ولا الآجلة جمالا لأن القريض له أزمان ومن بلغ سني فما له من الحتف أمان.

وذكر لي المجتهد في خدمة الأمير عزيزِ الدولة وغَرْسِها أبي الدوامِ ثابتِ بنِ تاج الأمَراء فَخْرِ المُلْكِ، عمدةِ الإمامة، وعدةِ الدولة، ومُعزِّها ومجدِها ذي الفخرين، أطال الله بقاءه، وأدام أيامه أبو القاسمِ عليُّ بنُ أحمدَ المقرئ أن الأمير أبا الدوام أمره أن يلتمس لديَّ شيئاً من هذا الفن؛ فنهضت نهضة كسير لا يقدر على المسير، وأنشأت معه شيئاً على مقداري لا مقدار الآمرِ، ولست في المناصحة بالمخامِرِ، وتقاضاني بالمراد مُخْلِصٌ فيما كُلِّف مُبِرٌّ، على أني بالمَعْجَزَةِ مُقِرٌّ، فكان كما قال القائل:

إذا ما تَقَاضى المرءَ يومٌ وليلةٌ   تقاضاه شيءٌ لا يَمَلُّ التقاضيا

وأتممت ما كنت بدأت فيه، واللهُ المستعانُ، وبه التوفيق.

واختتمت النسخة بما يلي:

«تم الكتاب المعروف باللامع العزيزي من إملاء الشيخ أبي العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان رضي الله عنه في شرح ديوان أبي الطيب أحمد بن الحسين المتنبي رحمه الله

والحمد لله مولى العالمين، وصلواته على خيرته من خلقه محمد نبيه وعلى عترته الطاهرين وحسبنا الله ونعم الوكيل».

ثم أثبت على حاشية الورقة ما يلي: «تمت المقابلة على نسخة الأصل وذلك في شعبان لست(١) وسبعين وأربعمئة».

وقد تميزت هذه المخطوطة بالميزات التالية:

١- حسن الضبط والشكل للكلمات في النثر أو الشعر ضبطاً جيداً يمكن الاعتماد عليه والوثوق به دون حاجة إلى الرجوع إلى المعاجم، وإن كنا لم نهمل المعاجم وكانت مرجعنا وعوننا.

٢- حسن الخط الذي كتبت به واتضاح الحروف والكلمات، صحيح أن بعض الصفحات

(١) أصاب الماء تأريخ النسخة فخفي بيان هذه الكلمة ورغم الجهد الذي بذلناه فقد بقينا في شك بين كلمتي ثلث وست، وإن كنا نرجح كلمة لست.

ولا سيما الورقة الأولى قد أصابها من علل الزمان ما جعل الحروف تنوء باللون الأسود الذي طغى عليها وعلى أرض الورقة ولكن هذه الحالة لم تجعل قراءة النص صعبة جداً، وإنما تحتاج إلى جهد خاص، ومثل هذا الأمر لم يكن عائقاً عن قراءة النص مضبوطاً.

٣- حسن الترتيب والسير على نهج واحد من حيث الكتابة والعرض وتقديم الشعر والشرح.

٤- قلة الحواشي التي لا تصل إلى عشر حواش فهي لا تشتت النص ولا تدخل عليه الاضطراب، وبعض هذه الحواشي استدراك لسهو من الناسخ في إثبات جملة أو أكثر داخل المتن، وبعضها الآخر كتبت بخط مغاير لخط الناسخ، وإن كان من نقد فهو ما صنعه الناسخ في الورقة (١٤ / ب) من إسقاط بيت ذي الرمة الذي استشهد به المعري.

٥- عدم وجود خروم تشوه المخطوطة أو تسيء إلى النص أو تبعث فيه تشويشاً أو اضطراباً.

٦- إن النسخة جميعها قد كتبت بخط ناسخ واحد فهي على انسجام لأن الناسخ حينما ينسخ قسماً من مخطوطة فإنه يصبح على دراية بخطها وكلماتها فتأتي الصفحات التي يكتبها بعد سليمة من التحريف والتشويش.

٧- إن أهم ما في هذه النسخة اعتقادنا أنها منسوخة عن نسخة المعري نفسها وذلك للأسباب التالية:

أ- قرب العهد بين تاريخ نسخ هذه المخطوطة وبين تاريخ إملاء كتاب اللامع العزيزي، حيث نرجح أن الكتاب قد ألف قرابة سنة ٤٤٠هـ. فإذا نظرنا إلى تاريخ وفاة صالح بن مرداس جد عزيز الدولة أبي الدوام ثابت والذي قتل على يد المصريين سنة ٤٢٠هـ في الأقحوانة بالأردن وجدنا بين هذا التاريخ وبين سنة ٤٤٠ عشرين سنة، كما أننا نجد صالحاً قد خلف بضعة أولاد منهم من تولى الحكم بعده في بلاد الشام فكان من نصيب نصر بن صالح بن مرداس والذي لقب بشبل الدولة ملك حلب بعد أبيه حتى سنة ٤٢٩ حيث قتلته العساكر المصرية وملك بعده الدزبري حلب حتى توفي سنة ٤٣٣، ولما بُلِّغ أبو علوان ثمال بن صالح بن مرداس وهو بالرحبة بوفاة الدزبري جاء إلى حلب وتملكها تسليماً سنة ٤٣٤هـ وبقي فيها حتى سنة ٤٤٠هـ وبسط سلطانه على المعرة، وحاول المصريون بسط سلطانهم على حلب

وكان الأمر بينهم وبين ثمال بن صالح بين شد وارخاء حتى صلح حاله مع المصريين ونزل لهم عن حلب سنة ٤٤٩هـ.

وبالرجوع إلى ما سبق نجد أنفسنا أمام ثلاثة أجيال:

الجد: صالح بن مرداس وقد قتل سنة ٤٢٠هـ.

الأب: ثمال بن صالح بن مرداس الذي تنازل عن حلب سنة ٤٤٩هـ.

الحفيد: أبو الدوام ثابت بن ثمال بن صالح ولم يكن له سلطان.

ونستطيع أن نقول إنه لم يكن من المعقول أن يكون المعري قد كتب اللامع العزيزي للحفيد في حياة جده لأنه صغير السن آنذاك وليس له ذكر ومعنى ذلك أنه حتى سنة ٤٢٠ لم يكن هناك وجود لكتاب اللامع العزيزي.

فإذا انتقلنا إلى فترة وجود الأب ثمال فإن ابنه أبا الدوام لم يكن في بدء حكم ثمال قد نال مكانة في المجتمع وليس ممن يرجى خيره أو يدفع شره.

ومن المعقول أن أبا الدوام كان في زمن جده صالح لم يولد بعد أو أنه كان طفلاً صغيراً ولم يكن من المعقول أن يطلب من أبي العلاء أن يؤلف له كتاباً في شرح شعر المتنبي.

وأغلب الظن أن ثمالاً الذي ملك حلب سنة ٤٣٤هـ وبقي إلى سنة ٤٤٠هـ حيث بسط سلطانه على المعرة، أن يكون ولده أبو الدوام ثابت بن ثمال قد بلغ عنفوان الشباب وأن يكون بين الخامسة والعشرين والثلاثين، ومن كان في مثل هذه السن وكان أبوه أميراً فإن الطبعي أن يحاول أن يبرز في مجتمعه وبين أقرانه، وأن يثبت قدمه في نطاق الثقافة والأدب، والعصر عصر عنفوان أدبي، وما دام سلطان الأمير ثمال قد نشر لواءه على المعرة، وفي المعرة شيخ الأدب ورأس شعراء عصره، وصاحب المكانة الرفيعة، وهو لا يرد طلباً، ولا يكسف طالباً؛ فمن المعقول كثيراً أن يكون أبو الدوام ثابت قد أرسل إلى فيلسوف المعرة يطلب منه شرح ديوان المتنبي، ومن المعقول أن يكون ذلك بعد سنة ٤٤٠هـ تاريخ بسط سلطان ثمال على المعرة، وإذا صح ما ذكرناه فمعنى ذلك أن كتاب اللامع العزيزي ألفه المعري بعد سنة ٤٤٠ وقبل وفاته سنة ٤٤٩هـ.

ونحن نعلم أن الفترة بين سنتي ٤٤٠ و٤٥٠ كانت فترة قلاقل سياسية، فالحروب قائمة

على قدم وساق في بلاد الشام بين الشاميين والمصريين وذلك أمر ما كان ليسمح بنقل التراث الثقافي بيسر ودون مشقة بين البلاد، كما لو كانت البلاد تعيش في طمأنينة وسلام، لذا نرجح أن نسخة المعري بقيت حيث أودعت وأن نسختنا هذه قد نقلت عنها.

ب- نلاحظ أن في إثباتات المقابلة بين نسختنا هذه وما نقلت عنها إيراد: بلغت المقابلة على نسخة الأصل، وما كان الناسخ ليذكر كلمة نسخة الأصل لولا أنها نسخة المعري لأن المستنسخة لو كانت منقولة عن نسخة أخرى لأشار إليها الناسخ وهو من نلاحظ دقته في النسخ وأمانته في عمله، أو كان أشار إلى تملكات أو سماعات عليها!!

٨- ونحن نمضي إلى الجزم إلى أن النسخة التي نقلت عنها نسختنا هذه هي نسخة المعري التي أملاها للأسباب السابقة ولأن هذه النسخة خالية من الأخطاء أو الإسقاط أو الحذف وهذا لا يكون في مثل هذه الدقة إلا من مستمل يكتب عن المؤلف وأذنه معه وعينه معلقة بالورق الذي يكتب عليه، أو ينقل عن نسخة المؤلف التي ينظر إليها بعين التقدير والعناية.

٩- إن شرح المعري لديوان المتنبي لم يكن نتيجة طلب أبي القاسم علي بن أحمد المقرئ رسول الأمير أبي الدوام ثابت بن ثمال بل قد كان فكرة وعزماً اختمرا في نفسه وذهنه قبل طلب أبي القاسم، فقد تقدم بطلب الشرح بعض الناس فاعتذر إليه المعري، ثم سئل مرة ثانية أن ينشئ الشرح فاستجاب للطلب وبدأ الشرح مكرهاً ثم توقف لأنه رأى في الاشتغال بما ينفعه في آخرته ما يغني عن المضي في هذا، فلما أتاه طلب الأمير أبي الدوام لم يجد بداً من الاستجابة فاستأنف الشرح وقد اتضحت له السبيل ووضح له النهج.

١٠- إن المعري سار في شروحه لدواوين الشعر على منهجين: أحدهما: شرح الديوان بكامله كما صنع في شروح سقط الزند وفي معجز أحمد. وثانيهما أنه كان يختار من كل قصيدة عدداً من الأبيات فيبدأ بالحديث عما يراه فيها من العروض ثم يمضي في الوقوف عند كل بيت بشرح مفرداته ويستخرج ما يتعلق بها من علم الصرف وقد يعرج على النحو ويذكر في كل ذلك خلاف العلماء، وقد يعرج على المعنى وهو لا ينسى أن يستعين بالشواهد وقد يشرح بعض هذه الشواهد ويستشهد لها بشواهد أخرى، كما فعل في اللامع العزيزي أو ذكرى حبيب أو عبث الوليد، وسنذكر منهجه في هذا الميدان مفصلاً إن شاء الله فيما سيأتي.

منهج تحقيق المخطوط:

سبق أن ذكرنا أن المخطوط الذي بين أيدينا يعد من أنفس وأعظم ما أملى المعري في الشرح الأدبي، فهو موسوعة كاملة حوت بين طياتها ذكراً للعلماء والشعراء وإملاء لأشعارهم، وشرحاً لهذه الأشعار وبياناً لمعاني مفرداتها، واستشهادا لهذه المفردات، وحديثاً عن الخلاف بين العلماء والأدباء في بنية هذه المفردات وأوزانها وإعرابها، كما حوى بحوثاً وإشارات إلى الأوزان العربية وخلافات العلماء في هذه الأوزان وتسمياتها، وإحصاء لما استعمل المتنبي من الأوزان وما قارف من العلل والزحافات، لذا كان الأمر يقتضي منهجاً في التحقيق متكافئاً مع عظمة هذا الكتاب وسنبين فيما يلي ما اجتهدنا فيه وصنعناه بما يكفل إخراج الكتاب إخراجاً جيداً.

ولما كان ما بين أيدينا نسخة واحدة ولم نحصل على نسخة أخرى(١) يمكن أن تساعد في التحقيق؛ لذا كان من الضروري أن نعطي عناية خاصة وضخمة لكل كلمة أو شاهد يمر في هذه المخطوطة، وقد كنا بين أمرين: إما أن نفصل القول في الإحالات على المراجع والمصادر وأن نتوسع في تراجم الشعراء والأدباء والبلدان، وأن نعود إلى المعاجم مراجعين أكثر المفردات على المعاجم وأن نرد على كتب النحو والصرف والخلاف اللغوي والنحوي.

وإما أن نعمد إلى الاختصار ولا سيما في تراجم الأعلام فنكتفي بذكر اسم المترجم له ووالده ولقبه وسنتي ولادته ووفاته. وأن نغض الطرف عن كل كتب الأدب والشعر واللغة في

(١) كان المظنون أن نسختنا هذه هي الوحيدة، ولكن اطلعت على ما كتبه الأستاذ إياد خالد الطباع، وقد كدت أفرغ من التحقيق، ذاكراً أن هناك نسخة من اللامع في المكتبة العاشورية، فبادرت بالكتابة إلى إدارة مكتبة الخزانة العاشورية أسأل الإفادة عن هذه النسخة وإمكان الحصول على مصورة عنها، لكن إدارة المكتبة لم ترد على رسالتي، وقد أتبعت الأولى بأخرى فكان نصيبها مآل أختها، ورجوت أحد الأصدقاء العمل على الاتصال بالمكتبة فوعد خيراً، ولم يصنع شيئاً.

وحين انتهى تنضيد المجلد الأول وقرب دفعه إلى الطباعة اطلعت على ما كتبه فضيلة الأستاذ الشيخ محمد الحبيب ابن الخوجة في كتابه عن العلامة المفضال محمد الطاهر ابن عاشور والذي نص فيه وجود نسخة من اللامع في الخزانة العاشورية فأسفت لتهاون إدارة المكتبة في الرد، وعلمت أنه لم يبق وسيلة إلا الاستفادة من هذه النسخة في الطبعة الثانية إن شاء الله.

والذي يدفع إلى الطمأنينة حسن الضبط والدقة في نسختنا هذه وأنها منقولة عن نسخة المعري كما ذكرنا في الدراسة، وعلى الله قصد السبيل.

البحث عن تحقيقات الشواهد بل نكتفي بذكر مصدر واحد، أو نتجاوزه.

ومن مناقشة الأمرين طرحنا سؤالاً على أنفسنا وهو: لماذا نقوم بتحقيق الكتاب، وما هو الهدف من ذلك؟ وكان الجواب: إننا نريد أن نقدم المخطوط صحيحاً دقيقاً بعيداً عن التحريف والتصحيف، وأن نعيده إلى ما كان عليه حين ألفه مؤلفه. ونحن في سبيل ذلك يجب أن نهدف إلى خدمة القارئ حيث لا يحتاج إلى مراجعة المراجع والمصادر والغوص في بطون الكتب ومراجعة المؤلفات، فماذا يفيد لو أثبتنا في ترجمة أبي العلاء المعري مثلاً: «أحمد بن عبدالله التنوخي المعري ولد سنة ٣٦٣ وتوفي سنة ٤٤٩» وماذا يمكن أن يقدم لنا من حقيقة أو صورة المعري. لذا، كان رأينا إعطاء التراجم قدراً متوسطاً من الشرح والبيان يكون قادراً على منح القارئ المعلومات الكافية المعرفة بالمترجم له.

ولما كانت المخطوطات عادة عرضة للتصحيف والتحريف والخطأ، ولا سيما فيما يتعلق برواية الأشعار والشواهد وضبطها، والمفردات المعجمية واشتقاقاتها؛ لذا كان من الضروري رد الشاهد الواحد إلى أكثر من مصدر إن اقتضى الأمر. وسيشاهد القارئ أن الشواهد الشعرية قد نالت قدراً كبيراً من التدقيق والمراجعة والرد على المراجع والدواوين. وكان أحد أسباب هذا الاتجاه هو كثرة الشواهد الشعرية التي استخدمها المعري. فإن المعري كان يملي إملاءً، والذي يكتب بيده أجدر بالضبط ممن يملي من ذاكرته، وسنرى أن المعري ـ وهو الشاعر الفذ ـ كان يورد الشاهد وكانت شاعريته تدخل في الميدان فنراه يبدل كلمة بأخرى على وزنها، أو يدخل شطراً على شطر آخر، وكان المعري لا يجد غضاضة في ذلك لأن ما جاء به لا يخالف المعنى أو الوزن.. بل أكاد أذهب إلى القول إن المعري بدّل ما بدّل وهو لا يعلم أنه بدّل وإنما صنع ما صنع بفطرته وسليقته وواسع علمه.

وحين أردنا أن نطبق الأمر نفسه على المفردات وجدنا أن الأمر يجعل من المخطوط أضعافاً مضاعفة لأن القدر الذي ذكره المعري من المفردات كان كبيراً جداً، ومحاولة رد كل مفردة إلى مظانها في معاجم اللغة والبحث في اشتقاقاتها سيجعل العمل ضخماً جداً ويستغرق من الزمن ما ينتهي العمر قبل انتهائه، لذا آثرنا أن نرد إلى المعاجم ما كان غريباً من المفردات في معناه أو اشتقاقه أو أصله، وقد ساعدنا في ذلك أننا كنا قد أخذنا على أنفسنا أن نخرج الشواهد على أوسع ساحة وبقدر الطاقة، وقد كان علينا أن نرجع إلى المعاجم في ذلك مما

ساعد في إعطاء بعض المفردات مزيداً من الشرح والتخريج والتوثيق.

ويجب أن نشير إلى أن المراجع التي رجعنا إليها كان بعضها متنوع الطبعات فمنها ما كان محققاً ومنها ما طبع بلا تحقيق. وبالطبع فإن المراجع المحققة خير لنا وهي مقصدنا، ولكن قد يكون للكتاب أو المرجع أكثر من طبعة محققة. وكنا مضطرين إلى مراجعة هذه الطبعات أحياناً والاستعانة بها، فقد يغيب بيت شعر من كتاب ونجده في طبعة أخرى لمحقق آخر. لذا حرصنا أن نشير إلى اسم المحقق أو الدار التي صدر عنها المرجع بين قوسين صغيرين إلى جانب ما أثبتناه من التحقيق إن كان هناك أكثر من طبعة.

ولابد أن أضيف هنا أن إخراج هذا الكتاب قد استغرق زمناً قارب عشر سنوات، وبسبب ظروف الحياة المعيشية كنت مضطراً أن أمضي زمناً في مدينة الرياض وزمناً آخر في مدينة دمشق. وبالطبع لقد كان تحت يدي من المراجع في كل من المدينتين ما يخالف بعضه الآخر في الطبعات والإخراج، وهذا سبب آخر يدعو إلى أن نشير إلى الطبعة المغايرة عن طريق ذكر اسم المحقق أو المطبعة. فإذا تذكرنا ما أسلفنا في السطور السابقة فإننا نبين خطوات التحقيق لهذا الكتاب:

١- آيات القرآن الكريم: تمت الإشارة إلى السورة التي حوت الآية القرآنية الكريمة مع ذكر رقم الآية وذلك دون أي تعليق.

٢- الأحاديث الشريفة: يلاحظ أن المعري لم يكن على دراية كبيرة بالأحاديث الشريفة وأنه كان يورد أحياناً أقوالاً لعمر بن الخطاب فيجعلها أحاديث شريفة. وقد حاولنا رد الأحاديث إلى مظانها غير مغالين في التخريج مكتفين ببيان كون المنقول حديثاً شريفاً أو قولاً وارداً فإن كان حديثاً فقد سعينا إلى تخريجه في أحد كتب الحديث المعتمدة بما يكفي القارئ ويغنيه غالباً عن العودة إلى كتب الحديث.

٣- الأمثال: أعطينا الأمثال حقها من العناية فرددناها إلى مظانها في كتب الأمثال ونادراً ما كنا نكتفي بالرد على مرجع واحد، بل كنا نرد على أغلب معاجم الأمثال، وكنا أحياناً نذكر المغزى من المثل إن كان الهدف غامضاً.

٤- الأنساب والأخبار: تم تخريج الأنساب على كتب الأنساب العربية، كما تم رد الأخبار إلى مظانها في كتب الأخبار والآداب بما يتناسب مع المعاني المعروضة.

٥- المفردات والكلمات: لما كانت عناية المعري منصبة على شرح المفردات في شعر المتنبي وبيان غريبها والبحث في اشتقاقها ووزنها، وفي أصالتها العربية وعجمتها، وفي وجوه إعرابها وما يتعلق بذلك من خلاف بين علماء اللغة والنحو ولا سيما بين علماء الكوفة والبصرة وبغداد، فإننا كنا مضطرين أن نساير المعري فيما فعل فنراجع المعاجم الأصلية كالمخصص والمحكم وأساس البلاغة، ومقاييس اللغة وجمهرة اللغة، وتهذيب اللغة، ومجمل اللغة، والعين، ولسان العرب، وتاج العروس، والقاموس المحيط... إلخ وقد قدمت لنا هذه المعاجم مادة لغوية عظيمة ساعدتنا في حسن التحقيق والتأكد من صحة الضبط في كتاب اللامع، وقد وجدنا أحياناً خلافاً بين ما يورده المعري في الألفاظ أو الشواهد وخاصة مع لسان العرب والتاج، كما وجدنا المعري يورد بعض المفردات فلا نجدها في بعض المعاجم.

إن الاعتماد على المعاجم السابقة وغيرها، وهي تمتاز بإيراد المفردة ومعناها واشتقاقاتها وتدعم إيرادها بالشواهد القرآنية أو الحديثية أو الشعرية، قد فتح أبواباً رائعة في تحقيق الكتاب وقد بدأنا في أول الكتاب بنقل بعض النصوص ثم وجدنا أن ذلك يضخم التحقيق بشكل غير معقول فاكتفينا بالرد على المادة في المعاجم ولم نذكر أرقام الصفحات إلا في مقاييس اللغة لصعوبة المراجعة على القارئ فيه، وحاولنا في البداية أن نذكر المادة في معجم جمهرة اللغة وأن نضيف رقم الصفحة في نسخة الهند، فنقلنا ذلك إلى ضرورة إيراد أرقام الصفحات في الطبعة اللبنانية. ووجدنا الأمر مرهقاً للقارئ فاكتفينا بذكر المادة، وأوردنا رقم الجزء والصفحة أحياناً إن نقلنا عن الطبعة اللبنانية.

٦- الأبيات والشواهد: لئن كان المعري عبقرياً في حفظ مفردات العربية واشتقاقاتها فهو أشد عبقرية في حفظ شواهد العربية وأبياتها، ولقد حوى كتاب اللامع من الشواهد ما ينوء بتحقيقه المتمكن في الأدب المباشر لكتبه ومراجعه، ولقد حرصنا في هذا الميدان أن نولي هذا القسم أكبر عناية لأنه لب المعاني والنحو والصرف. وكنا في البداية نميل إلى إيراد عدد مختصر من المظان والإحالات ولكننا حين غصنا في تيار الكتاب وجدنا أنفسنا مضطرين إلى إعطاء الشواهد والأبيات حقها من المراجع والمصادر، وأن نعود إلى ما سلف من العمل فنحاول أن نلحقه بما تبعه من الإغناء من المراجع فعظم عدد المراجع والقارئ الكريم سيلاحظ ذلك ببساطة.

ولقد كان الميدان هنا فسيحاً والمكتبة العربية غنية فأمدتنا بما بل الصدى وأذهب العطش، وأروت فأغنت. ولم يكن الهدف جمع ما في المصادر وإنما كان الهدف استقصاء الشواهد في الكتب لعلنا نجد فيما بينها خلافاً في الرواية ـ وما أكثر ما وجدنا ـ وكان المعري يفرض علينا هذا السلوك بسبب ما لاحظناه منذ البداية من تغيير في بعض الألفاظ في الأشعار التي يوردها، أو من نسبة بعض الشواهد إلى غير أصحابها أو من تلفيق بين أشطار مختلفة من أشعار متباينة. ونحن نعذر المعري فيما صنع فهو شاعر يملي وتخدمه الأوزان وتمده القريحة بما يشاء من المفردات، فليس غريباً أن يستبدل لفظاً بآخر على وزنه وفي معناه أحياناً، ولا يجد في ذلك غرابة؛ لأنه لا يحس أنه صنع شيئاً. لكن هذا الأمر كان يفرض علينا الإكثار من مراجعة المصادر والكتب لإثبات الروايات والنظر في خلافها إن وجد، واضطررنا أن نجعل هذا منهجاً.

ولعل الناظر في هذا الكتاب سيلاحظ ذلك الكم الهائل من الشواهد الذي أورده المعري والذي حرصنا على تخريجه، ومع ذلك فإنا نقر أن المعري قد أورد أبياتاً لم نجد لها مرجعاً ولا مصدراً كانت رهن حافظته العظيمة. مع أننا ما اقتصرنا على نوع واحد من المراجع ـ وكما سيرى القارئ الكريم ـ فقد استعنا بكتب التاريخ والسير، والتفسير والأدب والنحو واللغة، والأنساب والتراجم والصرف والخلاف النحوي والصرفي والمعاجم، والأمثال... إلخ وباختصار فإننا لم نوفر مرجعاً مهما كان موضوعه يمكن أن يساعدنا إلا ورجعنا إليه.

ويجب أن نشير هنا إلى أمر جدير بالاهتمام، وهو أننا أولينا ما طبع من كتب المعري عناية خاصة، حيث كنا نقارن بين ما ورد في اللامع وما ورد في تلك الكتب، وكثيراً ما كنا نجد التطابق التام بين الإيرادين مما يدل على أن ما ذكره المعري كان من مكنون حافظته وما وقر في ذهنه، إلا ما كنا قد ذكرنا قبل قليل من أنه استبدل كلمة بأخرى على السليقة.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن المعري لم يكن دائماً يكتفي بشاهد واحد على ما يورد من أمر لغوي أو نحوي بل قد يورد أكثر من شاهد. وقد يجره الشاهد الذي أورده إلى إيراد شاهد آخر يتعلق بكلمة في الشاهد الأول لا تمس شعر المتنبي.. وقد أدى هذا إلى زيادة أعداد الشواهد زيادة كبيرة.

وللقارئ الكريم أن يلاحظ أن المعري قد استعان بكثير من الشواهد النحوية أو الصرفية. وليس ذلك بمستغرب منه ولاسيما في ميدان الصرف. وبحوث الصرف متوضعة في الكتاب

بوفرة، وقد استعنا بكتب النحو والصرف والخلاف بين النحاة ولاسيما الخلاف بين البصريين والكوفيين لتحقيق ما أورده المعري وأحلنا على هذه الكتب دون الشرح لأن الشرح في هذه الأمور واسع والآراء مختلفة ويمكن أن يخرج التحقيق عن مساره الأصلي.

٧- العروض: ندر أن نجد شارحاً لكتاب يعنى بشؤون العروض في شرحه الأدبي كما فعل المعري. ونستطيع أن نقرر منذ البدء أن للمعري شغفاً بالعروض لا يوازيه فيه أديب. فهو يتوقف عند كل قصيدة يشرح أبياتاً منها فيسمي بحرها وما أصابها من العلل أو الزحاف، وقد ينال من المتنبي أحياناً بأنه جاء بما لا ينسجم مع قواعد العروض أو بما لم يأت به العرب. ولا يقتصر المعري في توصيف عروض القصيدة على رأي واحد. فهو يأتي عادة بما جاء به الخليل.. ولكنه أحياناً يأتي بما جاء به الأخفش أو قطرب ويتكرر هذا الموقف في قصائد كثيرة.

ويعقد المعري في آخر الكتاب فصلاً يحصي فيه ما استعمل المتنبي من البحور وما أصاب هذه البحور من زحاف مع العناية بقوافي هذه الأبيات.

وقد عمدنا في أكثر قصائد الديوان إلى شرح ما ذكره المعري من اصطلاحات إلا إذا كان هناك قصيدتان متواليتان أصابهما من التغيير وجه واحد، فقد اكتفينا بشرح ما في إحدى القصيدتين، كما أولينا ما قدم في آخر الكتاب عناية خاصة تشمل كلاً من الشرح والتحقيق.

٨- تراجم الرجال والأماكن: حفل كتاب اللامع بعدد يعسر حصره من أسماء الأدباء والشعراء والعلماء والرجال، وقد تقدمنا في بدء الحديث عن منهج التحقيق وبينا أننا كنا بين منهجين أولهما الاختصار الشديد وثانيهما التوسع المفرط، وذكرنا أننا آثرنا منهجاً وسطاً نقدم فيه صورة مُعَرِفةً بأهم ما يتعلق بالمترجم له دون عناية بالجزئيات والتفصيلات، وقد أغفلنا الترجمة للمشاهير لمعرفتهم من قبل القارئ مثل أكابر الصحابة، أو عظام الشعراء.

وقد قدمنا تراجم للأعلام والأماكن مريحة للقارئ وموفية للحاجة وحرصنا على إيراد المصادر التي أخذنا منها الترجمة مع ذكر الصفحات ممهدين للقارئ الطريق التي يسلكها بسهولة كي يصل إلى المصدر ويوسع معارفه إن شاء.

ولابد أن نستدرك أن هناك أعلاماً أوردهم المعري قلة لم نجد لهم ترجمة في المراجع التي رجعنا إليها ـ وما أكثرها ـ أو أن الترجمة لا تتجاوز بضع كلمات، وقد اضطررنا إلى إثباتها كما وردت.

ويجب أن نذكر أننا قد اضطررنا في مرات عديدة لا تتجاوز أصابع اليد إلى نقل بعض التراجم كما وردت في أصولها وقد أشرنا إلى ذلك للأمانة العلمية، وربما أجرينا عليها بعض التغيير فأثبتنا كلمة «بتصرف» أ.هـ.

منهج المعري في كتاب اللامع العزيزي وخصائصه

تمهيد: سبق أن ذكرنا أن كتاب اللامع العزيزي من أهم كتب المعري اللغوية والأدبية والنحوية الذي حوى من صنوف المعرفة والعلم الشيء الوفير، والذي يعد خلاصة علم المعري فقد ألف في سنوات حياة المعري الأخيرة كما ذكرنا في توثيق مخطوط اللامع العزيزي. وسنذكر إن شاء الله بعضاً مما أورد المعري في كتابنا هذا في الجانب اللغوي أو النحوي أو الصرفي أو العروضي، كما نورد بعض ما أورد المعري من أحكام على شعر المتنبي سواء المديح أو النقد أو الانتقاص العلمي داعمين ذلك كله بالأدلة من أقوال المعري.

ولكننا قبل ذلك نريد أن نشير إلى منهج المعري في كتابه هذا، فهو قد صنف كتابه على الأحرف الهجائية. فالكتاب يبدأ بالقصائد التي قافيتها الهمزة وينتهي بالقصائد التي قافيتها الياء وهو يبدأ بالبيت الذي افتتح به المتنبي القصيدة ثم يعقب على البيت بذكر اسم بحر القصيدة والإشارة إلى ضرب القصيدة مشيراً إلى رأي الخليل أو يضيف إلى رأيه رأي الأخفش، وقد ينتقد ما لا يعجبه في الصياغة العروضية، ثم ينتقل إلى شرح معاني المفردات في البيت وقد يشير إلى تطور المعاني عما كانت عليه في القديم، ثم ينتقل إلى تشقيق الأبنية الصرفية مورداً أقوال العلماء فيها، وقد يقبل بعضها ويرفض بعضها الآخر، وقد يمر على الأوجه النحوية في البيت، ويذكر خلاف العلماء في هذه الوجوه، ويسمي المدارس النحوية. وقد يعرض إلى شرح معنى البيت ويستشهد له ويذكر ما يشابهه.

ثم ينتقل المعري إلى البيت الثاني مما أورده بمعنى أن المعري لم يكن يورد القصيدة كاملة بل ينتقي انتقاء، فيورد بيتاً وقد يتجاوز بعض الأبيات إلى بيت يقصده. ونتساءل لِمَ فعل المعري ذلك؟ والجواب ليس صعباً فإن المعري كان يهدف إلى شرح المعاني للمفردات أو للأبيات كما كان يهدف إلى بيان الإشكالات والآراء الصرفية والنحوية واختلاف العلماء في ذلك، وأن يبين الصواب في رأيه؛ لذلك كان يتوقف عند الأبيات التي يجد فيها بغيته، أما الأبيات الخالية من ذلك فقد كان يتجاوزها. وهذا المنهج ليس جديداً عند المعري بل اتبعه

في أكثر من كتاب قبل اللامع العزيزي. ولكنه ليس على السعة التي جاء بها المعري في اللامع.

وفي خضم أمواج العلم والمعرفة التي تتلاطم ضمن كتاب اللامع العزيزي لابد لنا من التوقف عند كل من الموضوعات التي عرضها المعري وبيان طريقته ومنهجه في ذلك. كما سنشير إلى بعض المواقف التي اتخذها المعري من المتنبي إن مدحاً أو نقداً وكل ذلك يقتضي أن ندعمه بالنصوص والشواهد المقتبسة من الكتاب والتي تكون شاهداً حسياً على صحة ما نذهب إليه. وسنورد في نهاية البحث ملخصاً عما أوردناه في هذه الدراسة.

العروض والمعري: ذكرنا فيما سبق أن المعري يهتم بالعروض اهتماماً كبيراً، وهذا الاهتمام نابع من شاعريته وموهبته التي منحه الله إياها، ثم سعة اطلاعه وثقافته، وقد دفعه اهتمامه إلى تأليف كتاب في الأوزان والقوافي(١). وكان بعض علماء العروض ممن ألف فيه وعاصر المعري أبو يعلى عبد الباقي بن أبي حصين يسأل المعري عن بعض مسائل هذا الفن(٢) ومنها «سألت الشيخ أبا العلاء: ما تسمي القصيدة من الرجز تجتمع فيها القافية المتكاوسة والمتراكبة والمتداركة؟»(٣). وقد ذكر ياقوت أن للمعري كتاباً اسمه «مثقال النظم» في العروض ونقل عن غيره بلغة غير الواثق: «وقالوا: وله بعض كتب في العروض والشعر بدأ بها ولم تتم أو تمت ونَدَّ عنا أسماؤها»(٤).

هذه العناية بالعروض جعلت المعري يعرض علينا طرفاً من سعة علمه واطلاعه ووافر معرفته ففي شرحه للبيت:

في كل يوم للقوافي جولة　　　في قلبه ولاذنه الاصغاء

(الورقة/٣/أ) يقدم لنا المعري بحثاً في القافية واختلاف العلماء فيها يدل على إمساكه بخيوط المعرفة فيقول: «إذا جاءت القوافي في الشعر فالمراد بها الأبيات والقصائد، وأصل القافية عند بعضهم الكلمة التي في آخر البيت مثل: منزل - وحومل وهذا مذهب سعيد بن مسعدة، ومذهب الخليل أن القافية من آخر ساكن في البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك

(١) هو كتاب جامع الأوزان ويقع في ثلاث مجلدات وعدد أبيات شعره نحو تسعة آلاف بيت. الجامع في أخبار أبي العلاء ج١/١٠٦.

(٢) الجامع في أخبار أبي العلاء ج١/١٤٥.

(٣) الجامع في أخبار أبي العلاء ج١/٤٦٣.

(٤) تعريف القدماء بأبي العلاء ص ١١٢-١١٣.

قبل الساكن. فهذا في بعض المواضع يوافق قول سعيد بن مسعدة، وفي بعضها يخالفه.

فمما يتفق فيه القولان مثل قول امرئ القيس: حومل، فالقافية عند الأخفش هي «حومل»، وكذلك يجب أن تكون على مذهب الخليل؛ لأن آخر حرف في البيت هو ياء الترنم، وأول ساكن يليه واو حومل، والمتحرك الذي قبل الواو وهو الحاء، فقد تساوى المذهبان. والاختلاف الذي يقع بين القولين مثل قوله:

أقلي اللوم عاذل والعتابا(١)

فالقافية عند أبي الحسن «العتابا» والقافية على مذهب الخليل قوله: «تابا» من العتابا.

وإنما سمي البيت قافية لأن القافية تكون فيه. وقال قوم: القافية ما لزم الشاعر إعادته من الحروف. ومذهب قطرب أن القافية حرف الروي مثل لام «منزل» ودال «ثمهد» وتسمى القصيدة قافية، والأبيات قوافي(٢)، وقيل: القافية نصف البيت الآخر.

والمعري كثيراً ما يشرك قواعد النحو أو الصرف في قواعد العروض ويتعرض لأمور يغفل عنها كثير من الشعراء ويبين الخطأ ويذكر الصواب، وهو بعمله هذا يغني من جهتين: إحداهما من جهة العروض، والثانية من قواعد اللغة. وهو لا يكتفي بالنقد أو البناء بل يعمد إلى أقوال العلماء فيستشهد بها ويدعم أقواله بما يريد، وقد يورد الشواهد الشعرية لغير أبي الطيب يتكئ عليها في الاقناع بصحة كلامه.

ففي الورقة (٨٨/أ) يورد المعري كلاماً يتفق مع ما قدمنا وهو جدير بالإيراد جميعاً فيقول «من بيتين أولهما:

ألا أذّن فما أذكرت ناس ... ولا لينت قلباً وهو قاس

وهما من أول الوافر. قوله: «ناسٍ(٣) في القافية ليس مثل أن يأتي في حشو البيت لأن ذلك عند البصريين من الضرورات، وعند الفراء لغة للعرب، وأنشد الكوفيون:

فكسوت عارٍ(٤) وجسمه فتركته ... جذلان جاد قميصه ورداؤه

(١) وتمامه: وقولي إن أصبت لقد أصابن، وهو لجرير في ديوانه ص ٦٤.

(٢) كذا الأصل وصوابه: قواف. وما أثبته الناسخ مما تعوده النساخ آنذاك.

(٣) حق الكلمة لو جاءت في حشو البيت أن يقول: ناسيا.

(٤) الأصل أن تكون الكلمة: عاريا.

وإنما فرق بين مجيئه في القافية ومجيئه في غيرها أن القوافي أجمعت الشعراء على أن تستعمل فيها شيئاً لا تستعمل في حشو البيت، فمن ذلك حذف الإعراب في الشعر المقيد وتخفيف المشدد، ألا ترى أن قصيدة امرئ القيس التي على الراء قد جاءت فيها أشياء مشددة خفف فيها التشديد كقوله في القافية: «هرْ وصرْ وقر وفر»(١). وكذلك جميع ما قيد من قصائد العرب قلما يخلو من تخفيف المشدد، ولا يستعملون مثل ذلك في غير القافية، وإذا ندر منه شيء لم يجمعوا فيه بين تخفيف المشدد وترك الإعراب، فإن تركوا حركة المعرب لم يضيفوا إليها تخفيف المشدد ومثل بيت أبي الطيب البيت المنسوب إلى بشر بن أبي خازم:

كفى بالبين من أسماء كاف وليس لحبها ما عشت شاف

ولولا تغير الوزن لكان الوجه أن يقول: كافيا، وقوله:

ولا شغل الأمير عن المعالي ولا عن ذكر خالقه بكاس

الكاس وما كان مثلها من الثلاثي الذي وسطه همزة تكون له ثلاثة أحوال في القريض: إذا جاءت في حشو البيت فالمنشد مخير إن شاء همز وإن شاء جعل الهمزة ألفاً كقول القائل:

تصد الكأسَ عنا أمُ عمرو وكان الكأسُ مجراها اليمينا

وإذا جاءت في القافية مع حروف ليست ذات لين فالهمزُ واجبٌ ومن تركه فقد أساء، كقول الراجز:

قد خطب النومُ إلي نَفْسي هَمْساً وأخفى من مقالِ الهَمْسِ
وما بأنْ أطلبَهُ من بَأْس

فإن لم يهمز بأس في هذا الموضع، وإلا فهو عيب لم تجر العادة بمثله، وإذا شبه بعيوب الشعر حسب من السناد، إلا أن العربساندت في الواو والياء إذا كانتا ردفين، ولم يساندوا بالألف لم يجيئوا مع جلْس وجِلْس بمثل ناس، وجاؤوا مع نَفْس وخَمْس بقوس. ويجوز

(١) البيتان هما في الديوان ص ١٠٩-١١٠ برواية:

لعمرك ما قلبي إلى أهله بحر ولا مقصر يوماً فيأتيني بقر
أغادي الصبوح عند هر وفرتنى وليدا وهل أفنى شبابي غير هر

عندهم أن يأتوا مع خَمر وأمَر بمثل سَيْر إلا أنه عيبٌ. وإذا كانت كأس ونظائرها مع حروف لين مثل ناس وقاس، فهمزها خطأ. وذلك مثل بيت أبي الطيب، ونحو منه مما لا يجوز فيه همز المهموز قول القائل:

يقـول لي الأمير بغيـر جرم   تقدم حين جد بنا المراس
فمالي إن أطعتك من حياة   ولا لي غير هذا الرأس رأس

فراس في القافية لا يجوز همزه».

ويعرض لنا المعري طرفاً من علمه الواسع حين يُعَمِم أحكامَه واثقاً من نفسه وما كان ليصنع ذلك وهو الرجل المتواضع الذي يعلم أنه معرض لسهام النقد والانتقاص، ونعرض ما قال لنرى البرهان ففي شرحه للبيت (٥٩/ب):

أود من الأيام ما لا تودُّه   وأشكو إليها بيننا وهي جنده

يقول: «هذه القصيدة من الطويل الثاني، ولا تُعْرَفُ قصيدة للعرب على هذا الوزنِ والرويّ، ولم يستعمله أحدٌ من فحول المحدثين استعمالاً ظهَرَ عَنْهُ، وقد جاء حبيبُ بن أوس بقصيدة على هذا النَّحْوِ إلا أَنَّ رَوِيَّها لامٌ، وهي التي أولها:

أَبَا الْفَضْلِ أَنْتَ الدَّهْرَ مَنْ لا نَدُلُّهُ   على الحَزْمِ في التَّدْبِيْرِ بَلْ نَسْتَدِلُّهُ

والبينُ هاهنا: الفراقُ، وقد اسْتُعْمِلَ في معنى الوَصْلِ».

ولا يكتفي المعري بوصف ما يراه في شعر المتنبي بل إنه يعرض له، فإن رأى فيه ما لا يوافق الأفضل ذكَـرَهُ وصـوَّبَ مـا يراه أن يكون صـواباً ولكنه يورد رأيه بكل لطف ورقة فيصحح الوزن والمعنى فمن ذلك قوله:

«ومن قطعة أولها (الورقة ١٣٢/أ)

رُبَّ نجيعٍ بِسَيْفِ الدولَةِ انْسَفَعا   ورُبَّ قافيةٍ غاظت به مَلِكاً

وهي من البسيط الأول. ولم يزاحف أبو الطيب زحافاً تنكره الغريزة إلا في هذا الموضع، ولا ريب أنه قاله على البديه، ولو أن لي حُكْماً في البيت لجعلتُ أوله: كَمْ مِنْ نجيعٍ لأن رُبَّ تدل على القلة، وإنما يجب أن يصف كثرة سفكه دماءَ الأعداء، ويَحْسُنُ ذلك أن رُبّ جاءت في النصف الثاني وهي ضِدُّكَمْ». فانظر إلى قوله: ولو أن لي حكماً في البيت لجعلت

أوله: كم من نجيع... إلخ».

ويخالف المعري في منهجه في تحديد نوع البحر والقافية. فقد بدأ في أول الكتاب بذكر بيت من أول القصيدة التي يريد شرحها ثم يعقب بذكر البحر الذي صيغت منه القصيدة ويذكر الباب الذي لزمه الشاعر في العروض، وهو هنا يذكر رأي الخليل فقط، وقد يورد رأي الخليل وغيره من علماء العروض والنحو كالأخفش، ثم يبين القافية ويسميها. ونأخذ على ذلك مثالاً أو أكثر ففي الورقة (٤/ب): «ومن التي أولها:

إنما التهنيات للأكفاء   ولمن يدّني من البعداء

وهي من الخفيف الأول على رأي الخليل وعلى رأي غيره من الطلق وقافيتها من المتواتر».

وفي الورقة (١٩/ب) يقول: «ومن التي أولها:

ضروب الناس عشاق ضروباً   فأعذرهم أشفهم حبيبا

الوزن من الوافر والقافية من المتواتر».

وفي الورقة (١٥/ب) يقول: «ومن التي أولها:

إنما بدر بن عمار سحابُ   هطل فيه ثواب وعقاب

هذه الأبيات على مذهب الخليل مبنية على أصل الرمل، فلم يذكر الخليل مثلها فيما وضع، ولا يوجد مثلها في أشعار المتقدمين، وقد ذكروا أبياتاً لرجل من قريش قيلتَ في الإسلام وهي على وزن هذه الأبيات وهي:

إن ليلى طال والليل قَصير   طال حتى ما أرى الصبح ينير

ذكر أيام غزتنا منكرات   حدثت فيها أمور وأمور

فالذى يأمر بالغَيِّ مُطاع   والذى يأمر بالرشد دحير

والبيت المصرعُ من أولها، قد استعملت العرب مثله، وإنما الذي لم يوجد لها نظير ما كان غيرَ مُصَرَّعٍ وهو يزيدُ حرفين على ما جرت العادة باستعماله كقوله:

إنما بدرٌ عطايا ورزايا   ومنايا وطعانٌ وضرابُ

قوله: يا في نصف البيت الأول زيادة على ما تستعمله العرب، وكذلك قوله:

بأبي ريحك لا نرجسنا ذا

لو حذف ذا لكان موازناً لشعر العرب المستعمل ولكنه زادها ليكون به البيت على منهاج الأبيات التي قبله».

فنحن هنا نجد سعة علم المعري في العروض فهو يعطي أحكاماً تنال الشعر كله: فلم يذكر مثلها فيما وضع، ولا يوجد مثلها في أشعار المتقدمين، ويستثني رجلاً من قريش، وما كان لهذا الرجل من شهرة، وقد أثبتنا ترجمته في التحقيق. وتجره الأبيات التي ذكرها إلى ذكر أبيات أخرى والشيء بالشيء يذكر. ولكن لابد من إبداء بعض التصحيح والملاحظة فنراه يقول: «يا في نصف البيت الأول»، ويقول «لو حذف ذا لكان موازناً لشعر العرب المستعمل ولكنه زادها ليكون البيت على منهاج الأبيات التي قبله».

وهكذا نرى حافظة المعري تسعفه في استحضار الشواهد وتأكيد معلوماته في علم العروض، ولكن المعري لم يلتزم منهج التعقيب على البيت الأول من القصيدة وتسمية البحر بل إنه انقلب في منتصف الكتاب إلى جعل توصيفه العروضي في آخر القصيدة، وسنضرب لذلك مثالاً.

ففي القصيدة التي مطلعها (١١٦/أ):

«أيدري الربع أيَّ دم أراقا وأي قلوب هذا الركب شاقا

يورد المعري البيت الأخير:

وقوله:

يقصر عن يمينك كل بحر وعما لم تلقه ما ألاقا

يقال: ألاق الشيء إذا أمسكه، ويُلقْهُ يجوز أن تكون عائدة على اليمين وعلى الممدوح يقول «البحر يليق منها أي يمسكه، ونوالك يقصر عنه ما ألاقه البحر. وقافية هذه القصيدة من المتواتر وهو حرف متحرك بعده ساكن فالقافية هاهنا القاف والألف على هذا القول، وعلى قول الخليل المتحرك الذي قبل الألف ومعها القاف والألف الثانية والألف الأولى».

على أن الذي يدهش ويدفع إلى الإعجاب ذلك الإحصاء الكبير الذي أورده المعري من ذاكرته لمجموع القصائد التي نظمها المتنبي وأنواع بحورها وأشكال قافيتها، وهو أمر لا يتأتى لمبصر إلا بصعوبة فكيف برجل أعمى يقدم ست صفحات ونصفاً مفصلاً فيها القول فيما

استعمل المتنبي من بحور الشعر وما ترك وأهمل. وكل بحر وما حوى من أضرب، والقوافي وأنواعها، وذكر الزحافات في هذه البحور. ولما كان من الإطالة إيراد كل ما أملى المعري فإننا سننقل نماذج مما قدم المعري شاهداً على ذلك. فهو يقول: الورقة (٢٤٨/أ)

«استعمل أبو الطيب من الأوزان التي ذكرها الخليل أحد عشر وزناً وهي: الطويل والبسيط والوافر والكامل والرجز والرمل والسريع والمنسرح والخفيف والمجتث والمتقارب، ولم يستعمل أربعة وهي: المديد والهزج والمضارع والمقتضب. فاستعمل الطويل بضروبه الثلاثة:

الأول: كقوله: أطاعن خيلا من فوارسها الدهر.

والثاني: كقوله: وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه.

والثالث: كقوله: ليالي بعد الظاعنين شكول.

.... إلخ.

وجاء بالسريع الأول في قوله:

لا تحسن الشعرة حتى ترى منشورة الضفرين يوم القتال.

وبالسريع الثاني في مثل قوله: آخر ما الملك معزى به.

وبالضرب السادس من السريع في رأي الخليل كقوله: ما أجدر الأيام والليالي.

والعرب تسمي هذا رجزاً.

وجاء بالمنسرح الأول في قوله: أبعدُ نأي المليحة البخل.

وثاني المنسرح ولم يذكره الخليل ولا غيره كقوله: ما سلكت علة بمورود

وقوله: أوه بديل من قولتي واها.

ونورد مثالاً آخر: (٢٤٨/ب):

«وأما البسيط فجاء فيه بزحاف يسمى الخبن ولا تأثير له في الغريزة، ومنه ما يقع في جزء سباعي ومن ذلك قوله:

أجاب دمعي وما الداعي سوى طلل دعا فلباه قبل الركب والإبل

ففي قوله: أجاب زحاف وكذلك في قوله: دعا وهذا زحاف السباعي.

وأما زحاف الخماسي فمثل قوله:

ظلِلْتُ بين أصيحابي أكفكفه وظل يسفح بين العذر والعذل

فبعد قوله: بين، زحاف وكذلك بعد السين من يسفح وهو زحاف الخماسي.

وقد جاء أبو الطيب بزحاف يسمى الطي في البسيط والغريزة تنفر منه وهو سقوط الرابع من الجزء السباعي وذلك قوله: رب نجيع لسيف الدولة انسفكا

وأول البسيط وثانيه يستوي الزحاف فيهما، فما قبح في الأول قبح في الثاني وإذا خفي في أحدهما خفي في الآخر».

وفي مكان آخر يقول (٢٤٨/ب)

«والقوافي المقيدة ثلاث؛ استعمل أبو الطيب منها اثنتين وهما: المجردة والمردفة، فالمجردة كقوله:

فزيارة عن غير موعد كالغمض في الجفن المسهد

يلزمها لازمان: الروي والحركة التي قبله وهي التوجيه، والحركة المردفة كقوله:

ما أنا والخمر وبطيخة سوداء في قشر من الخيزران

يلزمها ثلاثة لوازم: الروي وهو النون، والألف، والحذو وهي الحركة التي قبل الألف،

والقوافي المطلقة ست استعمل منها خمساً:

المطلقة المجردة كقوله:

إذا كان مدح فالنسيب المقدم

الميم روي وحركتها المجرى والواو وصل.

والمؤسسة المطلقة كقوله:

على قدر أهل العزم تأتي العزائم

الألف في العزائم تأسيس وحركة ما قبلها الرس، وكان أبو عمر الجرمي يزعم أن الرس لا يحتاج إلى ذكرها لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً والهمزة التي تصور ياء في العزائم دخيل وحركتها الإشباع والميم روي وحركتها مجرى والواو وصل.

والمطلقة المردفة كقوله:

أين أزمعت أيها الهمام

الميم الآخرة في الهمام روي وحركتها مجرى والواو وصل والألف التي قبل الميم ردف وحركة ما قبلها حذو.

والقافية التي لها نفاذ كقوله:

أود من الأيام ما لا توده

الدال روي وحركتها مجرى والهاء وصل وحركتها نفاذ.

والقافية المردفة التي لها نفاذ كقوله:

حجب ذا البحر بحار دونه

الواو في قوله دونه ردف وحركة ما قبلها حذو والنون روي وحركتها مجرى والهاء وصل وحركتها نفاذ والواو خروج.

ولم يستعمل القافية السادسة وهي المؤسسة التي لها نفاذ كقول القائل:

وماء لا أنيس به مطلحبة جوانبه
وردت وليله داج وقد غارت كواكبه

الألف في قوله كواكبه تأسيس وحركة ماقبلها رس والكاف الثانية دخيل وحركتها إشباع والباء روي وحركتها مجرى والهاء وصل وحركتها نفاذ والواو خروج».

وأخيراً نطوي صفحة العروض عند المعري. وقد أقررنا له بسعة الاطلاع وواسع العلم وغزير المعرفة، والاطلاع على أشعار المتقدمين والمعاصرين، وقوة الحافظة، وحسن العرض والترتيب، والإكثار والإفراط في العروض واتيانه بمصطلحات عروضية تحتاج إلى خبراء. ويجب أن نشير إلى أن المعري لم يلتزم في شرحه بالتسلسل العروضي أو التسلسل الزمني، ولكنه اعتمد على الروي المبني على الأحرف الهجائية.

المفردات في شرح المعري:

١- نستطيع أن نقرر أن كتاب اللامع العزيزي هو أقرب إلى كتب النحو والصرف والعروض منه إلى كتب الشرح الأدبي، ذلك أن المعري لا يكاد يبدأ شرح بيت حتى يأخذ

في شرح المفردات وبيان أوزانها واشتقاقاتها وما يشتق منها ويبين آراء العلماء فيما أورد وقد يرد بعض الأقوال، وقد يستدرك أموراً أخرى، فيدخل في ميدان النحو، ويعرب ما يراه مناسباً للإعراب، وقد يتعرض لآراء الكوفيين أو البصريين أو البغداديين. وهو في كل ما يعرض إليه يورد الشواهد المؤيدة لرأيه من القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، أو الأمثال العربية، أو الأشعار العربية. وقد يورد في المسألة الواحدة أكثر من شاهد وقد يناقش الشواهد فيرد ما لا يراه ويصحح ما يراه محرفاً، وقد يجره إيراد شاهد إلى إيراد شاهد آخر من باب الاستطراد. وهو يستعمل لغة سهلة مقبولة مفهومة، ونادراً ما يصبح أسلوبه السهل معقداً حين تتداخل المسائل في ذهنه فيتحدث عن الأولى ويربط بها الثانية، فتطول الجمل عنده وتحتاج إلى تأمل وتدبر. وسنورد فيما يلي مثالاً نجد فيه كثيراً من الخصائص السابقة (ففي الورقة ٣٧ /أ-ب) يورد البيت:

جللا كما بي فَلْيَكُ التبريح أغذا ذا الرشا الأغن الشيحُ

الجلل من الأضداد يكون في معنى الصغير والكبير، فإذا استعمل في معنى الصغر فمنه الجلّة التي يراد بها البعر. والجليل هو الثمام. قال الشاعر في الجلل إذا كان في معنى الصغير الهين:

كل رزء ما أتاني جلل غير ما جاء به الركب ثنى

وقال آخر في أن الجلل العظيم:

فلئن عفوت لأعفون جللا ولئن سطوت لأوهنن عظمي

وحذف النون من يك في مثل هذا الموضع يذكر سيبويه أنه لا يجوز؛ لأنه يذهب إلى أن النون يحذف في حال السكون مثل قولك لا يك فعلك ذميماً؛ لأن النون إذا ظهرت فهي ساكنة، فإذا وجب تحريكها في بعض المواضع لم يجز حذفها، وقد جاءت أشياء من حذفها في موضع التحريك، أنشد أبو زيد:

لم يك الحق على أن هاجه رسم دار قد تفعت بالسرر

فلو ظهرت النون هاهنا لقيل لم يكن الحق وفي بعض الرجز القديم:

ومن تك الدهر له بالمرصد

وهذه النون إذا حذفت شبهوها بالتنوين، وهي أشد قوة منه لأنها من نفس الكلمة،

والتنوين زائد، وقد أنشد سيبويه بيتاً وحذفت فيه نون لكن في الموضع الذي يجب فيه تحريكها وذلك قول النجاشي:

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

ولو ظهرت النون لقيل: لكن اسقني. فأما الفراء فيذكر أن قولهم لاك لغة في لكن فإذا حمل بيت النجاشي على ذلك فلا ضرورة فيه».

ونحن نلاحظ فيما أوردناه أنه بدأ بشرح كلمة الجلل فأورد لها معنيين متضادين بأسلوب سهل واضح ثم بدأ بشرح المعنى الأول واستخرج منه كلمة الجلة التي تدل على البعر وأورد شاهداً على معنى الصغير، ثم انتقل إلى معنى العظيم في الجلل فأورد شاهداً على معناه، ثم انتقل إلى كلمة فَلْيَكُ وعرض مواقف علماء اللغة من حذف النون من كلمة لكن وقلب الحديث على وجوهه واستشهد بالشواهد وخرج إلى ظهور النون وبقائها وقدم الحكم فيها. وختم برأي الفراء بأن لاك لغة في لكن».

وثمة مثال آخر يبين لنا المعري مقدار سعة معرفته بمعاني المفردات وباشتقاق الصرف الواسع في هذه المفردات. وهذا ديدن المعري فندر أن يشرح بيتاً دون أن يتعرض للمفردات بالشرح والاشتقاق، ويقلب جميع الوجوه، ويستشهد بما يناسب من الشواهد إن رأى لذلك ضرورة ويحشد العديد العديد منها، فإن كان الأمر واضحاً فلا حاجة للشواهد.

ففي الورقة (٢٢/ب) يورد ما يلي: «وقوله:

فَحَيَّيْتُ خيرَ ابنِ لخيرِ أبٍ بها لأشرفِ بيتٍ في لؤي بن غالب

حَيَّيْتُ فعَّلتُ من التحية، ويجب أن يكون أصلُ التحية البقاءُ، كأنهم يقولون: حييتَ الرجل إذا دعوت له بالحياة، ثم سموا المُلْكَ تحيةَ؛ لأن المَلِكَ يُدْعى له بأن يُعَمَّر، وسموا الوجه مُحَيّاً لأنه يلقى الكلام الجميل، ثم سموا ما طابت رائحته من الأشياءِ إذا لاقوا به الرجل تحيةً، وكذلك السلامُ.

ويجب أن يكون الشاعر أراد بالتحيةِ هاهنا ما كان طيبَ الرائحةِ من الزَهْرِ وغيره، أي هذه القصيدةُ أرجةٌ ذكيةٌ.

ولؤي بن غالب يُهمز ولا يهمز، فإذا هُمِزَ احتمل وجهين:

أحدهما أن يكون تصغيرَ لأَيْ وهو الثور الوحشي.

وأن يكون تصغيرَ لأْيٌ وهو البُطْء.

وإذا لم يُهمَزْ احتملُ وجوهاً منها:

أن يكون من الوجهين اللذين مَضَيَاْ، وتُجْعلُ الهمزة واواً لأنها مفتوحةٌ وقَبْلَها ضَمَّةٌ.

ويجوز إن لم يُهْمز أن يكون تصغيرَ لِوَيْ الرمل ولِواءِ الجيش.

واللوى من قولهم فرس ألوى إذا كان في ظهره التواء.

واللوى من قولهم: خصمٌ أَلوْى إذا كان شديد الخصومة.

واللوىْ إذا أريد به الوجع الذي في البطن.

ويجوز أن يكون تصغير لَيٍّ من قولهم: لويته لَيَّاً.

ويجوز في تصغير لَيٍّ وجهان: لُوَيٌّ ولُيَيٌّ، وأن يكون ترخيمَ التصغير من قولهم: أَلْوَيْ إذا كان شديد الخصومة».

والملاحظ فيما سبق أن المعري كان يخلط بين معاني المفردات واشتقاقاتها بشكل يثبت في الذهن معاني المفردات مع تقلبها على جميع وجوهها، بشكل لا تجده مجموعاً في المعاجم كما جمعه المعري هنا.

ونورد هنا مثالاً ثالثاً يدهشنا بذلك الكم الهائل من المعلومات التي تتقلب ضمن المفردات التي يعرضها المعري سَلِسَةً وكلها تخرج من بطن كلمة واحدة، وهي ليالي، ويستشهد بآراء العلماء كالأخفش والفراء ويأتي بالأمثال والقصص ما دامت تخدم توضيحه وبيانه ويعرج على النحو آيضاً:

ففي الورقة (٢٧/أ): «وقوله:

ليالي عندَ البيض فَوْديَ فِتْنَةٌ وفَخْر وذاك الفَخْرُ عنديَ عابُ

لَيَالي جمع على غير قياس؛ لأن ليلَةَ وزنها فَعْلَة فكان ينبغي إذا جُمعَت جمع التكسير أن يقال لِيَالُ مثل عَيبة وعِيْاب فلم يقولوا ذلك وقالوا لَيَالٍ وحكوا أنهم يقولون في التصغير لِيَيلْية فيجيئون بالياء كما جاؤوا بها في الجمع. وحكوا اللياليَ في الجَمْعِ وأنشدوا:

ولدْنَكَ والبدرَ ابن عائشة التي تآضا ابنها مسحنككات اللبايل

فهذا كأنَّه جُمعُ ليِّلةٍ في وزن ليْنة فيجوز أن يكون قولهم ليالٍ مقلوباً عن ليايلٍ؛ لأن نقلَ الياءِ إلى آخر الكلمةِ أخف على اللسان، ومثل قولهم: ليايل مفقود في الجموع ورأي النحويين أن تهمز الياء التي بعد الألف في مثل ليايل وإذا جمعوا لبْنا قالوا لبائِن فهمزوا أيضاً.

وكان سعيد بن مسعدة لا يرى الهمز إلا في ذوات الواوِ، واستدل على ذلك بقولهم أوائلُ في جمع أوَّل، فإن كانوا زادوا الياءَ في ليال ولُيَيْليَة من غير قلبٍ فوزن ليَالٍ فَعالٍ ووزن لُيَيْليه فُعَيْلِيَه. وإن كانوا قلبوا الياء عن ليايِل فوزن ليالٍ فَيَالِعُ لأنهم جعلوا العينَ بعد اللام، ووزن لَيْلة على هذا فَيْلَه لأن عينَها ذهبت، وكذلك يقال في وزن مَيْت إذا خففت من مَيّت وزنه فَيْل؛ لأن العينَ التي في قولهم ميّت ألقيت، وبقيت الياء الساكنة.

وحكى الفراء في كتاب التصغير كِيَيْكِيَةْ في تصغير كَيْكَة وهي البَيْضة، فهذا مثل قولهم: لِيَيْلِيَة، وأضاف لياليَ إلى الجملة التي بعدها، وذلك مُطَّرِدُ في أسماءِ الزمان. يقال: لقيتك يومَ عندكَ الأميرُ، وليلة أبوك راحلٌ، وساعة سألَكَ الحاجةَ فلان.

والفَوْدان جانبا الرأس، ومن ذلك قيل للعِدْلَيْن الفَوْدَان، ومنه قولهم في المثل: «ما بال العلاوة بين الفَوْدَين» يضرب ذلك مثلاً لمن سأل حاجةً صغيرة بعد كبيرة.

ويقال إن لبيد بن ربيعة دخل على معاوية فقال له: كم عطاؤُك؟ فقال: ألفان وخمسُ مائة فقال له معاويةُ: ما بال العلاوةِ بين الفَوْدَيْن؟ فقال لبيد: أموت وأترك لك الفَوْدَين والعلاوَةَ فرقٌ له معاوية وأجراه على رسمه، وخرج من عنده فمات في سنته.

ويقال: عابٌ وعَيْبٌ وأصل عابٌ عند البصريين فَعَلٌ عَيَبٌ فَقلبتَ الياء ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها. وحُكِيَ أن الفراءَ يجعل عاباً فَعْلاً بسكون العين كأنه يرى أن الياء قلبت من غير أن تكون مفتوحة قال ضَمْرَة بن ضَمْرةَ النهشلي:

أأصرها وبُنَيٌّ عمي ساغِبٌ وكفاك من إِبَه بذاك وعابِ

الإِبَهُ ما يستحيا منه».

وحين تسير مع المعري في شرحه لديوان المتنبي تجد نفسك تنتقل من كلمة إلى أخرى

ومن فن إلى آخر بكل سهولة وبساطة، فكأنك نحلة تشتار الرحيق من زهرة إلى أخرى. والقارئ لا يحس بالغرابة أو الحرج بل يجد نفسه منساقة مع المعرفة ووجود التلوين والعرض المختلف للمفردات، ففي الورقة (٤٥ /أ) يقول: «ومن أبيات أولها: (٤٥ /أ)

أَمِنْ كُلِّ شَيءٍ بَلَغْتَ المُرادا وفي كلِّ شَأْوٍ شَأَوْتَ العِبادا

وهي من المتقارب الأول على رأي الخليل.

الشأو: الطَّلَقُ، يقال: شاءهُ يَشْأَه إذا سبقه، وقالوا في الماضي: شَأَوتُ وشَأَيْتُ، وكأنهم يَلْزَمون في المضارع يَشْأَىْ كراهَةً أن يقولوا: يَشْؤُوا فيجمعوا بين الهمزةِ والواوِ.

والعبادُ: مثلُ العبيدِ إلا أن العِبادَ جمع على القياس. والعبيدُ اسم للجمع ليس بالمطرد، وهو مثل قولهم: كَلْبُ وكَلِيبٌ وضِرْسَ وضَرِيْسٌ.

وأما عِبادُ الحيرة فجماعة من قبائل شَتَّى دخلوا في دينِ المسيح (٤٥ / ب) فكرهوا أن يقال لهم عَبيدٌ فيُشابِهوا في اللفظ مَنِ الرقُ عليه واقعٌ فقالوا: نَحْنُ العِبادُ، ولزمهم هذا الاسم. وقيل في النَسَب إليهم: عِبادِيٌّ؛ لأن هذا اللفظ صار كأنهم سُمُّوا به فأشبه قولهم في النَسب إلى كِلابٍ كِلابِيٌّ وإلى أنمارٍ أَنْمارِيٌّ.

فنحن نرى هنا كيف انتقل المعري وبخفة من معنى كلمة العباد إلى عباد الحيرة وبيان أصلهم وديانتهم. كل ذلك بعد أن قدم بحثاً غريباً في أصل كلمة شأو والاشتقاقات التي تتفرع عنها.

وفي الحقيقة يحار المرء من قدرة المعري على الاستقصاء وإعطاء الأحكام التي لا تتأتى إلا لرجل أفنى عمره في طلب المعرفة وتحصيل العلوم، وهو يعرض علمه في صورة من التواضع مع ثقته بما يقول ولننظر إلى ما أورد في الورقة (١٥ /أ): «قوله:

ونجيَّ الدُمُسْتقَ قولُ العداةِ إن عَلِياً ثَقيلٌ وَصِبْ

الدمُسْتُقْ كلمةُ روميةُ وما علمت أنها جاءت في شيء من الشعر الفصيح وبناؤها ليس من أبنية العربِ لأن الخماسيةَ من الأصول ليس فيها مثل فُعُلُّل، هذا موضوع سيبويه، لأنه ذكر الخماسية الأصلية على أربعة أبنية: فَعَلَّل مثل فرزدق، وفَعْلَلِلْ مثل: جحرمش، وفَعْلَلّ مثل قَرْطَعْب، وفُعَلّل مثل قُذَ عمل. وقد ذكر غيره، فُعُلّلاً في الأصول وهو من قولهم: ليس له من نسب قُرُعْطبة يعنون الشيء القليلَ، إلا أنهم لم يحكوها إلا بالهاء، فأما فُعُلُّل من غير

الأصولِ فقد جاء كقولهم للحساءِ الرقيقِ: ثُرُ عْطُطْ. وقالوا: صُفُرُّق، واختلفوا فيه فقيل: هو الشيء الأصْفَرُ، وقيل الذهبُ، وقيل الزعفرانُ، وزعم بعضُهُمْ أنه الفالوذُ».

ونسأل أنفسنا كيف تهيأ للمعري الانتقال من كلمة الدمستق إلى أبنية سيبويه الأربعة، ومواقف العلماء من هذه الأبنية. ولا نجد جواباً لهذا السؤل إلا الإقرار للمعري بالعلم الواسع والمعرفة الوافرة ويمكن أن نلحق بالنص السابق نصاً صغيراً ينبئنا عما أسلفنا، وينبئ بأن المعري ما كان ليسكت على خطأ يراه وإن كان صاحبه المتنبي الذي ينظر إليه بعين الإعجاب والرضا، ففي الورقة (٣/أ) يقول:

«فإذا مطرت فلا لأنك أجدب		يسقي الخصيب ويمطر الدأماء

الدأماء البحر والأجود أن يقال: وتمطر الدأماء لأن فعلاء لا يكون إلا للمؤنث».

ومثال آخر يبدو المعري واثقاً من علمه وسعة معرفته فهو ينفي وجود كلمة في اللغة العربية ويسند إلى العلماء الثقات انتفاءها من الكلام العربي الفصيح. وهو كما ذكرنا لا يمكن أن يكون إلا لم كان قد ضرب في ميدان العلم قدماً ثابتة فلننظر لما أملى. فهو يقول: (٩٧/أ): «وقوله:

أتى خبر الأمير فقيل كروا		فقلت نعم ولو لحقوا بشاش

شاش هذا الموضع الذي يقال له: شاش فرغانة، وهو يوافق في الاشتقاق قول العامة: شوش عليهم أمرهم، وهذه الكلمة لم أعلم أن أحداً من الثقات حكاه عن العرب ولا جاءت في الشعر الفصيح».

ولا يقف حديث المعري عند المفردات ومعانيها واشتقاقها بل يضيف إلى ذلك من معارفه التاريخية ما يزيد من ثقافة القارئ وعلومه، ويلحق بذلك من الشعر ما يشهد لما يقول بالصحة والصواب. ففي الورقة (٣٩/أ): «من التي أولها:

ما سَدِكَتْ عِلَّةٌ بمورودِ		أَكْرَمَ من تَغْلِبَ بنِ داوودِ

سَدِكَ بالشيء إذا لَزِمَهُ، والمورود الذي به وِرْدُ الحُمَّى. وداوود اسم أعجمي وهو يوافق فاعولاً من دادَ الطعامُ يدودُ. ومن هذا اللفظ اشتقاق دُوادٍ، وهو عربي صحيح. ومن أقدم الأسماء قولهم دُوَاد لابن أبي دُوَاد الشاعر، وله يقول أبوه:

ولقد تركت بها دُوَاداً نائماً		فالقلبُ مما قدْ عناهُ مريضُ

ويقال: إن الدُوَاد داء يُصيب الجسد (٣٩/ب) وقد كان في العرب المتقدمين ملك يقال له داوود، وكان نصرانياً، وكأنه سُمّي بهذا الاسم لما قرأ أهلُهُ الزَّبورَ، وهو داوودُ بن مَنْدلَه، ويجوز أن يكون الذي عناه عامرُ بنُ جُوَيْنٍ في قوله:

فآليت لا أُعْطي مَليكاً مَقادةً   ولا سُوْقَةً حتى يعيش ابنُ مندلَهْ

وقوله:

بعد عِثارِ القَنَاْ بِلَبَّتِهِ   وضَرْبِهِ أَرْؤُسَ الصَّناديْدِ

واحد الصناديد صِنْديْدٌ، وإذا حمل على الاشْتقاق وجب أن يكون من صَدّ يَصُدُّ، كأنهم يريدون أنه يَصُدُّ الأعداءَ، ونوائب الدهر، فالنون على هذا زائدة، وهو على فِنْعِيْلٍ، ولم يستعملوا الصَنْد فَيُحمل على أنه فِعْلِيْلٌ من ذلك؛ لأنهم لم يقولوا صَنَد، ولا استعملوا ذلك في فِعْلٍ ولا اسمٍ، وقالوا في اسم جبلٍ صَنْدَدٌ، وقيل صِنْدِدٌ فيجب أن يكون من الصَّدِّ أيضاً؛ لأنهم لوَ بَنَوْا اسماً على فَنْعَلٍ أو فِنْعِلٍ من عَدَّ يَعُدُّ لقالوا: عَنْدَدٌ وعِنْدِدٌ، وقالوا لشدائد الدهر: صَناديْدُ؛ لأنها تَصُدُّ الإنسان عن الغَرَضِ».

وإذا كنا قد بينا فيما سبق سعة ثقافة المعري وكثرة محفوظاته، وذاكرته القوية التي تستحضر الشوارد اللغوية وأقوال العلماء. والخلافات الصرفية والنحوية والشواهد الشعرية، وكانت الأمثلة تحمل في كل واحد منها طرفاً أو أكثر مما ذكرنا فإننا نقدم الآن مثالاً شاملاً وأحب أن نلاحظ أن شرح المعنى لم يستغرق سوى سطر واحد أما بقية الكلام فهي ميدان يصول فيه المعري ويجول في إيراد المعلومات التي تتبع الواحدة الأخرى والتي تنبع إفاضات الكلمة من أختها، وتتعلق بها الشواهد المؤيدة، ونرى فيما سنعرضه كيف يناقش المعري الأمور اللغوية فيورد الأقوال المختلفة، ولكنه لا يوافقها بشكل لطيف، فيقول: فلا يمتنع أن يكون اشتقاقها من التزويد والأقيس أن يكون من الزيادة. ولننظر إلى ما أورده في الورقة (٤٧/أ): «وقوله:

جَزَى اللهُ الـمَسِيْرَ إليه خَيْراً   وإِنْ تَرَكَ الـمَطَايا كالـمَزَادِ

أي: أنها قَدْ هَزَلَهَا السيرُ فتركها كالمزادِ التي نضب ماؤها، واشتد عليها الهجيرُ، فتناهى يُبْسها. والمَزادُ: جمع مَزادةٍ وجمعها مزايدُ، ويجب ألا تُهْمَزَ؛ لأن ألِفَها منقلِبَةٌ عَنْ حَرْفٍ أَصْلِيّ قال الشاعر:

مَزايِدُ خَرْقاءِ اليَدَيْنِ مُسيْفَةٍ   أَخَبَّ بِهِنَّ الساقيانِ وأحْفَدا

والناس يقولون حملوا الزادَ والمزادَ، يعنون بالزاد ما كان للأكلِ، وبالمزاد ما يُوْعُوْنَ فيه الماءَ.

فأما الزادُ فقد ثبت أنَّهُ من ذواتِ الواو؛ لأنهم قالوا: تزوَّدُوا، وزوّدتهم، وذلك كثيرٌ في الشعْرِ، قال قيسُ بنُ الخطيمِ:

تَرُوْحُ من الحسناءِ أَمْ أَنْتَ مُغْتَدٍ وكَيْفَ انْطِلاقُ عاشِقٍ لم يُزَوَّدِ

وأصل التزويد في الطعام، ولكن الشعراءَ نقلته إلى ما يفعَلُهُ المحبوبُ من وصالٍ أو حُسْنِ وَداع.

ومن الزاد اشتُقَّ المِزْوَدُ: فأما المزادُ فلا يمتنع أن يكون اشتقاقُها من التَّزْويدِ، والأَقْيَسُ أن يكون من الزِيادَة. وكان القوم يكون معهم الزادُ ويُزادون الأسقيةَ للسَّفَرِ، ويقوي هذا المذهب قولُهُمْ في الجمع: مزايدُ، ولو كانت من ذوات الواوِ لوجب أن يقال: مَزَاوِدُ، كما يقال في جمع الملامة مَلاوِمُ، وفي جمع مَقامٍ مَقاوِمُ، ولم يقولوا: مقايِمُ ولامَلايِمُ، ويروى للأخطل:

وإنّي لَقَوَّامٌ مقاوِمَ لم يكن جريرٌ ولا مَوْلَى جَرِيْرٍ يَقُوْمُهَا

ولقائل أن يقول: أَصْلُ مزادٍ من الزَّاد إلا أنهم آثروا الياءَ في الجمع ليفرقوا بين ما يحملُ فيه الماءُ وبين ما يُحْمَلُ فيه المأكولُ، كما قالوا: أعيادٌ في جمع عِيْدٍ، وهو من ذوات الواو ليفرقوا بينه وبين أعْوادٍ جمع عُوْدٍ.

ومعنى البيت هو الذي تَقَدَّم. ويجوز لقائل أن يَدَّعِيَ أنهم ظمَّؤوا الإبِلَ، وسَقَوْها الماء ليستعينوا به في المفاوِزِ إذا افْتَظُّوا كروشَها عند شِدَّة الظمأ، كما قال علقمة:

وقد أصاحِبُ أقواماً طعامُهُمُ خُضْرُ المزادِ ولحمٌ فيه تَنْشيمُ

فذكروا أَنَّهُ يريد بخُضْرِ المزاد كروشَ الإبلِ التي يفتظون، ولما كان ذلك يستعمل مع اللَّحْمِ المُنَشَّم جاز أن يَجْعَلَهُ طعاماً. ومن هذا النحو قول القائل:

ضَمِنَتْ لَهُمْ أَرْماقَهُمْ أَسآرُها وجُرومُها كَـأَهِلَّـةِ الـمَحْلِ

وَرَدُوْا بأَرْشِيَةِ الحَدِيْدِ ففَرَّجُوْا عَنْ فائر الجَنَباتِ كالغِسْلِ

وقال آخر:

مَزادَةُ الراكِبِ فيها إذا لَمْ يُنْتَضِ المِخْصَفُ لم تُفْتَحِ

يعني بالمزادَةِ كَرْشَ البعير أو الناقةِ. وبالمِخْصَفُ: السَّيْفَ».

والمعري لا يقبل ما يسمع من عامة الناس فلابد أن يكون السماع موثقاً وهو يصرح بذلك بلا مواربة ففي شرحه للبيت:

«أما الثياب فتعرى من محاسنه إذا نضاها ويُكسى الحسنَ عُريانا

ومن قال: يُكْسى بضم الياء فهو مصيب ذلك لأنه قياس مطرد ومن فتح الياء حمله على قولهم كَسِيَ يَكْسي وذلك يفتقر إلى سماع. وقد قالوا: كاسٍ أي ذو كسوة».

وعلم المعري يصاحبه حس لغوي مرهف وذوق رفيع يوجهه في إعطاء الأحكام وقبول المفردات، ما كان منها سماعياً أو قياسياً ففي شرح البيت يقول:

«أُرُوُضُ الناس من ترب وخوف وأرض أبي شجاع من أمان

جمع أرضاً على أُرُوض، وذلك نادر في المسموع، وهو القياس فيما كان على فَعْل مثل سَرْج وسروج وشرج وشروج والذي جاء على ذلك أكثر من أن يحصى، إلا أن أروضاً شاذ».

فهنا نلاحظ حساً لغوياً يتحكم في المعري ويدفعه إلى التفريق بين القياس الشائع والقياس الشاذ.

ونجد المعري أحياناً يرد على علماء اللغة والنحو فيورد أقوالهم ويورد حجته ويحكم برأيه، وهذا الموقف ينبع من ثقته بعلمه وثقافته فهو يرد على سيبويه ويسفه رأيه ويجعل الرأي الصواب في رأيه كما سترى. «وقوله:

لا أشرئب إلى ما يفت طمعاً ولا أبيت على ما فات حسرانا

يقال: اشرأب إلى الشيء إذا تشوق إليه وظهرت فيه إرادة.

وسيبويه يذهب إلى أن هذه الهمزة أصلية.

وهي تزاد في هذا الموضع كثيراً كقولهم: اطمأن وازبأر إذا تهيأ للقتال واسمأل الظل إذا قصر واشمأز من الشيء إذا تقبض منه وكثرتها في هذه الأماكن تشهد لها بالزيادة لاسيما والعرب إذا اضطرت همزت إفعأل فقالت: احمأر واسوأد».

ولقد حمل المعري الأمانة العلمية إلى أبعد حدودها فإنه لم يسكت عن خطأ رآه. سواء أكان ذلك في باب النحو أمْ في الاشتقاق. ومع شدة إعجاب المعري بالمتنبي فإنه ما وفر له

نقداً كلما رأى ما لا يوافق عليه والأمر لا يقتصر على المسائل الاشتقاقية أو النحوية أو المعنوية أو الفكرية أو الدينية وسنرى نماذج من ذلك فيما يعرض لنا من بحوث، وما دمنا في نطاق البحث اللغوي فلنأخذ مثالاً في شرحه للبيت:

«فمرت غير نافرة عليهم تدوس بنا الجماجم والتريبا

التريب جمع تريبة وهو جمع ليس بينه وبين واحده إلا الهاء كما قالوا: هامة وهام وجمجمة وجمجم، وتريب في جمع تريبة قليل في الاستعمال ولعل أبا الطيب جمعه قياساً أو سمعه من بعض الشعراء».

فالمعري يبين الصواب وأن كلمة تريب جمع تريبة قليلة في الاستعمال ويأتي الاعتذار للمعري بلغة التضعيف «لعل.. أو».

وفي موقف آخر يورد المعري البيت وتعليقه عليه فيقول: «وقوله:

يقدمها وقد خضبت شواها فتى ترمي الحروب به الحروبا

الشوى القوائم هاهنا فلذلك أنثها، ولو أنه في غير الشعر لكان قوله: خضب شواها أحسن؛ لأن الجمع الذي بينه وبين واحده الهاء يجوز تذكيره وتأنيثه إلا أن بعضه يؤلف فيه التذكير، ومنه ما تجري العادة فيه بالتأنيث. وواحد الشوى شواة ويقال للجلد: كله شوى وشواة».

ومثال آخر على ما يورده أبو الطيب قياساً أو سماعاً وقد غلف المعري ما جاء به تقديماً وتأخيراً بالقواعد الأصلية في اللغة التي هي في حقيقتها رد حقيقي على أبي الطيب.

«(٢٧/ب) وقوله:

أعزُ مكانٍ في الدُّنا سرجُ سابحٍ وخيرُ جليسٍ في الزمان كتابُ

الدُنا جمع دُنياً وهو مستمرٌ في الفُعْلى التي هي أنثى الأفعل، مثل صغرى أنثى الأصغر، يقال في جمعها الصُّغَر، وفي جمع الكبرى الكُبَر، وقل ما يوجد في الشعر الدنيا مجموعة، وإنما جاء بها أبو الطيب قياساً، ولعله سمعها في بعض الأشعار، وإذا بَنَوُا الفُعْلى التي ذَكَرُها الأفعلُ وكانت من ذواتِ الواوِ ونقلوها إلى الياءِ فقالوا الدُّنْيا وهي من دنا يدنو.

والعُلْيا وهي من علا يعلو، وإنما فعلو ذلك؛ لأنهم إذا ثَنَّوا الأعلى والأدنى قالوا: الأَعْليانِ

والأَدْنَيانِ فيجعلون الواو ياءً لوقوعها رابعةً، كما فعلوا ذلك في يُغْرى إذا قالوا يُغْرَيان».

وسبق أن ذكرنا أن المعري يغفل شرح المعنى ويشتغل بالاشتقاق اللغوي والخلاف النحوي ونجد المعري أحياناً يستدرك على المعاجم بعض المفردات التي أهملتها ففي شرحه للبيت: (٢٥/ب)

له فَضْلَةٌ في جِسْمِهِ عن إهابِهِ تجئُ على صَدْرٍ رَحيبٍ وتَذهبُ

يُحْمدُ من الفَرَسِ أن يكون جِلْدُ صدره واسعاً، والإهاب الجلد، يقال في جمعه: أُهْبٌ وأُهُبٌ وَأَهَبُ على غير قياس، وقالوا في الجمع القليل: آهبة. فأما قولهم في الرجل أُهْبان، فيجوز أن يكون جمع إهاب؛ لأن فِعالاً يشارك فعيلاً وفُعالاً في أنه يُجْمع على فُعْلان، ولم يصرفوا الفعلَ من الإهاب، لم يقولوا أَهَبَّ يأهُبُ».

فنحن حين نراجع هذه المفردات على معجم لسان العرب وهو عمدة المعاجم العربية نجد أنه لم يورد كلمة «أُهب» مع أنه أورد المفردات البقية كلها، ولكن سعة ذاكرة المعري لا تفوت الكلمة.

المعري والشواهد:

لعل من أهم الخصائص التي يتمتع بها كتاب اللامع العزيزي هي تلك الوفرة العظيمة والكمية الهائلة من الشواهد التي حشرها أو استعان بها المعري، ولقد مرت معنا فيما سبق من بيان لخصائص، مظاهر، وصفات الرواية والشواهد. وسنحاول فيما يلي أن نلم بشكل موجز ببعض هذه المظاهر.

١- أكثر المعري من إيراد الشواهد تأييداً لما يقدمه من شرح، وتناولت هذه الشواهد القرآن الكريم والحديث الشريف. ولكن استشهاد المعري بالأحاديث كان قليلاً، كما أن بعضاً مما نسبه إلى الرسول عليه الصلاة والسلام لم يكن حديثاً، وإنما كان من أقوال عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وإلى جانب القرآن الكريم والأحاديث الشريفة كانت هناك مجموعة من الأمثال التي أوردتها كتب الأمثال. وقيمة هذه الأمثال في كونها نصوصاً موثقة نقلت بالتسلسل عن الجاهليين كما أنها حوت مجموعة من الأشعار التي استعمل المعري الأمثال في كثير من الأحيان من أجلها. وكذلك تلك القصائد والمقطعات والأبيات التي نقلها

المعري عن الجاهليين والإسلاميين، وكانت الشواهد العباسية قليلة وإنما جاء بها على سبيل المقارنة.

والمعري لا يكتفي عادة بشاهد واحد بل يتبعه بآخر أو أكثر، وقد يجره الشاهد أن يدخل في ميدان شرح بعض مفردات الشاهد الجديد وهكذا. وسنورد مثالاً حوى بعض ما ذكرنا ففي الورقة (٢٩/أ) يقول: «ومن أبيات أولها:

لما نُسبت فَكُنْتَ ابناً لغيرِ أَبٍ		ثم اختبرتَ فلم تَرْجع إلى أدب

وهي من البسيط الأول عند الخليل، والثاني عند غيره. وقافيتها من المتراكب.

وقوله:

مُلَقَّبٌ بك ما لُقِّبتَ ويكَ به		يا أيها اللَّقَبُ المُلْقى على اللَّقَب

وَيْكَ كلمة يُختَلف في تفسيرها، وكان الخليل يذهب إلى أنها وَيْ في معنى التعجب من الشيء والإنكار له، فقيلَ بعده كأنه كذا وكذا. وفي الكتاب العزيز: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾، وكان أبو زيد يحكي عن العرب أن ويك في معنى ألم تعلم وألم تر، ويُفَسِّرُ الأية على معنى ألم تعلم أنه لا يفلح الكافرون، وألم تر. وقال قوم: هي كلمة موضوعة للتعجب وقل ما تجيء في الكلام الفصيح إلا وبعدها أن المخَفَّفَةُ أو المثقلة، وقد استعملها أبو الطيب على غير ذلك إلا أن عنترة قال:

ولقد شفا نفسي وأبرأ سُقْمَها		قولُ الفوارسِ ويكَ عنترَ أَقْدِمِ

ويحكى عن الفراء أنه يذهب إلى المراد بها ويَلْكَ فحذِفَتِ اللامُ، وهذا قولٌ يبعُدُ ويلزَمُه فيه أن تكون أنْ بعدها مكسورة، (٢٩/ب) لأنا لو قلنا للرجل ويلَكَ إن السلطان يطلبُكَ وويلَكَ إن فعلَكَ مَذْمومٌ لكان الوجه كسر إن، ولابد لمن ذَهَب مذهبَ الفراء أن يضمر فعلاً يوجب فتحَ أن، كأنه لما كان المعنى ويلك كان كأنه قال احذر أن فعلك مذموم فيفتح أن.

ويجوز أن تجعل وما بعدها في موضع المفعول له كأنه قال: احذر لأن فِعلَكَ مذموم أي من أجل ذلك. وقال زيد بن عمرو بن نفيل:

سألتانـي الطـلاق: أنْ رَأَتَانـي		قلَّ مالي قد جئتماني بنكر

ويك أَنْ مَنْ يَكُنْ له نَشبٌ يُحْـ		بَبْ ومن يَفْتَقِر يعش عَيْشَ ضُر».

٢- إن المعري حين يورد الشواهد الشعرية يتبع منهجاً خاصاً بها، فإن كان متأكداً من اسم صاحب الشاهد ذكره وإن كان هناك خلاف في نسبة الشاهد إلى أكثر من شخص وكان متأكداً من حفظه، ذكر الخلاف ورد على الصواب برأيه.. وإن كان الشاهد غير متضح النسبة في ذهنه نسبه إلى الشاعر أو الراجز. ومع ذلك فإن المعري أحياناً ينسب الشاهد إلى غير صاحبه، ولا نجد لذلك تفسيراً سوى تداخل ذلك الكم الهائل من الشواهد في ذاكرته مما يجعله يلتبس عليه اسم الشاهد، وكذا الأمر بالنسبة للشاهد فإن المعري يحرص على الرواية الصحيحة ويذكر أنها هي الصحيحة، ولكنه أحياناً يجعل كلمة مكان كلمة، وشطراً مكان شطر. وقد أوردنا طرفاً من ذلك فيما أوردنا سابقاً من الشواهد.

وقد يطلق المعري كلمة في نسبة الشاهد معتمداً على ثقافة القارئ فيقول مثلاً: الهلالي، ويقصد بذلك حميد بن ثور، ويقول الهذلي متخلصاً من خلاف بين أبي ذؤيب الهذلي، وأبي كبير الهذلي وغيرهم ممن حوى أسماءهم كتاب: أشعار الهذليين.

فمن إيراد النسبة معماة دون تحديد القائل إيراده البيت: (٢/أ): «قال الراجز:

فصبحَتْ قبل انبلاج الفجر ... وابن ذكاء كامن في كفر».

والبيت في كتب الأدب متنازع بين عدد من الشعراء فقد نسبه في اللسان والتاج إلى حميد بن ثور وليس في ديوانه، ونسبه الصاغاني لبشير بن النكث وأنكر نسبته لحميد، ونسب الشطر الثاني الجاحظ إلى العجاج.

ومن إيراده الشاهد إلى اثنين دون ترجيح الحكم بينهما قوله:

«وهذا البيت يروى لامرئ القيس وغيره:

وهبت لنا ريح بمختلف الصوى ... صبا وشمأل في منازل قفال».

ومن إيراده لقب الشاعر أو صاحب الشعر دون تعيين اسمه ما فعله عندما نسب البيت الذي سنذكره إلى الغنوي:

«(٧/أ) قال الغنوي:

وإذا رأيت المرء يَشْعَبُ أمره ... شعب العصا ويلج في العصيان

فاعمد لما تعلو فما لك بالذي ... لا تستطيع من الأمور يدان»

فإنه إذا أطلق اسم الغنوي فإنه ينطبق على سبعة أشخاص وأشهر هؤلاء السبعة أبو قران طفيل بن عوف من الشعراء الجاهليين البارعين في وصف الخيل، وعلي بن الغدير الغنوي وهو شاعر أموي، ومن النسب المعماة عنده قوله (٧ /ب) « ومن قول الهذلي :

لعمرو أبي الطير المربة بالضحى　　على خالد أن قد وقعن على لحم ».

فالمعري ينسب إلى الهذلي دون تحديد وكتب الأدب توزع النسبة بين أبي خراش الهذلي، وخراش الهدلي، وأبي ذؤيب الهذلي.

وبالطبع لا يمكن الجزم إلا بالرجوع إلى ديوان الهذليين الذي يجعل النسبة بين أبي خراش الهذلي وبين ولده خراش. أ.هـ».

ومثال آخر على إيراد النسبة معماة قوله في الورقة « ٢٤ /أ »، « قال الهذلي :

أصبن أبا زيد ولا حي مثله　　وكان أبو زيد أخي وحميمي ».

فكلمة الهذلي تنصرف أول ما تنصرف إلى أبي كبير الهذلي أو أبي خراش أو أبي ذؤيب الهذلي. ولكن التحقيق يظهر أن البيت منسوب إلى البريق بن عياض الهذلي.

ونورد مثالاً على نسبة المعري الشاهد إلى غير من نسب إليه في المصادر والمراجع ففي الورقة (٣٠ /ب) يقول : « وينشد لأيوب بن عبيد العنبري :

ويـوم كتنـور الإمـاء سجرنه　　وألقين فيه الجزل حتى تصرما

رميت بنفسي في أجيج سمومه　　وبالعنس حتى ضَبَّ منسمها دما »

والمعري هنا خانته الذاكرة مرتين : أولاهما أنه أورد اسم الشاعر أيوب بن عبيد العنبري والذي في جميع مصادر ترجمته : عبيد بن أيوب العنبري وهي تزيد على سبعة مصادر. وربما يكون الخطأ هنا من الناسخ فنرفع العتب الأول عن المعري أو بالأحرى لا نجزم به. أما الخيانة الثانية لذاكرته فهي نسبته البيت الأول لأيوب بن عبيد العنبري بينما نص أساس البلاغة (طهو) ولسان العرب (أجم) وملحق ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٥٠٠ أن البيت الأول لعمر بن أبي ربيعة برواية : حتى تأججا وأثبت اللسان (أجم) نسبة البيت الثاني لعبيد بن أيوب العنبري.

ومثال آخر على نسبة الشاهد إلى غير قائله، ففي الورقة (٤٨ /أ) يقول : « قال قتادة بن مسلمة الحنفي :

لنحنُ أغلظُ أكباداً من الإبل» يُبْكى علينا ولا نبكي على أحد

لكن مصادر الأدب تقول غير ذلك ففي عيون الأخبار ج٢ / ١٩٢ نجد البيت منسوباً إلى المخبل، وفي المستقصى في الأمثال ج١ / ٦٩ نجده منسوباً إلى بلعاء بن قيس الكناني، وهو بلا نسبة في أساس البلاغة (غلظ).

ونرى المعري أحياناً يرجح صحة الرواية ويرد التشكيك الذي يورده بعضهم ونأخذ مثالاً على ذلك: «وقوله:

تعلقها هوى قيس لليلى وواصلها فليس به سقام

يقول: هذا الممدوح يحب المعالي حباً شديداً كحب قيس لليلى.

وقيس هذا هو الذي يزعم الناس أنه المجنون وينسبون إليه أشعاراً كثيرة وهو قيس بن الملوِّح وقيل الملوَّح وقد اختلفوا في شأنه حتى قال بعض الناس إن أخباره موضوعة وأنه لم يكن قط. وهذا ادعاء ليس بصحيح؛ لأن ذكره أسير مما زعموا وقد تناقلت أشعاره الرواة».

وما سنعرضه الآن يرينا موقف المعري من صحة الرواية فهو لا يتورع عن تسفيه سيبويه وبيان تناقضه في الرواية، أو تناقض الرواة فيما أوردوه في بيت نسبه المعري للأعشى:

«مُحِبًّا زُنْكرةً وخبزَ رُقاقٍ وحباقاً وقطعة من نون

وقيل إن سيبويه عاب على بشار قوله: النينان في بعض شعره وفي كتاب سيبويه أن النون تجمع على نينان، وهذا تناقض في الحكاية».

وفي الشاهد السابق أكثر من نقطة تستدعي التوقف. أولاها: أنه نسب البيت للأعشى وليس مسلماً للأعشى، فقد نسبه في عيون الأخبار لبعض العباسيين ج٣ / ٢١١ ونسبه صاحب الأغاني كما قال المحقق إلى حنين بن بلوغ الحيري، وهو في رسالة الغفران ص ١٧٦ منسوباً للأعشى، وفي لسان العرب (حبق) نسب لبعض البغداديين.

وثانيها: أن المعري نوه بأن ما ورد عن سيبويه يدل على تناقض في الرواية. والمعروف أن التناقض في الشاهد يسقط الاحتجاج به».

ونرى في مثال آخر كيف يقلب المعري وجوه الكلام ثم يعطي حكمه الذي يسفه به كل الأقوال السابقة التي أوردها: ففي الورقة (١٠٥ /أ) يقول: «وزعم بعض النحويين أن

الفَرْقَ بين لَدُنْ وعِنْدَ أن لدُنْ تختص بمن تضاف إليه، فإذا قيل جئتك من لَدُنْ محمد فإنما يراد ما قرب منه وإذا قيل لدن فلان مالٌ فإنما يراد ما هو حاضِرٌ لديه ولا يحسنَ عند صاحب هذا القول أن يقال: لَدُنْه مالُ وهو بالشامِ والمالُ بالعراقِ. ويحسن ذلك في عِنْدَ، وليس هذا القول بشيء، ولا فَرْقَ بين معناهما في الحقيقة إلا أن لدن كثرت فيها اللغات».

المعري والنحو:

كنا قد أشرنا إلى سعة معلومات المعري اللغوية وقوة حافظته وما حملته ذاكرته من معارف مكنته من إيراد عدد لا يحصى من المفردات واشتقاقاتها ومعانيها والشواهد التي تشهد لها. وإذا كان هذا يمثل كفة الميزان الأولى فإن الكفة المقابلة التي توازنها وتساويها وتشهد للمعري بسعة المعلومات ووفرة المعرفة والاطلاع على الآراء الكثيرة المختلفة والمدارس الاجتهادية فهي كفة النحو.

فالمعري غابة فسيحة مليئة بأشجار المعرفة النحوية التي طرحت ثمارها من الإعرابات والآراء المتوافقة والمتعارضة، واتجاهات المدارس النحوية من كوفية وبصرية وبغدادية.

فإن المعري لا يكاد يمر بكلمة في شرح بيت من أبيات المتنبي تثير انتباهه من حيث النحو إلا ويقف عندها، وقد يقدم إعرابها، وقد يسفه إعراباً ورد، وقد يجره الأمر إلى عرض آراء النحويين في الإعراب الموجود وتراه يصل إلى المدارس النحوية فيعرض حججها وقد يقدم لنا الخلافات بين مدرستي الكوفة والبصرة(١). وفي الحقيقة فإنه يستطيع الباحث أن يستخرج من هذا الكتاب من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ما يكون كتاباً قد يكون موازياً أو متمماً لكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف.

وسنستعرض فيما يلي أمثلة عما صنع المعري نستنتج ميزات اتصف بها منهج المعري في هذ الكتاب.

(١) يدعي المعري أن للمتنبي مذهباً خاصاً في بعض القضايا فيقول في شرح البيت:

وإني لمن قوم كأن نفوسهم بها أنف أن تسكن اللحم والعظما

كان أبو الطيب له مذهب في أن يحمل الضمير على المعنى كقوله في هذا البيت كأن نفوسنا، ولو قال كأن نفوسهم لرجع الضمير إلى القوم، وإذا قال: كان نفوسنا فلم يرجع إلى قول ضمير وقد تردد هذا في شعره كقوله:

قوم تفرست المنايا فيكم فرأت لكم في الحرب صبر كرام

ولعل أهم ما يجب أن نعرض له هو ما يورده المعري من آراء المدارس النحوية، فهو على الأغلب لا يمر بقضية فيها رأي للكوفيين أو البصريين أو البغداديين إلا ويقف عندها، فهو في الورقة (٣٦/ب) يقول في شرح البيت:

لأني كلما فارقْتَ طرفي　　　بَعيدٌ بينُ جَفْني والصباح

يجوز رفعُ بين ونصبهُ، والرفعُ أقوى عند البصريين وهذا مثل قوله: لقد تقطّع بينُكم، يجعلون بينُ فاعلاً، ويكون في بيت أبي الطيب مبتدأً، ويجوز نصبه على إضمار فاعل كأنه قال: يبعد وقت بين جفني والصباح؛ أي إذا فارقتك لم أنم، وأجاز قوم نصبَ بَيْن في مثل هذا الموضع على إضمار ما كأنه قال: بعيد ما بين جفني، وهذا البيت ينشد على وجهين:

يديرونني عن سالم وأديرهم　　　وجلدة بينَ الأنف والعين سالمُ

الأجود خفض بين ويجوز نصبها في رأي من أجاز حذف ما وهي في معنى الذي أو التي وذلك مذهب كوفي».

ونحن نرى أن المعري استعرض رأيي مدرستي البصرة والكوفة ورجح مذهب الخفض.

ونمضي مع مثال آخر في الخلاف بين البصريين والكوفيين. والمعري في هذا المثال يتوسع في الأمر ويشرك أسماء النحاة في هذا الخلاف ويحشد الشواهد الشعرية، ويحل المواقف ويشرح الوجوه المختلفة بشكل مفصل يوصل القارئ إلى أخذ القناعة بأحد الرأيين.

ففي الورقة (١٨/ب) يورد المعري: «وقوله:

تَوَقَّهُ فمتى ما شِئْت تَبْلُوَه　　　فكن مُعاديَهُ أو كُنْ له نَشَبا

كان أبو الطيب ينظر في نحو الكوفيين فربما استعمل ما يجده جائزاً في مذهبهم، ونصبه تَبْلُوَه جائز. على رأيهم بإضمار أن كأنه قال: فمتى ما شئتَ أن تبلوَه فكأنه جَمَعَ بَيْن ضرورتين؛ لأنه حَذَفَ أَنْ في الموضعِ الذي ينبغي أن تَثْبتُ فيه، ونصب بها مع الحذف.

والبصريون إذا حذفوا أن في مثل هذه المواضع رفعوا الفعل، وكذلك ينشدون قولَ طرفة:

ألا أيهذا الزاجريُّ أحضرُ الوغى　　　وأن أشهَدَ اللذاتِ هل أَنْتَ مُخْلدِي

فسيبويه يختار الرفعَ، والكوفيون يجيزون النصبَ. وحكى المازني عن علي بن قطرب عن أبيه أنه سمع العرب تنصب أحضر في هذا البيت وبعض الناس يروي:

ألا أيها اللاحيُّ أن أحضرَ الوغى

فأما قول عامر بن الطفيل:

فلم أرَ مثلهَا خُباسَة واحِدٍ ونهنهتُ نفسي بعدما كدْتُ أفْعَلَه

فكلام سيبويه يدل على أنه نصب أفعله باضمار أنْ لأنه شبهم بقول الشاعر:

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابُها

فخفض ناعباً لأن الباء من عادتها أن تدخل في خبر ليس فكأنه قال: ليسوا بمصلحين ولا ناعبٍ وشبه كاد بذلكَ لأن أنْ تدخلُ على الفعلِ بعدها وذلك عنده ضرورة، وهو الأصل عند الفراء، كما قال الراجز:

قد كادَ من طولِ البِلى أن يَمْصحا

فالشاعر في البيت الذي قافيته أفَعَلَهْ قد جمع بين ضرورتين، كأنه أدخَلَ أَنْ ودخولُها عنده ضرورةً، ثم نصبت وتلك ضرورةٌ ثانية، لأن عوامل الأفعال لا تُضْمر.

وذهب قوم إلى أن بيت عامر بن الطفيل على إرادةِ النونِ الخفيفةِ، كأنه أرادَ بعدما كدْتُ أَفْعَلَنْهُ. وفي هذا المذهب أيضاً ضرورتان، لأنه أدخل النونَ في موضعٍ لم تَجْرِ عادتُها أن تدخلَ فيه، ثم حذفها بعدَ ذلك وحذْفُها من الضرورات.

وقال قوم: بيتُ عامرِ بن الطفيل على لغة لخم لأنهم يحذِفونَ الألفَ التي تلحقُ بعد هاءِ التأنيث في مثل قولكَ أخافها وأضربها فإذا فعلوا ذلك نقلوا حركة الهاءِ إلى ما قبلها ويُنْشَدُ هذا البيت:

فإنّي قَدْ رَأَيْتُ بدارِ قَوْمٍ نَوائبَ كنتُ في لَخْم أَخَافَهْ

يريد أَخَافُها. وقال الراجز:

ليس لواحِدٍ عَلَيَّ نعمةٌ ألا ولا اثنين ولا أهُمَّه

أي: أهُمُّها».

فنحن نرى هنا كيف قلب المعري وجوه المسألة غير مكتف بآراء مدرستي البصرة والكوفة بل مضى يورد أقوالاً ويستعين بالشواهد الكثيرة التي تؤيد لآراء أصحابها. وكل ذلك يشهد بقوة الذاكرة وسعة العلم وغزير المعرفة ووفرة الاطلاع وقوة الشخصية العلمية.

وبين أيدينا مثال آخر مما أورده المعري في خلاف البصريين والكوفيين في إعمال الفعل

في الفاعل. وهل يكون الفعل الأقرب هو العامل في الفاعل أم يجوز للفعل الأبعد أن يكون هو العامل. ففي الورقة (٢ /ب) أورد شرح البيت والخلاف فيه: « وقوله:

جَمَدَ القطار ولو رَأَتْهُ كما رأى بُهِتَتْ فلم تتبجس الأنواءُ

الأجود أن تكون الأنواءُ فاعلةَ رأته. والتَّبَجُس مثل التّفجُرِ، والأنواءْ هنا جمع نَوْء فكأنه أراد النجم التي تَنْسِب العربُ إليها المطر، وهي منازل القمر. وأصل النوء النهوض وهو من الأضداد؛ يكون في معنى النهوض والسقوط، والعرب تستعمله في معنى السقوط، ويجوز أن يكون العاملُ في الأنواء الفعلُ تَبَجَّسُ المتأخر فيحتمل أن يعمل فيها بُهتت فيكونُ اسم مالم يُسَمَّ فاعلُه، ويمكن أن تعمل فيها.

وإِعمال الفعل الأول في هذا النحو رأيُ الكوفيين.

وإِعمال الفعل الذي هو أقربُ إلى الفاعل رأي أهل البصرة. وإذا استعْمِلَ هاهنا مذهبُ البصريين كان في الكلام اضمارُ قبل الذِكْرِ إلا أنه جائزٌ بلا اختلافٍ لأنه معلومُ عند السامع».

وقد يعمد المعري أحياناً إلى إيراد الأقوال النحوية من غير نسبة لصاحبها مستعملاً كلمات بعضهم، وزعم بعض النحويين. ولكنه لا يهمل أن يورد معاني المفردات واشتقاقاتها مستعيناً بالشواهد، ففي الورقة (٥٩ /أ، ب): « وقوله:

وأَنْكَ بِالأَمْسِ كُنْتَ مُحْتَلِماً شَيْخُ مَعَدٍّ وأَنْتَ أَمْرَدُهَا

أَنَّ المُشَدَّدَةَ إذا خُفِّفَتْ فالوجه أن يكون ما بَعْدَها مرفوعاً، كما قال سبحانهُ: ﴿وآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الحَمْدُ لله رَبِّ العالَمينَ﴾. وربما نصبوا الاسم الذي بعدها وهي مُخَفَّفَةٌ. ويُنْشَدُ:

وَصَدْرٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

ويروى: ثدياه. قال اليشكري:

ويوماً توافينا بوَجهِ مقسمَّ كأَن ظبيةٌ تَعْطو إلى وارِقِ السَّلَم

يرفعون ظبية، وينصبونها على ما تقدم، وقد خَفَضَها بعضُهم بالكافِ وجعل أَنْ زائدة.

وقوله: وأَنْكَ على لغة من نصب؛ لأن هذه الكاف لا تكون ضميراً للمرفوع. ونصب محتلماً بخبر كان، وجعل شيخَ معدٍ بدلاً من محتلم، ويجوز أن ينصب محتلماً على الحال

ويَجْعَل شيخ معدٍ خبر كان. وزعم بعضُ النحويينَ أنّ كانَ لا تعملُ الحالَ، فإذا أُخِذَ بهذا القولِ حمل على قوله: كُنْتَ بالأمس، وجُعِلَ العاملُ في الحال الفعلَ المضمرَ الذي عمل في قوله بالأمس، والقياسُ لا يمنع أن تعمل كان في الحال؛ لأنها فِعْلٌ متصرفٌ تَرْفَعُ فاعلاً، وتنصِب مفعولاً أو مُشَبَّهاً بالمفعول.

ومعدٌ يحتمل أن تكون فيه الميم زائدة، وأن تكون أصلية، واشتقاقه إذا جعلت الميم زائدة من: عَدَدْتُ، وإذا كانت أصلية فقد استعملوا من هذا اللفظ أشياء، فقالوا: غيث ثَعْدٌ مَعْدٌ يريدون بالغيثِ النَّبْتَ؛ أي: هو غضٌ ناعم، وقالوا: مَعَدَ الذئبُ الشاةَ إذا اختطفها، وقالوا: نَزْعٌ مَعْدٌ: يعنون نَزْعَ الدلوِ من البئرِ؛ أي: شديدٌ. قال الراجز:

يا سعد يابن عمك يا سعد   هل يروين ذَوْ دمة نَزْعٌ مَعْدُ

وقالوا معد الرجل إذا صادر لصاً، قال الراجز:

أَخْشَىْ عَلَيْها طَيِّئاً وأَسَدا   وخارِ بَيْنِ خَرَّبَا ومَعَدَا

لا يَحْسَبانِ اللهَ إلاَّ رَقَدَا

واستدلوا على أن الميم في مَعَدٍّ أصلية بقولهم: تَمَعْدَدَ الغلامُ إذا سمن وشَبَّ، قال الراجز:

رَبَّيْتُهُ حتى إذا تَمَعْدَدَا   وصارَ نَهْداً كالحِصانِ أَجْرَدَا

كانَ جَزائِيْ بالعَصَا أن أُجْلَدَا

وفي الحديث: «اخْشَوْشِنُوا واخْشَوْشِبُوا وتَمَعْدَدُوا»؛ أي: تشبَّهوا بمعدِّ بنِ عدنانَ؛ لأنهم كانوا أهلَ شَظَفٍ وعيشٍ ليس بواسعٍ. ومَعَدُّ الفَرَسِ: ما تَحْتَ فَخِذِ الفارِسِ، وعلى ذلك فسروا قولَ ابنِ أَحْمَرَ:

فإما زالَ سَرْجٌ عن مَعَدٍّ   وأَجْدِرْ بالمصائب أن تكونا

وقد استعملوا المَعَدَّ في الرَّجُلِ يريدون به الخاصرةَ وما قاربَها، قال أبو خراش:

رَأَتْ رَجُلاً قَدْ لَوَّحَتْهُ مَخامِصٌ   وطافت بريانِ المَعَدَّيْنِ ذيْ شَحْمِ».

ولم يقتصر المعري على ذكر الآراء النحوية المختلفة بين المدارس وإنما أدلى بدلوه فأعرب كلمات ورد إعراباً وقرر أموراً نحوية تدل على تضلعه بعلم النحو وفنونه وسنورد أمثلة على

ذلك ففي الورقة (١٨٣/أ): «وقوله:

نَحْنُ مَنْ ضايَقَ الزَمانُ لَهُ فيـ ـك وخانَتْهُ قربَكَ الأيامُ

نصب قربك لأنه مفعول ثانٍ، ولا يجوز نصبه على الظرف؛ لأنه يصير ذماً للممدوح، وإقراراً بأن الزمان خانهم في حال اقترابهم منه، فكأنما خان هاهنا مثلها في قوْلِ الأعشى:

وما إن أرَى الدَّهْر في صَرْفِهِ يغادرُ مِنْ شارِخٍ أو يَفَن

أزال أذينــة عـــن ملكــه وأخرجَ من وابصهِ ذايزن

وخــان النعيـــمُ أبا مالك وأيُّ أمرئٍ صالحٍ لم يُخَنْ»

ومثال آخر في الورقة (١٨٦/أ) حيث يشرح البيت: «وقوله:

صغَّرت كل كبيرة وكَبُرْتَ عن لكأنه وعددت سِنَّ غلام

يقول: إنه صغَّر كل كبيرة لأن الناس إذا نظروا إلى أفعاله استصغروا ما يفعله غيره. وقوله: وكبرت عن لكأنه يشبه قوله:

أمط عنك تشبيهي بما وكأنه فما أحد فوقي ولا أحد مثلي

أراد أنه يكبر عن التشبيه، وأن يقول القائل: كأنه الأسد وكأنه السحاب ونحو ذلك. وأدخل لام الابتداء على كأن وذلك قليل جداً، والقياس يمنع منه؛ لأن الكاف أول كلام. وقولهم: كأن زيداً عمرو مؤد معنى كزيد عمرو فجاز دخول اللام على الكاف كما جاز دخولها في قولك: لفلانٌ أفضل من فلان، ثم ختم البيت بقوله: وعددت سن غلام أي أنك شاب مع فعلك هذه الأفعال العظام».

فهنا نلاحظ أنه أجاز إدخال لام الابتداء على كأن ولكنه نص أنه قليل جداً، ويقرر أن القياس يمنعه؛ لأن حرف الكاف في كأن هو أول الكلمة، ويعود المعري إلى تمرير دخول اللام على كأن مستشهداً بمثل مقبول عند النحاة ولكنه يقع في سهو أو يقع في ذلك الناسخ حين يجعل جملتي كأن زيداً عمرو، و: كزيد عمرو كل منهما تؤدي معنى الأخرى، والواقع أن الجملتين مختلفتان كلياً ففي الجملة الأولي المشبه هو زيد وعمرو هو المشبه به، وفي الجملة الثانية المشبه هو عمرو والمشبه به هو زيد.

وفي مثال آخر نرى المعري يبين أثر التوجيه الإعرابي في إبراز المعنى الأفضل من معنيين أو

أكثر، ويخرج إلى استطراد لغوي، ثم يعود إلى ساحة الإعراب. ففي الورقة (٤٦ / ب): « وقوله:

أُفَكِّرُ في مُعاقَرَتي المَنايا وَقَوْدي الخَيْلَ مُشْرِفَةَ الهَوادي

إذا وَقَفَ الواقفُ على معاقرة بالهاءِ وجَعَلَ القَوْدَ مضافاً إلى الخيلِ فالمعنى صحيح. وأحسنُ من ذلك أن تكون المعاقَرَةُ مضافةً إلى الياءِ، وكذلك القَوْد، وتكون المنايا والخيلُ في موضع نصبٍ؛ لأن أبا الطَّيِّبِ كان يُؤْثِرُ أن يصفُ نفسَهُ كثيراً، وإضافة هاتين الكلمتين إلى نفسه أَبْلَغُ من تَرْكِ الإضافة؛ لأنه إذا لم يُضِفْ جاز أن يكونَ فِكْرُهُ في معاقَرَةِ النَّاسِ، وقَوْدِ الخيلِ التي يقودُها غيرُهُ. والمعاقرةُ لزوم الشيء، يقال: عاقَرَ الخمرَ إذا أَدْمَنَ شُرْبَها، ومنه قول الوليد ين يزيد:

إِنَّهُمْ قد عاقَروا اليو م عُقاراً مَقَديَّهْ

وقيل: إنما سميت العُقارُ عُقاراً لمعاقَرَتِها الدَّنَّ؛ أي: لُزُومَها إيّاه.

والهوادي: الأعناقُ وكلُّ ما تَقَدَّمَ شيئاً فهو له هادٍ، ومن ذلك قيل لِمُتَقَدِّماتِ الوَحْش هادياتٌ. وجاء في الحديث عن النبي ﷺ خبرٌ معناه « أن ضُباعَةَ ذَبَحَتْ شاةً، فبعث إليها النبي ﷺ أَنْ أَرْسلي إليَّ بِشَيءٍ منها؛ فقالت لم يبقَ عندي إلا الرَّقَبَةُ، وأنا أَكْرَهُ أن أُوَجِّهَ بها إلى رسول الله ﷺ، فأرسل إليها أن ابْعَثِي بها؛ فإنها هاديةُ الشاةِ وأَبْعَدُ الشاةِ من الأَذَىْ ».

ولم تجِئ الهاديةُ بالهاء في معنى العُنُقِ إلا في هذا الحديث، ونصب مُشْرِفَةً على الحال، وهي نكرةٌ؛ لأن اسم الفاعل إذا كان في معنى الحالِ أو الاستقبالِ لم يَتَعرَّف بالإضافَةِ إلى المعرفة، فكأنه قال: مُشْرِفةً هواديها ».

ولا يغفل المعري مذهب البغداديين بل يبين آراءهم وقد يرد عليهم ويختلف رده. فقد يقول زعموا على لغة التضعيف وقد يورد لهم الأقوال المؤيدة لهم ويستشهد لهم، وكذلك فإنه لا ينسى مذهب الشاميين في النحو ويعارض مذهبهم بمذهب البغداديين ففي الورقة (٢٣٥ / ب) يورد البيت ويقول:

« مغاني الشعب طيباً في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان

والرواية التي في أيدي الشاميين ينصبون فيها طيباً، ويجوز أن يكون نصبه بإضمار فعل

كأنه قال: تزيد طيباً أو تطيب طيباً كما تقول: فلن سيراً أي يسير سيراً، والبغداديون ينشدون طيباً بالرفع ويزعمون أن النصب غير جائز وإنما فروا من أن ينصبوه على التميز، وليس ثم فعل يحمل عليه، وإذا كان العامل في التمييز فعلاً أجاز بعض النحويين تقدمه كقول الشاعر:

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

ووجه رفع الطيب أنه يجعل المغاني مبتدأ وطيباً خبرها؛ فيكون المعنى: مغاني الشّعب طيب في المغاني كلها، كما أن الربيع طيب في الزمان، والشّعب الطريق في الجبل».

والمعري يقلب أحياناً وجوه الإعراب دون أن ينسب تلك الوجوه إلى أصحابها مما يدفع إلى الظن أن هذه الإعرابات له وليست نقلاً عن أحد. ففي الورقة (٥٦/ب) يورد: «وقوله:

كُلُّ خُمْصانَةٍ أَرَقُّ من الخَمْـ ـرِ بِقَلْبٍ أَقْسَىْ مِنَ الجُلْمُوْدِ

رَفْعُ أَرَقُّ لا يمتنع على أن يُجْعل كلُّ ابتداءً؛ أي: كُلُّ امرأةٍ خميصةِ البَطْنِ أَرَقُّ من الخمر، والخميصة الضامرةُ، ويقال: خُمْصانَةٌ، وللذكر خُمْصانٌ. وقد حُكِيَ بفَتْح الخاء. ويجوز بأن تُرْفَعَ كلٌّ على أنها بدل من المُضْمَر في قوله: يترشفن فإذا حمل على ذلك جاز رفع أَرَقَّ على أن يحمل على كلٍّ، وجاز أن يفتح وهو في موضع خَفْضٍ على أن يجعل نعتاً لخُمْصانَةٍ ويجوز نصبُ كلٍّ على أن يكون محمولاً على قوله: بُدوراً[(١)] فيجعل بدل تبيين.

وقوله بقلبٍ: أي: تغدو بقلبٍ، وتجيء به، كما يقال: فلانٌ بثوبٍ مَوْشِيٍّ؛ أي: قد جاء بهذه الحال».

ولعلنا فيما نعرض الآن من آراء البصريين نحاول أن نختم الحديث عن أصحاب المدارس النحوية التي كان المعري على اطلاع واسع على آرائهم ومذاهبهم، ونطوي صفحة مشرقة مما قدم لنا المعري من غزير علمه ومعرفته ففي الورقة (٥٤/أ) يقول:

ضَرُوْبٌ لِهامِ الضَّارِبي الهامِ في الوَغَى خَفِيْفٌ إذا ما أثْقَلَ الفَرَسَ اللِّبْدُ

الضارِبي الهامِ: يجوزُ منه الخفضُ، وهو الوجهُ، والنصب على تقديرِ حذفِ النونِ لطولِ الاسمِ، وإذا قيل: هذا الضارِبُ الرَّجُلَ فالوجه النصبُ، ويجوز الخفض تشبيهاً بقولهم:

(١) هي كلمة من بيت سبق وهو:

عمرك الله هل رأيت بدوراً قبلها في براقع وعقود

مررت بالحسنِ الوجهِ، فإذا لم يكن في الاسم الثاني ألف ولام لم يحسن الخفض عند أهل البصرة، ولا يجيزون هذا الضاربُ زيدٍ.

وكان الفراءُ يُجيزُهُ على تَأولِ حذفِ الألِفِ واللامِ، كأنه قال: هذا ضاربُ زَيْدٍ.

فإذا ثَنَّى البصريون أو جمعوا جَمْعاً على حَدِّ التثنية وفيه الألف واللام وجاؤوا بعده باسم علمٍ مِثْلِ: زيدٍ وعمروٍ، أو اسمٍ فيه علامَةُ التعريفِ، مثل الرجلِ والغلامِ ساوَوْا بين الحَيِّزَيْنِ في إجازة الخَفْضِ فيقولون: هذان الضاربا زيدٍ والضاربو أخيكَ، كما يقولون: هذان الضاربا الرجلِ، والداخلو الدارِ، ويجيزونَ حَذْفَ النُّوْنِ مع النَّصْبِ فيقولون: هذان الضاربا عمراً، كأنهم يعتقدون إثباتَ النونِ إلا أنهم حذفوها تَخْفيفاً، والعربُ تصفُ نفوسَها بالخفة على ظهورِ الخيلِ؛ لأن ذلكَ يدلُّ على قِلَّةِ البُدْنِ، وهم يفتخرون بالهُزالِ والشحوب وقلةِ الأكْلِ. قال الشاعر:

فَقُلْتُ لها لَيْسَ الشُّحُوْبُ على الفَتَى ... بعارٍ ولا خَيْرُ الرِّجالِ سَمِيْنُها

وقال الأعشى:

ترى هَمَّهُ نَظَراً خَصْرَهُ ... وهَمُّكَ في الغَزْوِ لا في السِّمَنْ

وإنما آثروا خفةَ الجسم؛ لأنه إذا خَفَّ كان أسرعَ لانتقاله، وأَجْدَرَ بتمكُّنِهِ من الطَّعْنِ وغيرِهِ مما يعانيه أصحاب الحربِ».

المعري ومعاني وأفكار المتنبي:

سار على ألسنة الناس ولايزال سائراً أن المعري من أشد المعجبين بالمتنبي وأنه تحمل من أجل المتنبي الإهانة والطرد من مجلس الشريف المرتضى. والحقيقة أن المعري كما رأيت في كتاب اللامع العزيزي هو من أشد الناس إعجاباً بالمتنبي. ولكن هذا الإعجاب ليس من باب التحيز أو الاندفاع العاطفي. فالمعري قاضٍ يطلق أحكامه مدحاً أو نقداً معتمداً على ما بين يديه من معطيات، لذا لن يكون غريباً أن نرى المعري يمدح المتنبي تارة ويبين عبقريته، ويثني عليه، ويظهر تفوقه على من سبقه من الشعراء، حتى نظن أن المعري ليس إلا داعية للمتنبي، وأنه لا يرى غيره شاعراً. ونرى المعري تارة أخرى ينتقد المتنبي ويبين أخطاءه ويصحح بعض أغلاطه حتى كأنه مترصد به لا يسكت له عن شاردة ولا واردة.

والعجب العجاب عند المعري أنه يحاسب المتنبي على تجاوزاته الدينية، وشطحاته التي

لا تستقيم مع الإسلام أو تعظيم الله جل جلاله، وهو في نقده للمتنبي لا يحابيه ولا يصانعه ولاسيما في الأفكار الدينية أو المبالغات في المديح أو الوصف.

وهذا النقد يعطينا صورة صادقة عن عقيدة المعري أواخر حياته، ففيها نجد التعظيم لله سبحانه وتعالى، والالتزام بالأدب معه، ورفض أي تجاوز مما يدل على أن المعري كان في القسم الأخير من حياته رجلاً ممتلئاً إيماناً، متعلقاً بحس صوفي وصفاء فكري رائع ففي شرحه للبيت:

ولم أر في عيوب الناس شيئاً　　　كنقص القادرين على التمام

فهو يقول: «عاب على الناس عجزهم عن إدراك المكارم، وليس ذلك إلى المخلوقين وإنما هو إلى الله تعالى، وليس في العالم أحد إلا وهو يؤثر أن يكون ذا فضل، وربما رزق موضعاً في الجاه، وطال ما حرم فكان من العوام».

وفي مثال آخر يقول عند شرح البيت:

وخصر نثبت الأنظار فيه　　　كأن عليه من حدق نطاقا

«والمعنى أن الشاعر أراد المبالغة في الصفة بالتعمية، فزعم أن العين إذا نظرت إلى هذا المحبوب صارت فيه ممثلة، والعيون تكثر النظر إليه، فقد صار في خصره من الحدق نطاق، وهذا كذب يجب أن يستغفر منه ومن الإصغاء إليه».

وسنحاول فيما يأتي إيراد صور وأمثلة مما استحسن المعري للمتنبي، ثم نتبع ذلك بصور وأمثلة مما نقد فيه المعري المتنبي، وفي طباق ذلك سنرى ملامح من صور النقد عند المعري وطرفاً من اتجاهه الفكري.

وقمة ما نرى من مدح للمتنبي نعته بأنه سبق غيره من الشعراء إلى معان واهتدى إليها وأوردها ففي شرحه للبيت (٥٤/أ) يورد البيت الثاني ويقول:

سقى ابنُ علي كلَّ مزن سقتكم　　　مكافأة يغدو إليها كما تغدو

المزن جمع مُزْنَة وهي السحابة البيضاء، ويجوز أن يقال سقتكمُ المزن وسقاكُمْ، فيؤنث الفعل تارة ويذكر أخرى، كما جاز في النَخْل، وما كان مثله مما بينه وبين واحده الهاء.

دعا للمزن أن يسقيها جودُ الممدوح، وهو ابن علي، ليكون ذلك كالمكافأة لها على سقياها إياكم، ولعله ما سبق إلى هذا المعنى».

ومن المعاني المبتكرة التي يثبتها المعري للمتنبي، ويشهد له بأنه لم يُسْبَق إلى مثله، ففي الورقة (٦٦ /ب) يقول: « وقوله:

كفانا الربيعُ العيس من بركاته   فجاءته لم تسمع حِداءً سوى الرعد

يقول: إن هذا الممدوح له بركات عظيمة، فلما سرنا إليه في الربيع كثرت الرعود فأغنتنا عن حداء الإبل، وهذا معنى لم يُعلم أنه سُبِقَ إليه، كأن الرعد يكون من خلفها فيحثها على السير فهو لها كالحادي ».

ونحن نلاحظ هنا أن المعري يورد حكمهُ واثقاً من نفسه، وجره إلى ذلك سعة ثقافته ولولاها لما استطاع أن يعطي هذا التعميم ولعل شرحه الذي قدمه للبيت، وهو لا يورد الشرح دائماً، كان المؤيد لحكمه ذاك.

ويقدم المعري مثالاً آخر من شعر المتنبي الذي بلغ من نفس المعري غاية الإعجاب وينعت ذلك المعنى بأنه لم يسبق إليه. ومع ذلك فهو لا يصبر على أن يورد تعليقاً يراه ضرورياً لإعطاء المعنى كماله. ففي الورقة (٢١٧ /ب) يقول: « وقوله:

تسود الشمسُ منا بيض أوجهنا   ولا تسود بيض العُذر واللمم

وكان حالهما في الحكم واحدة   لو احتكمنا من الدنيا إلى حكم

يقول: تسود الشمس منا بيض أوجهنا نحو من قوله:

صحبتنا على الفلاة فتاة   عادة اللون عندها التبديل

زعم أن الشمس تسود الوجوه البيض، وتترك بيض العُذْر واللمم بيضاً لا تغيرهن عن حال الشيب، وهذا معنى لم يُسْبق إليه وقد استوفاه وجاء به في نهاية الشرف، إلا أن حال الوجوه في الحقيقة ليس كحالة اللمم، لأن الوجوه فيها ماء ورطوبة تنال منهما الشمس، والشَعَر ليس فيه شيء من ذلك ».

وأحياناً نجد المعري يتحسس المعنى ويرى أنه متفرد في حسنه وتؤيده ذاكرته وتذوقه وسعة اطلاعه على إعطاء الحكم بأنه معنى لم يسبق إليه، ولكن المعري يتحفظ ويحد من اندفاعه فيقول: فيما يظهر (٢٣٦ /أ) « وقوله:

وألقى الشرق منها في ثيابي   دنانيراً تفر من البنان

يقول: هذا شجر كثير الورق ملتف، فضوء الشمس يدخل من خلله فيكون على الثياب كأنه الدنانير إلا أنه يفر من البنان. والدنانير ليست كذلك أي إذا قربت بناني إليه زال من موضعه وهذا معنى لم يُسبق إليه فيما يظهر».

ولابد أن نشير إلى أن المعري لا يكتفي بمدح المتنبي بل يدافع عنه ويرد النقد ويورد الحجة على صحة كلامه ففي شرحه للبيت الوارد في الورقة (٢٣١/ب) يقول: «وقوله:

العارض الهتن ابن العارض الهتن ابن العارض الهتن ابن العارض الهتن

يقال: هتن الغيم وهتل إذا جاء بالمطر، والعارض السحاب الذي يعرض وفي الكتاب العزيز ﴿هذا عارض ممطرنا﴾ وبعض الناس يعيب هذا البيت على أبي الطيب فينبغي أن يقال له ما قال أبو عبادة:

إذا محاسني اللاتي أدل بها كانت ذنوبي فقولي كيف أعتذر

وهذا البيت قلما يوجد مثله لأنه وصف الممدوح بوصفين، ثم وصف ثلاثة من آبائه بمثل ما وصفه به، وقلما يتفق مثل هذا النظام وهو يشابه قوله:

وحمدان حمدون وحمدان حارث وحارث لقمان ولقمان راشد».

وبين أيدينا مثال يوجز فيه المعري الشرح ولكنه يقرر حكماً قاطعاً بأن ما جاء به المتنبي لم يأت بمثله غيره، (الورقة ٢٢١/أ) «وقوله:

ردينية تمت وكاد نباتها يركب فيها زُجَّها وسنانها

هذا وصف للقناة ما جاء به غيره فيما يعلم؛ لأنه جعل كأنه قد ركب فيها سنانا وزجاً»

وأحياناً يدفع الإعجاب بالمتنبي المعري إلى إطلاق الأحكام وتعميمها في تفضيل المتنبي. ولكنه هنا لا يكتفي بذلك، بل يتعرض للبحتري ويفضل المتنبي عليه بل إنه يجعل قصيدة واحدة للمتنبي تكفيه فخراً وتفوقاً على من غيره من الشعراء، ففي الورقة (١٥٣/ب) وبعد أن يورد القصيدة التي مطلعها:

«إن يكن صبر ذي الرزية فضلاً تكن الأفضل الأعز الأجلا

يعقب في خاتمتها بقوله: ولو لم يكن للمتنبي غير هذه القصيدة في سيف الدولة لكان كثيراً، وأين منها قصيدة البحتري التي أولها:

إن سير الخليط لما استقلا»

ومع أننا سنجد فيما سنورد من نقد المعري للمتنبي من مبالغات يخرجه فيها إلى الكذب والإساءة فإن المعري فيما سنذكر من مبالغة نراه يثني عليه فيها ويجعله سباقاً لجميع الشعراء ويصفها بأنها من أحسن المبالغات، ففي الورقة (١٦٢ /ب) يقول: «لأبي الطيب مبالغة في وصف النحول لم يسبقه إليها شاعر فيما أعلم من حسنها، قوله:

أراكِ ظننتِ السلكَ جسمي فَعُقْتِهِ   عليكِ بدرٍّ عن لقاء الترائب».

ومن الطريف أن المتنبي جعل الوديان وأطرافَ الجبال أمينة وثقة وأنها إذا استودعت شيئاً أدته كما هي دون أن ينقص منه. فالأمان لم يعم البشر فقط وإنما وصل إلى الجمادات. وهذا العرض الطريف من المتنبي يبلغ من نفس المعري مرحلة الإعجاب، والإفصاح عن هذا الإعجاب فهو يقول (٢٣٧ /أ /ب): «وقوله:

إذا طلبت ودائعهم ثقات   دفعن إلى المحاني والرعان

(٢٣٧ /ب) الهاء والميم في ودائعهم عائدة إلى التجر، يقول: إذا طلب أصحاب الودائع ثقات. استعار الطلب للودائع لأن المعنى مفهوم، والمحاني جمع محنية وهي منعطف الوادي. والرُعان جمع رعْن، وهو أنف يتقدم من الجبل يقول: التَجْر يطرحون أمتعتهم في محاني الأودية ورؤوس الجبال لأنهم يخشون عليها لصاً وهي ثقات تؤدي إليهم ما استودعوه، وهذا معنى غريب يجوز أن يكون لم يسبق إليه».

وإذا كان المتنبي يصف الجبال والأودية بالأمانة فقد وصف الخيل بالقدرة على التفريق بين المزاح والجد، وتقوم بدور الحراسة فتتنبه للسارق وتنذر الركب بوجوده. وهذا الوصف بلغ من المعري غاية الإعجاب فدفعه إلى الثناء على المتنبي وأن يستحضر له بيتاً آخر وصف فيه الخيل بما يوصف به الإنسان، فهي وثيقة الفهم بما يريد فرسانها وإدراك رغباتها، ويكفي أن يشير الفارس إليها من بعيد بيده حتى تفهم ما يريد فتنفذ رغباته والبيتان يدفعان إلى الدعوة للمتنبي بالرحمات. الورقة (١٢٩ /أ) «وقوله:

يُميزُ الهَزْل من الحقَائِقِ   ويُنذرُ الركبَ بكل سارِقِ

لم يوصف الفرس بمثل هذه الصفة لأنه ادعى له فهماً كفهم الإنسان وهذا يشابه قوله:

وأَدَّبها طولُ القِتالِ فطرفُه   يشير إليها من بعَيد فَتَفْهَمُ

وقوله: وينذر الركب بكل سارق، هذه صفات ما علمت أحداً سبق إليها أبا الطيب

فرحِمَه الله لقد كان عَوَّاماً في بحارِ الفكر على جواهرِ القول».

وإذا كان المعري يمدح المتنبي فيما يجيد ويثني عليه فيما ابتكر فإنه يبقى حكماً عادلاً فلا يسكت عما لا يعجبه ولا يوافق عليه، ولنقف معه ومع المتنبي فيما جاء في الورقة (٢١٠/ب) «وقوله:

قبلتها ودموعي مزج أدمعها وقبلتني على خوف فما لفم

قد ذقت ماء حياة من مقبلها لو صاب ترباً لأحيا سالف الأمم

نصب فماً بفعل مضمر أو اسم فاعل يقوم مقام الفعل كأنه قال: جعلت فمها إلى فمي أو جاعلة فمها إلى فمي، وقوله: فما، موضوع موضع الحال وكذلك كلمتُهُ فاه إلى فيَّ أي جاعلاً فاه إلى (٢١١/أ) فيه فقوله فاه في موضع حال، وأما قول الشاعر:

تحسب هواس وأيقن أنني بها مفتد من صاحب لا أساوره

فقلت له فاهاً لفيك فإنها قلوص امرئ قاريك ما أنت حاذره

يروى من قاصد فقوله: فاهاً لفيك منصوب بفعل مضمر كأنه قال تَلَقَّ فاهاً إلى فيك يعني الداهية، أو ضربة أو طعنة استعار لها فماً، وهواس يعني أسداً يطلب شيئاً بالليل، وتحسّب أي تظنن من حسبت الشيء، والبيت الذي بعد هذا لم يُقل في معناه مثله [أي البيت الذي مطلعه: قد ذقت ماء] لأنه جعل الريق فيه ماء حياة لو أصاب الترب لأحيا من سلف من الأمم، وهذا قول يجب أن يستغفر الله سبحانه عند استماعه، فكيف باختلاقه وتقوله؟!!».

والذي يبدو لي أن المعري هنا قد بالغ في نقد المتنبي فما من عاقل يفهم أن ريق هذه المرأة هو الذي يحيي وإنما الذي يحيي ويميت هو الله عز وجل، وإنما الريق سبب من الله، والكلام يشابه قول من قال إن فلانة قد رمتني بسهم فقتلتني فالقتل منها والموت من الله.

على أن المعري يقدم لنا مديحاً للمتنبي يجعله فيه متفرداً بين جميع الشعراء فيما جاء به من وصف العيون وجمالها وقدرتها على النظر، ففي الورقة (٢٤٤/أ) يقول: «وقوله:

وتنظر من سودٍ صوادق في الدجى يرين بعيدات الشخوص كما هيا

(٢٤٤/ب) هذا بيت لم توصف العيون في النظر بمثله؛ لأنه ادعى لها أنها ترى ما بَعُدَ

من الشخوص على هيأته ولم تجر العادة بذلك، وكلما بَعُدَ الشخص من الناظر صغر الشخص في العين وعلى ذلك جاء الشعر القديم، قال النابغة:

سأربط كلبي أن يريبك نبحه وإن كنت أرعى مُسْجُلان وحامرا

وحلت بيوتي في يفاع ممنع تخال به راعي الحمولة طائرا

أخبر أنه موضع مرتفع فراعى الحمولة فيه كأنه طائر لبعده».

وتتوالى الأمثلة والشواهد في شرح المعري لشعر المتنبي والتي تمدح هذا الشاعر العظيم وتبين عبقريته الشعرية وتثني عليه، ولا تكاد تمر بضع صفحات إلا ونجد موقفاً ينضح بإعجاب المعري بعبقرية المتنبي.

ويقف المعري أمام قصيدة المتنبي وهي بحق من أعظم قصائده والتي مطلعها:

ملومكما يجل عن الملام ووقع فعاله فوق الكلام (٢١٥/ب)

فإذا هو يطلق العنان لفرسه ويمضي مسهباً في شرح الأبيات على شكل ندر أن رأيناه في شروحه الأخرى ويكثر من استحضار الشواهد حتى إذا وصل إلى قول المتنبي:

فإن لثالث الحالين معنى سوى معنى انتباهك والمنام

«قال: يعني الموت، ولو لم يقل أبو الطيب غير هذه القصيدة لكان من أشعر الناس والقافية من المتواتر».

وهكذا يجر تذوق المعري للشعر وإحساسه بجماليته وإدراكه لروعة الصياغة فيه إلى مثل هذا الحكم الذي يجعل المتنبي من أشعر الناس.

ومن الواضح، ومن النظر فيما سبق نجد أن أحكام المعري عامة من باب لم يسبق إليه، ولم لم يكن للمتنبي غير هذه القصيدة لكفته فخراً، وهذا البيت قلما يوجد مثله... إلخ، وهي أحكام في مجملها تعتمد على حس المعري النقدي وذوقه الشعري وسعة معلوماته ووفرة محفوظاته، وهذا النقد مشابه للنقد الذي كان عليه الجاهليون والإسلاميون، وهو أحياناً يورد شرحاً لما يراه سبيلاً لأحكامه.

ونحب أن نورد أمثلة أخرى فمنها ما ورد في الورقة (٢٢٥/ب): «وقوله:

ولا أُسَرُّ بما غيري الحميد به ولو حملت إلى الدهر مَلآنا

في هذا البيت عجائب منها أنها نفى السرور عن نفسه ولو حمل إليه الدهر وهو مملوء بالخير، والدهر لا يحمل ولا يمكن ملؤه».

والقارئ يقف أمام هذا البيت حائراً هل هو مديح وثناء أم هو نقد وانتقاص وهذا ما حمل المعري على وصف البيت بوجود عجائب فيه.

ومنها ما ورد في الورقة (١٩٨/ب) وهو: «وقوله:

قد لعمري أقصرت عنك وللوفـ		د ازدحام وللعطاء ازدحام

خفت إن صرت في يمينك أن يأ		خذني في هباتك الأقوام

هذا معنى لم يُعْلم أن أبا الطيب سبق إليه لأنه احتج لتأخره عنه بطلاَّبِ الأُعْطِية يزدحمون لديه، لأنه خشي أن يُؤخذ في الهبات، وهذه مبالغة لم يأت بمثلها سواه».

وننهي الحديث بمثال آخر ولو مضينا في الاستقصاء لطال الأمر وكثر الحصاد وضاق الورق، وإنما هي أمثلة أحببنا أن توضح لنا موقف المعري من إعجابه بالمتنبي وسيكون لنا بعد هذا المثال وقفة على أمثلة أخرى نال فيه المعري شعر المتنبي بالنقد. «وقوله:

وما التأنيث في اسم الشمس عيب		ولا التذكير عيب للهلال

احتج لتفضيل المرأة على الرجل حجة ما سبقه إليها شاعر لأنه زعم أن الشمس مؤنثة وهي النور الذي يزعم بعض الناس أنها تنير في السماء كما تنير في الأرض، ووصف الهلال بالتذكير».

نقد المعري للمتنبي:

وعلى قدر ما نرى من إعجاب المعري بالمتنبي والإشادة بشعره وتفضيله على من غيره من الشعراء، حتى يكاد المرء يظن المعري منحازاً إلى جانب المتنبي، فإننا نستطيع أن نقول: إن المعري كان ناقداً منصفاً، فهو قد نال من المتنبي ما رآه حقاً من نقد لمعانيه، وخاصة ما كان قائماً على المبالغات التي يقوم عليها شعر كثير من الشعراء، ونجد حرصاً خاصاً من المعري على نقد مبالغات المتنبي وشطحاته الدينية التي لا تنسجم مع تقدير الله عز وجل وتعظيمه. وإلى جانب نقد المعاني نجد أحياناً نقداً للألفاظ أو التركيب اللغوي، مما يبرئ المعري من تهمة الانحياز للمتنبي.

فمن نقده للمتنبي في نطاق المعاني، ما أورده في الورقة (٢١٧/أ) «قوله:

ونترك الماء لا ينفك من سفر ما سار في الغيم منه سار في الأدم

يقول: نرد الغدران التي ملأها السحاب فنجعل ماءها في المزاد، والماء معنا مسافر فتارة يسير في الغيم، وتارة يسير في الأدم أي ما معهم من المزاد والاداوي، وهذا معنى مستغرب، وقد كانت العرب تكابد الشدة من فقد الماء في السفر؛ لأن السموم يأتي على ما في المزاد من الماء».

فالمعري هنا يحلل بيت المتنبي ثم يناقش المعنى الذي جاء به، ويرى أنه معنى مستغرب يخالف الواقع.

ومثال آخر في نقد المعري للمتنبي، فهو يرى أن المتنبي يندفع في مبالغاته حتى يخرج بالمعنى عن المعقول والمقبول، ففي الورقة (١٩٥/ب) يقول:

«حسان التثني ينقش الوشي مثله إذا مِسْن في أجسامهن النواعم

هذه مبالغة يخرج بها المعنى إلى الإحالة، ولو أن غانية ينقش الوشي في جسدها مثله لم يكن للرجال فيها غرض؛ لأنها خارجة عن حال الآدميات، وقد وصفت الشعراء في القديم النعمة ولم تبالغ هذه المبالغة».

فهو هنا يحلل الوصف فيرى أنه قد خرج عن المقصود ومن مدح هؤلاء النسوة، وأصبح نوعاً من الإساءة إليهن وقد وصف القدماء من غير المبالغة التي مضى فيها المتنبي التي أوقعته في إفساد المعنى.

ويكاد يكون المعري متربصاً بمعاني المتنبي فهو يراه في أحد أبياته الذي سنذكره يذكر الممدوح بأنه أمير بينما في بيت سابق جعله ملكاً. والمعري يرى في هذا التصرف خطأً في إيراد المعنى وانتقاصاً للممدوح لا يصح أن يصدر عن المتنبي. الورقة (٢٤١/أ) «قوله:

تعوم عوم القذاة في زبد من جود كف الأمير يغشاها

يعني أن هذه الموهوبة كأنها قذاة في جود هذا الملك تقوم في زبد قد غشيها من جود كفه، وجعله في أول المدح فوق الملوك، ثم خاطبه بالأمير، فكأنه نقصه عن الرتبة الأولى».

وفي بيت آخر ينقد المعري مبالغة المتنبي ويجعلها نهاية في المبالغة، ولكنه لا يقسو عليه

وإما يكتفي بإيراد النقد، فهو في البيت (الورقة ٨٥/أ):

« حملته حمائل الدهر حتى هي محتاجة إلى خراز

استعار حمائل السيف للدهر ووصفه بالقدم، وهذه نهاية في المبالغة؛ لأن حمائل الدهر قد حملته حتى بلين فاحتاجت أن تخرز».

ويشتد المعري أحياناً في نقد المتنبي فيصف ما أورده بأنه كَذِبٌ صريح أو دعوى باطلة أو مبالغة قبيحة أو مبالغة مستحيلة، وسنحاول إيراد أمثلة أخرى توضح الصورة أكثر فأكثر.

ففي الورقة (٢٠/أ) «وقوله:

إذا نُكِبَتْ كنائنُهُ استَبَنَّا بأنْصُلِها لأَنْصُلِها ندُوبا

والندوب جمع نَدْب وهو الأثر. وفي هذا البيت إفراطُ وإدعاء لما لا يجوز أن يكونَ، كأنه يرمي السهم ثم يتبعه بالآخر فيصيب فوق السهمِ الذي قبله، وينحدُر السهم الثاني حتى يبلغَ إلى نَصْلِ السهمِ الأول فيؤثرُ فيه، والشعراءُ تستحسن هذه المبالغةَ وهي مستحيلة».

وفي الورقة (٢٣٧/أ) «وقوله:

فقلت إذا رأيت أبا شجاع سلوت عن العباد وذا المكان

فإن الناس والدنيا طريق إلى من ماله في الدنيا ثان

ادعى أن العالم ودنياهم طريق إلى هذا الممدوح، وقد بالغ فلم يترك ما يقدر عليه الفم إلا نطق به».

ومع أن المعري هنا ناقد للمتنبي لكن الكلام يوهم بالمديح، وإنما يؤكد النقد أنه جاء بكلمة «بالغ» وأتبعها بجملة: «فلم يترك ما يقدر عليه الفم إلا نطق به».

وفي الورقة (١٧٣/ب) «وقوله:

لا يعرف الرزء في مال ولا ولد إلا إذا حفز الأضياف ترحال

والمعنى أن هذا الممدوح يعد رحيل الضيف رزية، وهذه مبالغة تخرج إلى غير الحق؛ لأن رحيل الضيف منفعة له إذا كان مسافراً، وإنما يعبر بالمضيف كالمحتاز واحتيازه ألا يتلبث في طريقه».

ونرى المعري يقارن بين موقف الشعراء الذين يستحسنون وصفاً أو استعارة جميلة، وبين

موقف الإسلام من التجاوز فيها فيرجح موقف الإسلام، وينقد المتنبي، ويكيل له التهم من افتراء وكذب. ففي الورقة (١٨٣/أ) «وقوله:

فجاز له حتى على الشمس حكمه وبان له حتى على البدر ميسم

هذا مبالغة وكأنها يستحسنها الشعراء، وكان يجب على الممدوح أن ينكرها؛ لأنه مخلوق يوصف بصفة الخالق، تعالى الله عن قول المبطلين».

ونلاحظ في النص السابق أن المعري لم يوفر الممدوح من نقده، وطالبه بأن ينكر على المتنبي قوله.

ويعجب القارئ من اندفاع المعري في نقده للمتنبي في تجاوزه على مفاهيم الإسلام وأسسه وفي النص القادم صورة عن ذلك.

ففى الورقة (١٨٣/أ) «قوله:

ويستكبرون الدهر والدهر دونه ويستعظمون الموت والموت خادمه

هذه مبالغة لا يجوز أن يكون من يقولها صادقاً؛ لأنه ادعى له أنه أكبر من الدهر؛ وزعم أن الموت خادمه، والموت إنما هو خادم لرب العالمين تباركت عزته، ولو كان الموت خادمه كما ذكر لامتنع من أن يموت».

وإذا كان المعري قد كال بالمكيال الكبير للمتنبي فيما سبق فإنه فيما سيأتي سيكون أخف وطأة في النص التالي: الورقة (١٨٤/ب) «وقوله:

أجار على الأيام حتى ظننته تطالبه بالرد عادٌ وجُرهُمُ

يقول: هذا الممدوح أجار على الأيام من تريد اهلاكه حتى ظننت عاداً وجرهماً وهما من العرب العاربة تطالبه بالرد، وهذا افتراء من القول، والله سبحانه غفور رحيم».

ومثال آخر يستنكر فيه المعري على المتنبي ويطالبه بالاستغفار لما أورد من كلام ففي الورقة (١٥٣/أ) «وقوله:

وقتلت الزمان علماً فما يغـ ـرب قولاً ولا يجدد فعلا

ادعى للممدوح أنه قد قتل الزمان علماً، فالزمان لا يغرب عليه قولاً ولا يجدد فعلاً لم يمرر به، وهذه الدعوى توجب الاستغفار، ولا يحل أن يوصف بها مخلوق، ولكن الشعراء مصطلحون على هذه المبالغات».

ويبطل المعري دعوى قدمها المتنبي لأن ما قدمه لا ينسجم مع العقل والتفكير فيقول: الورقة (٣٤ /ب): «وقوله:

فإذا نوت سفراً إليك سبقتها فأضفت قبل مضافها حالاتها

ادعى أن الرجال إذا أرادوا السفر إليه سبقتهم حالاتهم إلى الممدوح، فأضافها قبل إضافة الرجال التي هي حال لهم، وهذه دعوى باطلة، ولكنه تدقيق في المراد».

ومن أشد المواقف التي يتصدى فيها المعري للمتنبي حين يُخْطِئُ المتنبي ويجعل ترتيل الممدوح آية فيرفض ذلك المعري، ويراه من الغلو الذي لا يقبل به مسلم، ولو جاء بالمبالغة الشعراء، وينعته بأنه كذب صريح. ففي الورقة (٣٤ /أ) «وقوله:

غَلِتَ الذي حَسَبَ العشور بآية ترتيلك السُوَرات من آياتها

ذهب قوم إلى أن الغلت والغلط واحد وإن كان أحد الحرفين مبدلاً من الآخر، وذهب أبو عبيدة إلى أن الغلت في الحساب خاصة والغلط غير ذلك، والعشور جمع عشر، والسورة يقال إن معناها المنزلة أي إن هذه المنزلة رتبة في الدين...

والمعنى أن الذي حَسَب العشور غلط في العدد لأن ترتيل هذا الممدوح إذا قرأ السور يجب أن يحسب آية، فتكون الآيات العشر بترتيله إحدى عشرة آية، وهذا من الغلو الذي يقصده الشعراء وهو كذب صريح».

وإذا كان المعري قد نعت بعض ما جاء به المتنبي بالمبالغة والكذب الصريح.. إلخ فإنه لم يجد أفضل من كلمة «الافتراء العظيم» يصف بها ما جاء به المتنبي في الورقة (١٨٥ /ب) حيث يقول: «وقوله:

أَخَذْتَ على الأَرْواحِ كُلَّ ثنيَّةٍ من العيشِ تُعطي من تَشاءُ وتَحْرِم
فلا مَوْتَ إلا مِنْ سنانِكَ يُتَّقى ولا رِزْقَ إلا من يمينك يُقْسَم

هذه مبالغة يجب على سامعِها أن يَسْتغفرَ اللهَ ويَعُوذَ به منها. والثنية المطلعُ في الجبل. زعم أن هذا الممدوح أخذ على الأرواح كُلّ الطُرُقِ فهو يعطي من شاء أن يُعْطِيَهُ ويَحْرِمُ من أراد أن يحرمَه وزعم أن الموت على اختلاف أصنافِه إنما يجيء من سنانِه، وأن الرزقَ يُقْسَمُ من يمينه، وإن ذلك لهو الإفتراء المبين».

ولا يكتفي المعري بنقد الأفكار كما رأينا بل ينقد ما لم يوفق فيه المتنبي من أمور في نظره، ولا يبدو المعري موفقاً في موقفه فيما سنورده، فهو ينكر على المتنبي أن يمل لقاء فراشه كل عام.. والحقيقة كما يبدو أن حديث المتنبي إنما هو تعبير عن ركوبه الخيل وملاقاة الأبطال، ومعاناة الأسفار، وهو أمر محمود لا ينقد فيه. ولنر ماذا قال المعري (٢١٥/ب) «وقوله:

أقمت بأرض مصر فلا ورائي		تخب بي الركاب ولا أمامي

يقول: أقمت بمصر لا أتوجه إلى أمامي، ولا أرجع إلى خلفي، فهذا بيت لا كذب فيه، ثم قال:

فملني الفراش وكان جنبي		يمل لقاءه في كل عام

هذه دعوى لا تصح لأحد من الناس، واستعار الملل للفراش؛ لأن اضطجاعه كثر عليه فكأن كان قد مله. ويقال: إن الإنسان لا يقيم ثلاثة أيام بغير شيء من النوم، وإن كان قليلاً نزراً، وادعاء الشعراء كلها داخلة في قوله تعالى: ﴿وأنهم يقولون ما لا يفعلون﴾».

ولم يكتف المعري بنقد أفكار ومعاني المتنبي، بل نقد المتنبي في استعماله مفردات في غير موضعها والوصف بها من لا يستحقها، مما أفسد المعنى. ففي الورقة (١٦٩/ب) يقول:

من يزره يزر سليمان في المل		ـك خلالاً ويوسفاً في الجمال

شبه الممدوح بسليمان في الملك، والممدوح يعلم أن ذلك كذب، ولو كان الشعر في ملكٍ لكان أليق منه في قاضٍ».

فهو ينقد المتنبي في استعماله كلمتي سليمان والملك، فإن مثل هذا الوصف لا يليق بقاض وإنما ذلك مهيأٌ لملك.

والذي يبدو لي أن المعري لم يوفق في نقده هذا، فإن الممدوح قاضٍ، وقد شبهه المتنبي بسليمان عليه السلام، والمعروف أن سليمان عليه السلام فهمه الله ووفقه في الحكم بين الوافدين إلى داود عليه السلام، بينما أخفق داود عليه السلام في ذلك. وقول المعري إن الممدوح يعلم أن ذلك كذب، فإن هذا شأن المديح القائم على التشبيه أو الكناية، وهو سار وعام في الشعر العربي، وكل مشبَّه يعلم أن المشبه به أعظم منه، فإلحاق المعري هذا التشبيه بالكذب في غير موضعه كما نرى.

وإذا كان المعري قد أخفق فيما أوردناه قبل قليل فإنه قد وفق في نقده للمتنبي فيما أورده في شرح البيت التالي. ففي الورقة (١٦٩ /ب) يقول: «قوله:

رجلٌ طينُه من العَنْبر الـوَر　　　د وطينُ العبادِ من صَلْصَالِ

فبقيّاتُ طينه لاقَـتْ الـما　　　ءَ فصارت عُذُوبَةً في الزلال

ادعى للممدوح أنه خُلِقَ من العَنْبرِ الوَرْدِ، والعباد خلقوا من صَلْصَال مَسْنونٍ، وهو كريه الرائحة. وزعم أن بقايا طيبه لاقت الماء فصارت عذوبةً فيه. والطين ليس للعذوبة. وكان تشبيهه بغير ذلك أحسنَ في هذا الموضع، فلو قال بقايا طيبه وافى زهر الربيع أو نحو ذلك لكان أشبه من عذوبة الماء».

وينتقد المعري مآل الفكرة الذي يصل إلى النقص، وما يصل المرء إلى ذلك إلا بتفكر وتمعن، وهو فيما سنورد له من بيت ينتقد المتنبي في المعنى الأول، ويجعله يخرج إلى الكذب الذي لا يجوز مثله، ثم ينتقل إلى نقد آخر لا يكون إلا بعد تأمل؛ حين يجعل المتنبي قد وصف مركوبه بضعف النظر، وذلك كله في الورقة (١٦١ /أ) «وقوله:

يقبلهم وجه كل سابحة　　　أرْبَعُها قبل طرفها تصل

هذا إسراف في المبالغة يخرج إلى الكذب الذي لا يجوز أن يكون مثله، ومع هذا فإن القوائم إذا وصلت قبل الطرف فقد وصف النظر بالضعف».

بقي لدينا نصان سنوردهما مثالاً على الروح الإيمانية عند المعري، ورفضه ما يخالفها من أفكار أو تعبيرات، ولو كانت من صياغة المتنبي، إلى جانب حمل هذين المثالين حساً رفيعاً صوفياً يدل على أساه مما صنع المتنبي، ويتمنى له لو سار على الطريق الصواب. ففي الورقة (١٩٩ /أ) يقول: «وقوله:

هابك الليل والنهار فلو تنـ　　　ـهاهما لم تُجرْ بك الأيام

يرحم الله أبا الطيب فقد اجتهد بقيل الباطل ورضي على ذلك بعطاء زهيد، ولو أن هذا البيت في صفة الله عز سلطانه لجاز أن ينال به رضوان الله».

وفي الورقة (٥٦ /ب – ٥٧ /أ) «وقوله:

كُلُّ شَيْءٍ من الدِّماءِ حَرامٌ　　　شُرْبُهُ ما خَلا دَمَ العُنْقُوْدِ

أَحَلَّ الخمرَ في هذا البيتِ على سبيلِ الدَّعْوَى، وذلك قبيحٌ بمن يشتملُ عليه الإسلامُ. وقد فَعَلَ ذلكَ غيرُهُ من الشعراءِ، ويروى لِلْحَكَميِّ:

أَحَـلَّ العِـراقـيُّ النَّبِيْذَ وشُرْبَهُ　　　وقال أناسٌ إنَّما حُرِّمَ السُّكْرُ

وقال الحِجازِيُّ النَّبِيْذانِ واحدٌ　　　فَحَلَّتْ لنا بَيْنَ اخْتِلافِهِمُ الخَمْرُ

فأما قولُ امرئِ القَيْسِ:

حَلَّتْ لِيَ الخَمْرُ وكُنْتُ امرأً　　　عن شُرْبِها في شُغُلٍ شاغِلِ

فلا مَعْتَبَةَ عليه في ذَلِكَ؛ لأنه جاهِلِيٌّ».

وينقد المعري المتنبي على إيراده معاني قديمة استعملها الشعراء من قبل، وصوراً تقليدية ليس فيها تجديد حتى ملت الأسماع هذه المعاني وتلك الصور، فهو يقول في الورقة (٢١٣/أ) «وقوله:

غصن على نَقَوىْ فلاة نابت　　　شمس النهار تقل ليلاً مظلما

النقوان تثنية نقاً وهو الكثيب من الرمل. ويقال: نقيان بالياء وبالواو أكثر، ويحتمل أن يكونوا قالوا له نقاً لأن المطر يصيبه فينقيه كما ينقى الثوبَ الغسلُ، ويكون هذا من باب قولهم للمنفوض نَفْضٌ وللمنقوض نَقْض. شبه وركي المذكورة بنقَوَىْ رمل، وقوامها بغصن، وقد رددت الشعراء ذلك حتى ملته الأسماع وجعلها شمس النهار وشعرها كالليل المظلم، وقد كثر هذا الكلام في الشعر القديم، قال بعض المتقدمين:

بيضاءُ تسحبُ من قيام فرعها　　　وتغيب فيه وهو جَثْلٌ أسحَمُ

فكـأنـاه فـيه نهـارٌ مشـرِقٌ　　　وكـأنـه ليـلٌ عليهـا مظلـمُ».

كلمة أخيرة وتلخيص:

ونحب أن نختم هذه الدراسة بتلخيص لبعض أهم أجزائها مع ذكر لنقاط وجدنا أن إفرادها بعناوين خاصة سيجعل البحث مجزءاً إلى أجزاء كثيرة.

ولعل أهم ما نذكره في هذا الباب أن كتاب اللامع العزيزي هو شرح لأبيات منتقاة من شعر المتنبي وليس شرحاً لكامل الديوان وقد رتب المعري شرحه هذا على الأحرف الهجائية، وكان المعري قد بدأ كتابه اللامع العزيزي ثم توقف لإحجام نفسي منه ولكنه استجاب بعد

لطلب من الأمير عزيز الدولة أبي الدوام ثمال بن ثابت بن صالح بن مرداس.

وليس اللامع العزيزي هو عين شرح آخر ينسب إلى المعري اسمه معجز أحمد فذاك يقوم على شرح الديوان كاملاً وقد سمى المعري كتابه باسم اللامع العزيزي نسبة إلى عزيز الدولة الذي مر ذكره، ويعود تاريخ تأليف هذا الكتاب إلى سنة ٤٤٠ تقريباً أي أنه من أواخر مؤلفات المعري.

ونسخة الكتاب التي نقدمها مأخوذة عن مخطوط موجود في المكتبة الحميدية في إستنبول ويرجع تاريخه إلى سنة ٤٧٦هـ. وهذا المخطوط منقول عن نسخة المعري الأصلية، وهو عبارة عن مخطوط مضبوط ومشكول ويندر فيه الخرم، وهو مقابل على الأصل وأثبتت فيه المقابلات.

والملاحظ أن المعري لم يعط المعاني كبير عناية وإنما انصب همه للحديث عن المفردات واشتقاقها، والإعراب ومذاهب المدارس النحوية إن وجد. وما كان حديثه عن المعاني إلا إذا كانت تستحق التوضيح والشرح على الأغلب. والمعري في شرحه للمعاني وتعرضه للمفردات ومعانيها واشتقاقها وإعرابها يكثر من إيراد الشواهد على اختلافها من قرآن أو حديث أو مثل أو شعر، ويحرص على الشعر الجاهلي والإسلامي والأموي.

والغريب أن المعري لم يقدم لقصائد المتنبي أسباب نظمها، والمعروف أن معرفة سبب النظم يساعد في فهم القصيدة، لذا اضطررنا أن نستعين بشرح الواحدي، وأحياناً شرح العكبري في بيان سبب إنشاء القصيدة.

وقد رأينا أن المعري كان يورد أحياناً أكثر من معنى وربما رد أحد المعنيين واستبقى الآخر وقد يستشهد لصحته، وكثيراً ما كان يعمد إلى آراء الخليل وسيبويه والأخفش في النحو لتوجيه المعنى نحو الصواب في رأيه، وحين كان لا يعجبه المعنى الذي يورده بعض الشراح كان يرده ويسفهه ويذكر رأيه.

ولا نجد المعري يعمد إلى المقارنة بين شراح المعاني وما قدموه، مع أنه كان أميل إلى ابن جني، ولكنه نادراً ما يعتمد على النقل من الشراح، وذلك لاعتداد المعري بنفسه واعتقاده أنه قادر على القيام بشرح شعر المتنبي وإعطائه حقه؛ لذا كان يكثر من الشرح اللغوي والاشتقاق وتشقيق المعاني، بما يدل على ثقافته الواسعة.

ومما تبدى في شرح المعري أنه كان كثيراً ما يهمل شرح معنى البيت، ويلتفت إلى شرح المفردات، والاشتغال بعلوم الآلة، وهو ما يعطينا تأكيداً على سعة معلومات المعري وعظيم ثقافته وخاصة حين نجده يدخل من باب الخلاف في أوزان المفردات واختلاف العلماء فيها وتقرير ما يراه الصواب، فهو لا يكتفي بالدخول في خلاف المعاني بل يدخل أيضاً في الخلاف في الأوزان للمفردات، وهو لا يصنع ما يصنع مجرداً من غاية خدمة المعاني، بل إن همه الأول والأخير هو خدمة المعنى وتوضيحه، ثم لنقل في سعة علم المعري ما نشاء.

ويلاحظ أن المعري كان يحرص على إيراد الرواية الصحيحة، وهذا ما نجده في أغلب شواهده، ولكن ذلك لم يستقم له دائماً، فقد غلبت شاعريتهُ حافظتَهُ، فكثيراً ما نجد المعري قد استبدل كلمة مكان أخرى بوزنها حيث يبقي الوزن العروضي مستقيماً، ولعل المعري وهو يملي الشرح أسعفته حافظته بالكلمة وهو لا يجد خلافاً أو اختلالاً. وقد تعلق بهذه الزاوية أن المعري كان إذا وجد خلافاً بين الرواة في نسبة شاهد من الشواهد لا يورد اسم الشاعرين إلا ما ندر ويكتفي بقوله: قال الشاعر. ومع ذلك فقد كانت حافظته تخطئ الهدف فينسب الشاهد إلى غير صاحبه، ولكن هذا الأمر لم يأت في كتابه كله إلا بضع مرات، أما خلافه لما في الكتب من الرواية فهو كثير.

وما دمنا في باب الرواية فقد أكثر المعري من النقل عن علماء العربية كابن دريد والفراء والخليل وسيبويه وأبي عبيد وغيرهم. وفي نقله هذا يؤكد المعري المذهب الذي يذهب إليه بأقوال العلماء من جهة، ويعطينا فكرة عن سعة اطلاعه وعظيم ثقافته من جهة أخرى.

ولقد تجاوز المعري بعض ما في المعاجم فأتى بمفردات ومعانٍ أغفلها أو لم يدركها بعض أصحاب المعاجم كما صنع في استدراكه على معجم لسان العرب.

ومن الأمور التي عني بها المعري القضايا النحوية، ومسائل الإعراب، والخلاف فيها بين مدارس النحو من كوفية وبصرية وبغدادية. ويستطيع القارئ أن يستخرج من كتابه اللامع كتاباً في الخلاف يشابه كتاب الإنصاف لابن الأنباري، كما يجد وفرة من آراء سيبويه والأخفش في الإعراب.

وكما رأينا عنايةً بالاشتقاق الصرفي والخلاف النحوي، فإن المعري مفرط في العناية بالعروض، فهو يعقد فصلاً عن القافية، ويتناول بالحديث بعض أنواع الزحاف، ويقف عند

أغلب القصائد فيبين بحورها، وخلاف العروضيين في قافيتها ولاسيما الخليل والأخفش. ويعقد في آخر الكتاب فصلاً مطولاً يحصي فيه البحور التي استعملها المتنبي والبحور التي جانبها ويعدد قصائده وبحورها، ويسهب في ألوان القافية وعيوبها التي جاء بها المتنبي، فكأنك أمام كتاب في العروض عامة، وفي القافية خاصة، ولا ينسى أن يعيب على المتنبي استعماله قافية لم يستعملها العرب. وللمعري عناية بمصطلحات العروض حتى أنه يَعْرِضُ فيها أسماء قد لا يتأتى معناها حتى على الخبير في العروض.

ولا يلتزم المعري بتسلسل البحور عند العروضيين في تناوله لقصائد المتنبي والسبب في ذلك ارتباطه بالتسلسل الهجائي في إيراد القصائد على قوافيها.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن المعري كان إذا مر على معنى متميز أو مبتكر عند المعري أشار إليه وأشاد به، وقد وصل به الإعجاب بالمتنبي إلى وصفه بأنه أشعر الشعراء.

ولكن حماس المعري للمتنبي لم يخرج به عن دائرة الواقع، فكلما وجد المعري أن المتنبي استعمل معنى تداولته الشعراء، أو يخالف الواقع، أو يخرج إلى المبالغة المفرطة نقده وبين خطأه، وحدد له أحياناً خطوط الصواب.

على أن أشد نقد المعري للمتنبي كان في تجاوزاته اللفظية أو المعنوية على مسلمات الإسلام، فكم من مرة دعاه إلى التوبة والاستغفار لما قال، وحط من تجاوزه في سبيل المال والعطايا، وبين أن الأوصاف التي استعملها في الممدوحين لو استعملها في مديح الله عز وجل لكان ذلك أفضل له وأوفى.

وهذه المواقف المتمسكة بالإسلام والاحترام له والذب عنه تجعلنا نجزم بأن المعري في أواخر سنواته ونهاية عمره كان من المؤمنين الملتزمين الذين ملأ الإيمان قلوبهم وخشية الله أفئدتهم.

* * *